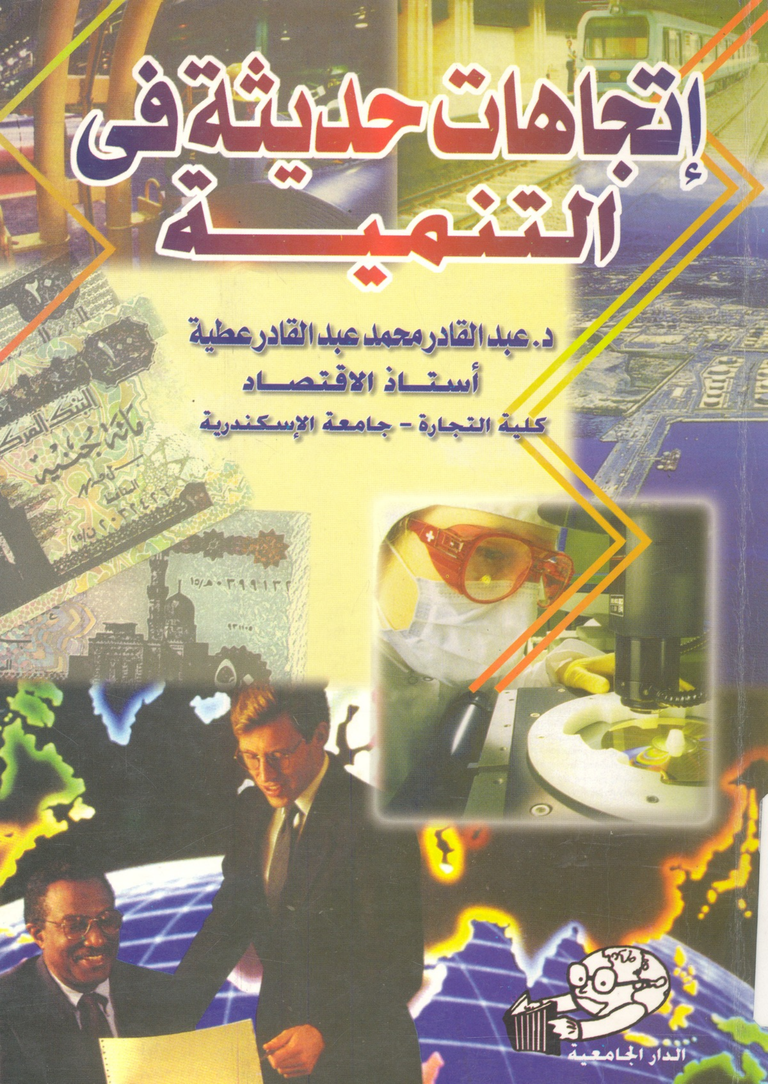


إتجاهات حديثة فى التنمية

د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

الدار الجامعية

اتجاهات حديثة في التنمية

دكتور

عبد القادر محمد عبد القادر عطية

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

١٩٩٩

الناشر

الدار الجامعية

طبع - نشر - توزيع

ص ب ٣٥ الإبراهيمية - الإسكندرية ت ٥٩٦٧٨٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

" وعلمك ما لم تكن تعلم

وكان فضل الله عليك عظيما "

صدق الله العظيم

مقدمة

تعتبر التنمية مفهوما شاملا له جوانــب عديــدة اقتصاديــة واجتماعيــة وثقافية وبيئية وأخلاقية. ولم يعد مقبــولا القــول بــأن التنميــة تتمثــل فــي مجرد زيادة دخل الفــــرد. فزيــادة الدخــل لا تضمــن بــالضرورة تحســن المستوى الصحي أو المستوى التعليمــي أو المســتوى الثقــافي أو المســتوى الأخلاقي أو المحيط البيئي للأفــراد. كمــا لا تضمــن الزيــادة فــي الدخــل تحقيق مزيد من المشاركة السياسية للأفــراد أو مزيــد مــن حريــة التعبــير عن الرأي أو مزيد من العدالة والأمن. وكــل هــذه عوامــل تمثــل خيوطــا في نسيج التنمية. كما لا تعني التنمية أن تُمنــح كــل هــذه الأشــياء للأفــراد على سبيل الهبة أو الإعانــة وإنمــا أن تتــاح لــهم الفرصــة بــأن يتعلمــوا ويتدربوا على كيفية تحقيقها بأنفسهم. والمثــل الصينــي يقــول: "لا تعطنــي سمكة ولكن علمني كيف أصطاد".فالتنمية لا تعنــي كيــف تغــذي الضعفــاء، وإنما تعني كيف تجعلهم أقويــــاء.

ويتعرض هذا الكتيب لبعض الموضوعــات التــي تتعلــق بالاتجاهــات الحديثة في التنميـــة. ومــن أهــم هــذه الموضوعــات (١) مفــهوم النمــو والتنمية، (٢) تنميط التنمية، (٣) سياسات وأســاليب التنميــة البشــرية، (٤) تحليل الآثار التنموية للخصخصة، (٥) دور الدولـــة فــي ظــل اقتصاديــات السوق، (٦) التغيرات الاقتصادية العالمية وأثرهــا علــى التنميــة.

المؤلف

أ.د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية

المحتويات



الفصل الأول

مفهوم النمو والتنمية

يفرق الاقتصاديون عادة بين النمو الاقتصادي Economic growth والتنمية الاقتصادية Economic Development، ونوضح هذه التفرقة فيما يلي.

١- مفهوم النمو الاقتصادي

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي ÷ عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي. وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل النمو السكاني. فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابتا، أي أن مستوى معيشة الفرد لن يتغير، وفي هذه الحالة لا يوجد هناك نمو اقتصادي. بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل الكلي (الناتج الكلي) بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى معيشته، وتمثل هذه الحالة نوع من التخلف الاقتصادي.

ومما سبق يمكن القول أن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي - معدل النمو السكاني

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا، إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي

أكبر من معدل النمو السكاني.

ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي. فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي ÷ المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد في هذه الحالة. بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم) فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته. ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم. ففي هذه الحالة يزداد الدخل الحقيقي ممثلا في زيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن للفرد أن يحصل عليها خلال الفترة محل البحث.

ويلاحظ مما سبق أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي =

معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

ومن ثم لن يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي أكبر من معدل التضخم.

كما يشير التعريف السابق إلي أن النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة. فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل

الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمواً اقتصادياً. فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبياً حتى تعتبر نمواً اقتصادياً.

ويلاحظ في هذا الصدد أن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها[1]. فالزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله من الناحية المطلقة أو من الناحية النسبية. فقد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل الزيادة في الدخل الكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء، وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي. بل أكثر من هذا قد تنخفض الدخول المطلقة لطبقة الأغلبية من الفقراء أو قد ينخفض نصيبهم النسبي من الدخل الكلي وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي. ويحدث هذا إذا كانت الزيادة في الدخول المطلقة لطبقة الأغنياء أو في نصيبهم النسبي من الدخل الكلي أكبر من الانخفاض في دخول الفقراء. ويمكن توضيح هذه الحقيقة من الجدول رقم (١) .

---

[1]Flamming R,A.,"Economic Growth and Economic Development: Counterparts or Competitors", *Economic Development and Cultural Change*, Oct. 1979, pp. 47-61.

جدول(١)

مثال افتراضي لتوزيع الدخل الكلي الحقيقي

الأفراد	توزيع عام ١٩٩٥		توزيع عام ١٩٩٦		توزيع عام ١٩٩٧		الطبقة
	دخل مطلق (جنية)	نسبة %	دخل مطلق (جنية)	نسبة %	دخل مطلق (جنية)	نسبة %	
١	١٠٠٠		١٠٠٠		٥٠٠		
٢	١٠٠٠		١٠٠٠		٥٠٠		
٣	١٠٠٠	%٤٠	١٠٠٠	%٢٠	٥٠٠	%٥	الفقيرة
٤	١٠٠٠		١٠٠٠		٥٠٠		
٥	٦٠٠٠	%٦٠	١٦٠٠٠	%٨٠	٣٨٠٠٠	%٩٥	الغنية
الدخل الكلي	١٠٠٠٠	١٠٠ %	٢٠٠٠٠	%١٠٠	٤٠٠٠٠	%١٠٠	
متوسط دخل الفرد = الدخل الكلي ÷ عدد السكان	٢٠٠٠		٤٠٠٠		٨٠٠٠		

افترض للتبسيط أن هناك مجتمعا مكون من خمسة أفراد كما بالجدول (١) وافترض أيضا أن عدد السكان ظل ثابتا لمدة ثلاث سنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٧، وافترض أننا قسمنا هذا المجتمع لطبقتين فقيرة وغنية خلال الفترة بحيث أن كل فرد يقل دخله عن المتوسط يدرج ضمن الطبقة الفقيرة وكل فرد يزيد دخله عن المتوسط يدرج ضمن الطبقة الغنية. ومن ثم فإنه وفقا لهذا المعيار فإن الأفراد ١, ٢, ٣, ٤ يدرجون ضمن الطبقة الفقيرة والفرد رقم ٥ يدرج ضمن الطبقة الغنية. وإذا نظرنا إلى متوسط الدخل الفردي والذي حصلنا عليه بقسمة الدخل الكلي على عدد الأفراد نجد أنه كان في تزايد مستمر حيث ازداد من ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ وهذا يشير إلى وجود نمو اقتصادي.

ولكن يلاحظ أنه بالرغم من حدوث نمو اقتصادي في الفترة من ١٩٩٥- ١٩٩٦ فإن الدخول المطلقة لجميع أفراد الطبقة الفقيرة ظلت ثابتة عند المستوى ١٠٠٠ وذهبت الزيادة في الدخل الكلي (١٠٠٠٠جنية) بكاملها للطبقة الغنية

حيث ازداد دخل الفرد رقم ٥ من ٦٠٠٠ إلى ١٦٠٠٠ جنية وترتب على ذلك انخفاض النصيب النسبي للطبقة الفقيرة من الدخل الكلي من ٤٠% عام ١٩٩٥ إلى ٢٠% عام ١٩٩٦ وزيادة النصيب النسبي للطبقة الغنية من ٦٠% إلى ٨٠% وهذا يعني أن النمو الاقتصادي الذي حدث في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ كان مصحوبا بثبات في الدخول المطلقة للطبقة الفقيرة وانخفاض في النصيب النسبي لهم من الدخل الكلي.

وإذا نظرنا للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ نجد أن نموا اقتصاديا قد حدث أيضا خلال هذه الفترة حيث ازداد متوسط الدخل الفردي من ٤٠٠٠ جنيه إلى ٨٠٠٠ جنيه غير أن الدخول المطلقة للطبقة الفقيرة قد انخفضت من ١٠٠٠ جنيه للفرد إلى ٥٠٠ جنيه للفرد وبالتالي انخفض النصيب النسبي لها من الدخل الكلي من ٢٠% إلى ٥% فقط. ويلاحظ في هذا الصدد أنه بجانب كون كل الزيادة في الدخل الكلي قد ذهبت للطبقة الغنية فقد تم تحويل جزء من دخول الطبقة الفقيرة لها فزاد الدخل المطلق للفرد رقم ٥ من ١٦٠٠٠ إلى ٣٨٠٠٠ وزاد نصيبه النسبي من الدخل الكلي من ٨٠% إلى ٩٥%.

وهكذا فإن النمو الاقتصادي قد يكون مصحوبا ليس فقط بانخفاض النصيب النسبي لطبقة الفقراء من الدخل الكلي ولكن أيضا بتدهور الدخول المطلقة لأعضاء هذه الطبقة. وباختصار فإن مفهوم النمو الاقتصادي لا يهتم بهيكل توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.

ومن ناحية أخرى لا يركز النمو الاقتصادي على نوعية التغير في الإنتاج. فزيادة الإنتاج السينمائي بمليون جنيه تتماثل مع زيادة الإنتاج من الخبز بمليون جنيه في تأثيرها على متوسط الدخل بغض النظر عن أهمية كل منهما بالنسبة للمجتمع. كما أن زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية التي تفنى بمجرد استخدامها بمقدار مليون جنيه تتماثل مع زيادة الإنتاج بقيمة مليون جنيه

من السلع الإنتاجية كالآلات التي تستخدم في إنتاج مزيد من السلع، وذلك بغض النظر عن أهمية كل منهما لعملية النمو نفسها. وباختصار فإن مفهوم النمو يركز على كمية التغير وليس نوعية التغير.

كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغير في رفاهية الفرد، وذلك لأسباب عديدة:

(أ) فنظرا لاعتماده على البيانات المنشورة عن الناتج القومي والدخل القومي في حساب متوسط الدخل ومن ثم النمو فيه، فهو يقتصر على السلع والخدمات التي تباع وتشترى في السوق والتي يمكن حصرها ويهمل السلع والخدمات التي تنتج وتستهلك دون أن تعرض في السوق. ومن أمثلة هذه السلع والخدمات الخدمات الشخصية التي يؤديها الأفراد لعائلاتهم كخدمات ربات البيوت من تربية أطفال وإعداد طعام وغيرها، وخدمات السكن التي يتمتع بها المقيمون في مساكنهم الخاصة دون دفع إيجار نقدي صريح والاستهلاك الذاتي للمزارعين لجزء من محاصيلهم.

(ب) لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي كزيادة درجة التلوث و زيادة معدل الجريمة وغيرها.

(جـ) يركز على الجانب المادي للرفاهية و يهمل الجوانب الأخرى كحرية الرأي والمشاركة السياسية والوعي الثقافي وغيرها.

٢- مفهوم التنمية الاقتصادية

يلاحظ أنه على العكس من النمو الاقتصادي تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط. ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا

تركز فقط على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي.

ويمكن بوجه عام أن تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج.

ووفقا لهذا التعريف فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:

(١) الشمولية: فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضا الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي. ومن هذا المنطلق فإن التنمية تتضمن التحديث modernization والذي يشير إلى إضعاف دور العادات والتقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات وزيادة دور المعرفة العلمية. ولكن من ناحية أخرى تتضمن التنمية أيضا الالتزام بالجانب الأخلاقي. فهناك من المعرفة الحديثة ما هو مخرب ومدمر، وحتى يكون للمعرفة الحديثة دور تنموي يتعين أن يتم الاستعانة بها في إطار أخلاقي محدد. فالعلم الحديث قدم الطاقة النووية والهندسة الوراثية ولكل منهما جوانب إيجابية وجوانب لا أخلاقية. ولاشك أن التنمية تعني الاستفادة بهما في الإطار الأخلاقي المتعارف عليه داخل المجتمع. ولذا فإن التحديث لا يعني بالضرورة الفرنجة Westernization بما قد تحمله أحيانا من جوانب سلبية. كما تتضمن التنمية مزيدا من الحرية السياسية والديمقراطية Democratization ومزيد من المشاركة Participation واللامركزية Decentralization ويتضمن هذا البعد مشاركة الضعفاء في صنع التنمية.

(٢) حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل. ولقد تعرضنا لهذا العنصر بالتفصيل عند شرح مفهوم النمو الاقتصادي سابقا.

(٣) حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر). فلقد لوحظ في فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن أنه بالرغم من أن كثيرا من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إلا أن النصيب النسبي من الدخل لطبقة الفقراء فيها كان في تناقص مستمر. وهذا يعني أنه بالرغم من حدوث نمو اقتصادي بهذه الدول إلا أن حالة الفقراء كانت تزداد بؤسا . ولقد أثار هذا الأمر شكوك الاقتصاديين في مدى جدوى الجهود التي تبذلها هذه الدول في مجال النمو بالنسبة للطبقة العريضة من السكان. ولذا أصبح شرطا من شروط التنمية أن يصاحب النمو الاقتصادي تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة. ولعل السؤال الذي يثور في هذا الصدد هو كيف نتعرف علي حدوث انخفاض في ظاهرة الفقر ممثلا في تحسن توزيع الدخل في صالح الطبقة الفقيرة ؟

لقد ظهرت هناك مداخل عديدة تحاول الإجابة على هذا السؤال، وسوف نقتصر فقط على ثلاثة مداخل منها، أولها هو مدخل الفقر المطلق Absolute Poverty approach وثانيها هو مدخل الفقر النسبي Relative Poverty approach وثالثها مدخل الدخل النسبي Relative income approach [٢]

ووفقا للمدخل الأول يعتبر الشخص (الأسرة) فقيرا إذا انخفض دخله الحقيقي عن حد أدنى معين يسمى بحد الفقر Poverty line ويتحدد هذا الحد وفقا لدراسات متخصصة تأخذ في حسبانها الاحتياجات الضرورية للفرد أو الأسرة من المأكل والملبس والمسكن والانتقال والعلاج وغيرها من الضروريات. ويتعين ملاحظة أن حد الفقر يختلف من دولة لأخرى وفقا لمستواها الاقتصادي. فالاحتياجات الضرورية للفرد بالولايات المتحدة مثلا أكثر بكثير من الاحتياجات

[2]Fields, G.S., Poverty, Inequality, and Development, New York: Cambridge University Press, 1983 pp. 13-32.

الضرورية للفرد بالهند ولذا يتوقع أن يكون حد الفقر في الأولى أعلى منه بالأخيرة. بل إنه وفقا لحد الفقر بالولايات المتحدة قد يكون كل سكان الهند فقراء، ووفقا لحد الفقر في الهند قد لا يوجد فقيرا واحدا بالولايات المتحدة. كما يختلف حد الفقر داخل البلد الواحد من فترة زمنية لأخرى تبعا للارتفاع في الأسعار وتبعا لتغير المستوى الاقتصادي للبلد. بل إن حد الفقر قد يختلف من إقليم لآخر داخل نفس البلد، فهو في المناطق الريفية أقل منه بالمناطق الحضرية.

ووفقا لمدخل الفقر المطلق تؤدي التنمية الاقتصادية لتخفيف حدة الفقر في المجتمع إذا صاحبها تحقق النتائج التالية :

(أ) إذا قل عدد الأفراد أو الأسر الذين يعيشون تحت حد الفقر أو قلت نسبتهم من إجمالي السكان. وهذا يتضمن حدوث زيادة في الدخول المطلقة لبعض أفراد الطبقة الفقيرة بحيث ترتفع دخولهم من مستوى أقل من حد الفقر إلى مستوى أعلى من حد الفقر.

(ب) إذا أرتفع مستوى الدخل للأفراد الذين ظلوا يعيشون تحت حد الفقر. ولعل هذا يضمن لحد ما أن الزيادة التي حدثت في دخول بعض أفراد الطبقة الفقيرة ورفعتهم فوق حد الفقر لم تتم على حساب نقص في دخول الأفراد الآخرين من نفس الطبقة والذين ظلوا تحت حد الفقر. فارتفاع متوسط الدخل للأفراد الذين يعيشون تحت حد الفقر يعني أن التحسن في الدخل لم يقتصر على القلة الذين خرجوا من تحت حد الفقر ولكنه أمتد ليشمل الذين ظلوا تحت حد الفقر أيضا.

(ج) انخفاض التباين بين دخول الأفراد الذين يعيشون تحت حد الفقر. ولعل هذا الشرط يضمن أن الزيادة في الدخل الكلي للطبقة الفقيرة لم يستأثر بها قلة منهم ولكنها توزعت بينهم بحيث يحصل الأفراد الأقل دخلا على

نصيب أكبر من هذه الزيادة، مما يقلل من فوارق الدخول بين كل أفراد الطبقة.

ووفقا لمدخل الفقر المطلق إذا نجحت جهود التنمية في رفع دخول جميع أفراد المجتمع فوق حد الفقر المحدد فإنها تكون بذلك قد قضت على ظاهرة الفقر في المجتمع.

ولقد أجريت دراسة على ٤٠ دولة نامية عام ١٩٦٩ اتضح منها أن ٦٠٠ مليون نسمة من إجمالي ١٢٠٠ مليون عدد سكانها (بنسبة ٥٠%) يعيشون تحت حد الفقر والذي قدر آنذاك بقيمة ٧٥ دولار في السنة.

ويمكن توضيح فكرة مدخل الفقر المطلق من الجدول رقم (٢) والذي يحتوي على مثال افتراضي.

إذا فرضنا أن مجتمعنا الافتراضي كان يتكون من خمسة أفراد عام ١٩٩٠ وأنه تم تقدير حد الفقر للفرد بمبلغ ١٧٠٠ جنيه في هذا العام فإن هذا يعني أن الأفراد ١، ٢، ٣ كانوا يعيشون تحت حد الفقر كما هو واضح بالجدول (٢).

فإذا زاد عدد السكان إلى ١٠ أفراد عام ١٩٩٥ وزاد تقدير حد الفقر إلى ٣٥٠٠ جنيه للفرد فإن هذا يعني أن جهود التنمية نجحت في القضاء على ظاهرة الفقر تماما وفقا للبيانات المعروضة بالجدول (٢) حيث أن دخل أقل الأفراد دخلا يفوق حد الفقر. أي أن عدد الأفراد الذين يعيشون تحت حد الفقر قد انخفض من ٣ أفراد عام ١٩٩٠ إلى صفر عام ١٩٩٥ رغم زيادة السكان.

جدول رقم (٢)

مفهوم مدخل الفقر المطلق

الأفراد	١٩٩٠ الدخل المطلق (جنيه)	١٩٩٥ الدخل المطلق (جنيه)
١	٥٠٠	٤٠٠٠
٢	١٠٠٠	٤٠٠٠
٣	١٥٠٠	٨٠٠٠
٤	٢٠٠٠	٨٠٠٠
٥	٣٠٠٠	١٠٠٠٠
٦		١٠٠٠٠
٧		١٨٠٠٠
٨		١٨٠٠٠
٩		٦٠٠٠٠
١٠		٦٠٠٠٠
دخل كلي	٨٠٠٠	٢٠٠٠٠٠

أما عن مدخل الفقر النسبي فهو يعتبر الفقر ظاهرة نسبية، حيث يوجد في كل مجتمع فقراء، حتى أغنى المجتمعات في العالم. ووفقا لهذا المدخـــــل يتــم ترتيب أفراد المجتمع تنازليا أو تصاعديا في مجموعات وفقا لمتوسط الدخـــــل، بدءا بالمجموعة الأعلى دخلا ثم الأقل ثم الأقل أو العكس وذلك كما هو واضــح في المثال الافتراضي بالجدول (٣).

ويعتبر هذا المدخل أن مجموعة الــ ٤٠% من السكان الأقل دخلا هـــي

طبقة الفقراء حتى ولو كان أقل دخل في هذه المجموعة أعلى من حد الفقر. وهذا يعني أنه وفقا لهذا المدخل يعتبر الفقراء هم الأفراد الأقل دخلا بغض النظر عن مستويات دخولهم. ومن ثم تؤدي جهود التنمية الاقتصادية لتخفيف حدة الفقر إذا ترتب عليها ارتفاع في متوسط الدخل لأفقر ٤٠% من السكان. ولكن لا تؤدي التنمية أبدا للقضاء على ظاهرة الفقر إلا إذا تساوت جميع دخول أفراد المجتمع مساواة مطلقة. ففي هذه الحالة لن يوجد هناك من هو أفقر من الآخر. ويمكن أن تستخدم بيانات جدول (٢) في الحصول على جدول (٣) لتفهم مضمون مدخل الفقر النسبي.

فيلاحظ من الجدول (٣) أن متوسط الدخل لمجموعة أفقر ٤٠% من السكان عام ١٩٩٠ هو ٧٥٠ جنيه [(٥٠٠+١٠٠٠) ÷ ٢] . وتحتوي هذه الطبقة على الفردين ١ , ٢ . ولقد أدت جهود التنمية إلى زيادة متوسط الدخل لطبقة أفقر ٤٠% من السكان إلى ٦٠٠٠ جنيه علم ١٩٩٥ (٤٠٠٠ + ٨٠٠٠) ÷ ٢ وهذا يعني أن مثل هذه الجهود أدت لتخفيف حدة ظاهرة الفقر وفقا لمدخل الفقر النسبي ولكنها لم تقض عليه. وتنطوي الطبقة الفقيرة على الأربعة أفراد ١, ٢, ٣, ٤ عام ١٩٩٥وهم يمثلون أفقر ٤٠% من السكان.

ولكن يلاحظ أن مدخل الفقر النسبي يعاني من بعض النقائض:

(أ) لا يشترط هذا المدخل ضرورة زيادة النصيب النسبي للطبقة الفقيرة من الدخل الكلي حتى تخف ظاهرة الفقر ويكتفي باشتراط زيادة متوسط الدخل المطلق لهذه الطبقة. غير أنه إذا زادت في نفس الوقت دخول الطبقة الغنية بمعدل أكبر فإن النصيب النسبي للطبقة الفقيرة سوف ينخفض في حين يزداد النصيب النسبي للطبقة الغنية، الأمر الذي يؤدي لزيادة الفجوة بين دخول الطبقتين ولاشك أن هذا يعتبر تدهورا في الوضع النسبي للطبقة الفقيرة.

جدول(٣)

مفهوم مدخل الفقر النسبي

١٩٩٠					١٩٩٥					
الفرد والمجموعة	نسبة من السكان	متوسط الدخل المطلق	نسبة من الدخل	الطبقة	الفرد	المجموعة	نسبة من السكان	متوسط الدخل المطلق	نسبة من الدخل	الطبقة
١ (الفقر)	٢٠%	٥٠٠	١٨,٧٥%	فقيرة	١ ٢	الأولى	٢٠%	٤٠٠٠	١٢%	فقيرة
٢	٢٠%	١٠٠٠			٣ ٤	الثانية	٢٠%	٨٠٠٠		
٣	٢٠%	١٥٠٠	٨١,٢٥%	متوسطة وغنية	٥ ٦	الثالثة	٢٠%	١٠٠٠٠	٨٨%	متوسطة وغنية
٤	٢٠%	٢٠٠٠			٧ ٨	الرابعة	٢٠%	١٨٠٠٠		
٥ (أغنى)	٢٠%	٣٠٠٠			٩ ١٠	الخامسة	٢٠%	٦٠٠٠٠		
دخل كلي		٨٠٠٠						٢٠٠٠٠٠		

وبالجدول رقم (٣) يلاحظ أن النصيب النسبي من الدخل لأفقر ٤٠% من السكان انخفض من ١٨,٧٥% عام ١٩٩٠ إلى ١٢% عام ١٩٩٥ وبالرغم من هذا اعتبر مدخل الفقر النسبي أن حدة ظاهرة الفقر قد خفت لمجرد زيادة متوسط الدخل لهذه الطبقة من ٧٥٠ جنيه إلى ٦٠٠٠ جنيه للفرد .

(ب) يلاحظ أن نسبة الـ٤٠% التي حددها هذا المدخل هي نسبة تحكمية وهي قد لا تستوعب كل طبقة الفقراء وفقا لمفهوم حد الفقر إذا كان هناك أكثر من ٤٠% من أفراد المجتمع ينخفض دخلهم المطلق عن حد الفقر ويتضح هذا من الجدول رقم (٤).

جدول(٤)

الفقر النسبي وحدة الفقر

المجموعة	متوسط الدخل المطلق	النسبة من السكان	الطبقة الفقيرة وفقا لحد الفقر ٣٥٠٠ ج	أفقر ٤٠% وفقا لمدخل الفقر النسبي
الأولى	١٠٠٠	٢٠%	أقل من ٣٥٠٠	أفقر ٤٠%
الثانية	٢٠٠٠	٢٠%		
الثالثة	٣٠٠٠	٢٠%		
الرابعة	٤٠٠٠٠	٢٠%		
الخامسة	٥٠٠٠٠	٢٠%		

فيلاحظ من الجدول رقم (٤) أن أفقر ٤٠% من السكان ينحصرون في المجموعة الأولى والثانية وبالرغم من أن متوسط دخل المجموعة الثالثة أقل من حد الفقر ٣٥٠٠ جنيه إلا أنها لا تقع داخل الطبقة الفقيرة وفقاً لمفهوم الفقر النسبي.

وهنا يأتي دور مدخل الدخل النسبي والذي يشير إلى أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى التخفيف من حدة مشكلة الفقر إذا صاحبها زيادة في النصيب النسبي للمجموعتين الرابعة والخامسة بالجدول (٣) من ١٨,٧٥% إلى ٢٠% مثلا ويؤخذ هذا على أنه مؤشر على تحسن توزيع الدخل في صالح الطبقة الفقيرة، وانخفاض حدة الفقر. وحتى يحدث هذا فلابد أن تزداد دخول الطبقة الفقيرة بمعدل أعلى من معدل الزيادة في دخول الطبقة الغنية والمتوسطة.

(٤) أما عن العنصر الرابع من عناصر التنمية كما يوضحه التعريف فهو يتمثل في ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

فلاشك أن زيادة الدخول النقدية لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد على النحو المرغوب. فالأفراد قد لا يكون لديهم الوعي الكافي الذي يدفعهم إلى أو يساعدهم على حسن إنفاق الدخول النقدية فيما يحسن من مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية. فقد يقوم الفرد بإنفاق الزيادة في دخله النقدي على التوليفة الخطأ من السلع والخدمات ، فبدلا من أن ينفقها على تعليم أبنائه وتثقيفهم أو في إعداد مسكن نظيف وملائم له ولأسرته أو في تحسين نوعية التغذية لهم ،فإنه قد ينفقها في تعاطي المكيفات أو المخدرات. ولذلك فإن مفهوم التنمية يتضمن ضرورة تدخل الحكومة لتتحكم في نوعية بعض السلع والخدمات المقدمة للأفراد بحيث تضمن حصولهم على حد أدنى من الدخل الحقيقي في صورة عينية كدعم الغذاء الأساسي وتحسين مستوى العناية الصحية ودعم التعليم الأساسي وتحسين مستويات خدمات الكهرباء وتنقية المياه والإسكان والمواصلات. فلقد أثبتت الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المختلفة سوء التغذية وارتفاع معدل الأمية، وسوء الحالة الصحية، وسوء المسكن وازدحامه، وكبر حجم الأسرة خاصة من

الأطفال، والتركز في المناطق الريفية المحرومة من المرافق كالمياه النقية والكهرباء والمراكز الثقافية وغيرها.

(٥) ويتمثل العنصر الخامس للتنمية في تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية. فهناك عدد كبير من البلاد النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية كالمنتجات الزراعية والمعادن والبترول الخام ثم تقوم بتصديرها للبلاد المتقدمة على أن تستورد احتياجاتها من المنتجات الصناعية من هذه البلاد. ولاشك أن هذا الهيكل الإنتاجي الذي يحتل فيه الإنتاج الأولي نسبة كبيرة والإنتاج الصناعي نسبة منخفضة يؤدي لاستمرار البلاد النامية تابعة للبلاد المتقدمة في حصولها على أهم عناصر التنمية والمتمثلة في رأس المال المادي كالأدوات والآلات والمعدات الإنتاجية والتكنولوجيا.

وحتى تتمكن البلاد النامية من تقليل التبعية للخارج في تسيير حركة التنمية لابد أن تغير هيكل الإنتاج بحيث تزيد من النصيب النسبي للإنتاج الصناعي وتقلل من النصيب النسبي للإنتاج الأولى. ولعل السبب في ذلك هو أن التقدم في المجال الصناعي يساعد المجتمع على زيادة طاقته الإنتاجية بصورة ذاتية بما يقدمه من أدوات ومعدات ومستلزمات إنتاج هي أساس التوسع في الطاقات الإنتاجية ليس فقط في مجال الصناعة ولكن أيضا في المجال الزراعي وغيره من المجالات. ولكن لا يفهم من هذا أن التنمية تعني إهمال قطاع الإنتاج الأولى لحساب القطاع الصناعي، وإنما تعني إحداث تطوير في القطاع الصناعي بحيث يمكن تطوير قطاع الإنتاج الأولى من خلاله. بل إنه في مراحل التنمية الأولى يتعين أن تكون نقطة البدء هي تصنيع المنتجات الأولية التي اعتادت الدولة تصديرها في صورتها الخام، وفي مرحلة تالية يتعين أن تتجه التنمية لإنتاج وسائل التنمية ممثلة في المعدات والآلات والأجهزة وغيرها من السلع الإنتاجية.

وفي كلمة نقول أنه إذا كان النمو يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء فإن التنمية تعني الحصول على شيء مختلف.

ويلاحظ أن التغير الهيكلي يحتاج إلى توجيه من الحكومة حتى يحدث على النحو المرغوب. وفي هذه الحالة تقوم الحكومة بوضع خطة شاملة تتضمن أولويات الاستثمار ثم تتولى عملية الإشراف على التنفيذ بما يضمن تحقيق أهداف الخطة. وينادي بعض الكتاب بضرورة التزام الحكومة في تدخلها ببعض المبادئ العامة التي يمكن أن نجملها فيما يلي:[٣]

(أ) تحقيق التكامل بين تنمية القطاع الزراعي وتنمية القطاع الصناعي في خطة التنمية الشاملة :

فتقدم الزراعة ضروري لتقدم الصناعة، كما أن التقدم الصناعي لازم لتحقيق تقدم في المجال الزراعي. فمن الملاحظ أن الزراعة تمد الصناعة بالمواد الأولية كالقطن والكتان والجوت والصوف والحرير الطبيعي لصناعة المنسوجات، والألبان لصناعة منتجات الألبان والفواكه والأسماك واللحوم لصناعة المعلبات بأنواعها المختلفة وغيرها من الصناعات، والحبوب لصناعة الزيوت وغيرها وقصب السكر والبنجر لصناعة السكر والمولاس والكحول... الخ. كما أن الزراعة تمد العاملين بالقطاع الصناعي بحاجتهم من المواد الغذائية كالأرز والقمح والفول والذرة واللحوم والألبان والأسماك والفواكه والخضروات وغيرها. كما يمد القطاع الزراعي القطاع الصناعي بفائض العمالة والتي تهاجر من الريف للمدينة للتعلم والتدريب والالتحاق بالصناعات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك يحقق القطاع الزراعي فائضاً من المحاصيل الزراعية التي

---

[3] Streeten,Paul,"Self-Reliant Industrializatiion", The Political Economy of Development and Under- Development,second edition (Wilber,c,:editor) New York: Random House, 1979,pp.281-296.

يمكن تصديرها للخارج واستخدام حصيلتها من العملات الأجنبية في استيراد مستلزمات إنتاج للقطاع الصناعي. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن القطاع الصناعي يمد قطاع الزراعة بعديد مس العناصر اللازمة لتطويره مثال ذلك الأسمدة والبذور الحديثة والمبيدات الحشرية وهي تعمل على تحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي، ومعدات الميكنة الزراعية المختلفة وهي لازمة لإحداث توسع في الرقعة الزراعية كما يمده بالكهرباء وغيرها من المرافق كرصف الطرق...الخ. وهكذا فإن نمو القطاع الصناعي يتعين أن يتكامل مع النمو في القطاع الزراعي. ويلاحظ في هذا الصدد أن التكامل يتعين أن يمر بمرحلتين، الأولى تتمثل في قيام القطاع الصناعي بتصنيع المنتجات الأولية التي ينتجها القطاع الأولى بدلاً من تصديرها في صورة خام، والثانية أن يقوم بتصنيع المعدات والآلات والمستلزمات المختلفة اللازمة لتطويره وتوسيعه.

(ب) نشر الصناعات في المناطق الريفية والحضرية بدلا من تركيزها في المناطق الحضرية:

ويلاحظ في هذا الصدد أن الصناعات الصغيرة هي أكثر ملاءمة لظروف المناطق الريفية على أن ترتبط بخدمة البيئة. وتكمن أهمية هذه الصناعات في كونها تخلق فرص عمالة للعاطلين بالقطاع الزراعي سواء الذين يعانون من بطالة موسمية أو بطالة دائمة.وهي بذلك تزيد من دخول المقيمين بالقطاع الزراعي وتحسن من توزيع الدخل على المستوى القومي، خاصة وأن النسبة الأكبر من السكان يقيمون في المناطق الريفية. كما أنها تقلل الهجرة من الريف إلى المدينة وتخفف بذلك الضغط السكاني على المدن الكبيرة وتحد من مشاكل الإسكان والمواصلات والمرافق المختلفة بهذه المدن. بجانب أنها تخلق سوقاً قريبة للمنتجات الزراعية وتقلل من تكلفة النقل والمواصلات. ويلاحظ في هذا الصدد أنه إذا كانت الدولة لديها مناطق صحراوية واسعة غير مستغلة فعليها أن

توزع صناعاتها بين المناطق الصحراوية والمناطق الريفية وتخفف الضغط على المدن كما هو الحال في مصر .

(جـ) تحقيق التكامل بين برنامج التصنيع المحلي وبرنامج التصدير:

يتعين ملاحظة أن فتح أسواق خارجية أمام المنتجات الصناعية المحلية يزيد من الطلب على هذه المنتجات ويؤدي لتشجيع التوسع في برنامج التنمية الصناعية بالداخل. وحتى تنجح الدولة النامية في فتح أسواق جديدة بالخارج يتعين أن تركز في المرحلة الأولى على المنتجات التي يمكن أن تتمتع فيها بميزة نسبية في برنامجها الصناعي مثال ذلك المنتجات المصنعة من الموارد الطبيعية الوفيرة نسبياً لدى الدولة كالمنتجات البترولية في بعض الدول، والمنتجات كثيفة العمل كالمنسوجات والأدوات الهندسية البسيطة والمنتجات البلاستيكية والأثاث. كما يجب أن تزيد الدولة النامية من تجارتها مع الدول النامية الأخرى التي تتقارب معها في المستوى الاقتصادي وتتقارب فيها الأذواق حتى لا تواجه بمنافسة شديدة كالتي توجد في أسواق الدول المتقدمة. على أن تنتقل الدولة في مرحلة متقدمة لبرنامج صناعي يركز على إنتاج وسائل التنمية ممثلة في السلع الإنتاجية الأساسية كالآلات والمعدات والأجهزة الرأسمالية.

(٦) أما العنصر السادس للتنمية فهو يتمثل في تواصل أو استمرارية التنمية، وهو ما يطلق عليه البعض التنمية المتواصلة Sustainable Development فالأجيال الحاضرة تستخدم البيئة والموارد الطبيعية وكأنها هي المالك الوحيد لها. أو بمعنى آخر تتجاهل الأجيال الحاضرة حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عندما تقوم بإساءة استخدامها. ولا شك أن هذا يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل.

والتنمية المتواصلة تعني أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها من السلع

والخدمات دون أن تنقص من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتها. ويتطلب هذا عددا من الخطوات:

(أ) ضرورة استحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتستحدث بدائل للموارد القابلة للنضوب.

(ب) تجنب المشروعات التي تقضي على البيئة، أي التي تتسبب في تآكل التربة الخصبة وتلوث الماء والهواء. فهذه المشروعات تضع حداً أقصى للتنمية لأنها تقضي على أهم عناصرها.

(ج) تجنب الأنظمة التي تؤدي إلى تبديد الموارد . فالنظام الزراعي في بعض الدول المتقدمة مبدد للموارد. ففي الولايات المتحدة ٧٨% من إنتاجها من الحبوب موجه كغذاء للحيوانات [4] وهو ما يعني أن ٨ أرطال من البروتين النباتي تستخدم في إنتاج رطل واحد من البروتين الحيواني.

(د) الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.

وهناك من يشير من الكتاب إلى أن التنمية سلاح ذو حدين "Tow-edged sword" فلها جوانبها الإيجابية ولها بعض الجوانب السلبية [5]. أما عن الجوانب الإيجابية فهي تتضمن التقدم المادي الكبير والتحسن في مستويات المعيشة بوجه عام، وحدوث تقدم تكنولوجي يصاحبه استحداث معدات وآلات تحرر الإنسان من معاناة القيام بالأعمال العضلية المرهقة، بالإضافة إلى التخصص وتقسيم

---

[4]Ingham,B.,ar "The Meaning of Development: Interaction Between New And Old Ideas", World Development , Vol 21, 1993, pp1803-1821.

[5]Goulet, Denis, "Development: Creator and Destroyer of Values", World Development, vol 20, No 3, 1992,pp 467-475.

العمل وما يصاحبه من إتاحة الفرصة أمام الجميع للاختيار وفقاً لما يتفق مع الموهبة والإمكانيات. ومن الجوانب الإيجابية الأخرى زيادة الترابط بين أنحاء العالم حتى أصبحت كقرية صغيرة بفضل ثورة المعلومات وثورة الاتصالات.

أما عن الجوانب السلبية للتنمية فهي تتضمن كسر حاجز الرغبات وزيادة درجة النهم للماديات. فالتقدم السريع وما صاحبه من تطور مادي كبير في وسائل إشباع الحاجات أدى إلى عدم الاستقرار عند مستوى معين لإشباع الحاجات. فالإنسان مهما بلغ من مستوى رفاهية يكون في حاجة دائماً للتغيير والتبديل، ذلك لأن ما يستحوذ عليه سرعان ما يصبح قديما. يضاف إلى ذلك زيادة درجة تبعية بعض المجتمعات لبعض المجتمعات الأخرى. فبسبب التقدم التكنولوجي السريع في البلاد المتقدمة تبقي الدول النامية تابعة دائماً لها وذلك لعدم مقدرتها على مجاراتها في إنتاج التكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى حاجتها للاقتراض والإعانة لاستيراد هذه التكنولوجيا من الخارج. ومن الآثار السلبية الأخرى إحداث تفكك أسري والقضاء على الروابط التي كانت توجد بين أفراد العائلة الممتدة, وما كان ينطوي عليه ذلك من تكافل اجتماعي. يضاف إلى ذلك أيضا إحداث تدمير في البيئة بما يصاحب التنمية من تلوث هوائي ومائي وصوتي وهو ما يحد من إمكانية استمرار التنمية.

الفصل الثاني

تنميط التنمية

Typology of Development

يقصد بتنميط التنمية تصنيف الدول إلى مجموعات وفقا لبعض المعايير الاقتصادية بغرض التعرف على نمط التنمية السائد في كل مجموعة وتحديد كل نمط من هذه الأنماط.

وتهدف عملية التنميط هذه إلى:

(أ) تحديد الأساليب الأساسية للتنمية وأهم المشاكل التي تعترض سبيلها.

(ب) فهم الأسباب الحقيقية للاختلافات في الأداء الاقتصادي بين الدول المختلفة.

(جـ) تحديد عناصر النجاح التي يمكن نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية مع إجراء بعض التعديلات اللازمة.

ويمكن التفرقة في هذا الصدد بين أربعة مداخل للتنميط في التنمية:

١. مدخل التنميط البسيط
٢. المدخل الإحصائي للتنميط
٣. المدخل القياسي للتنميط
٤. المدخل التاريخي المقارن للتنميط

١- مدخل التنميط البسيط:

يعتمد هذا المدخل على عـدد مـن المعـايير البسـيطة فـي تصنيـف الدول إلى مجموعات، ومـن أهـم أنواعـه تنميـط البنـك الدولـي World bank Typology وتنميط الأمـم المتحـدة United Nations Typology.

(أ) تنميط البنك الدولي:

يستخدم البنك الدولـي متوسـط الدخـل الحقيقـي كمعيـار لتصنيـف الدول إلى مجموعـات. ووفقـا لـهذا المعيـار تنقسـم الـدول إلـى ثـلاث مجمـوعات:

- مجموعة الاقتصادات منخفضة الدخل Low- income economies
- مجموعة الاقتصادات متوسطة الدخل Middle- income economies
- مجموعة الاقتصادات مرتفعة الدخل High- income economies

وبالنسبة للمجموعة ذات الدخل المنخفض فهي تتضمـن الـدول التـي يقل فيـها متوسـط الدخـل الحقيقـي عـن ٦١٠ دولار باسـتخدام أسـعار ١٩٩٠. ويقع داخل هذه المجموعة ما يقرب مـن ٤٩ دولـة عـدد سـكانها ٣١٨٠ مليون نسمة وفقـا لتقديـر عـام ١٩٩٥م، وهـي تمثـل ٥٦% مـن سكان العالم. وتعتبر موزمبيق هي أقل هـذه المجموعـة دخـلا بواقـع ٨٠ دولار في السـنة.

وتحتوي هذه المجموعة على كل من الهند والتـي يبلـغ عـدد سـكانها ٩٢٩,٤ مليون نسمة، والصين والتـي يبلـغ عـدد سـكانها ١٢٠٠ مليـون نسمة. أي أن كليهما يمثل ثلثي سكان مجموعة الاقتصـادات الأقـل دخـلا.

أما مجموعة الاقتصادات متوسطة الدخل فهي تحتوي على الدول التي يزيد فيها متوسط الدخل الحقيقي عن ٦١٠ دولار وينخفض عن ٧٦٢٠ دولار بأسعار ١٩٩٠. وتنقسم هذه المجموعة بدورها إلى مجموعتين فرعيتين هما مجموعة الدخل المتوسط الأدنى Lower-middle-income group ومجموعة الدخل المتوسط الأعلى Upper-middle- income group ويعتبر مستوى الدخل ٢٤٦٥ دولار هو الخط الفاصل بينهما. وتحتوي هذه المجموعة في إجمالها على ٥٨ دولة بلغ عدد سكانهم ١٥٩١ مليون نسمة وفقا لتقديرات ١٩٩٥ بنسبة ٢٨% من سكان العالم.

وتعتبر مصر من دول المجموعة ذات الدخل المتوسط الأدنى. وتقع المغرب وسوريا والأردن والجزائر وتونس والاتحاد الروسي في ذات المجموعة. أما عمان والمملكة العربية السعودية فتقعان في مجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأعلى.

وتمثل المجموعتان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل ما يعرف بمجموعة الدول النامية. ووفقا لمدخل البنك الدولي تحتوي مجموعة الدول النامية على تلك الدول التي ينخفض فيها متوسط الدخل الحقيقي عن ٧٦٢٠ دولار بأسعار ١٩٩٠. وتحتوي هذه المجموعة على ١٠٧ دولة تقريبا يبلغ عدد سكانها ٤٧٧١ مليون نسمة وفقا لتقديرات ١٩٩٥ وهو ما يمثل نسبة ٨٤% من سكان العالم.

وتقع مجموعة الدول النامية في ٦ مناطق جغرافية يوضحها الجدول (١).

جدول (١)

التوزيع الجغرافي للدول النامية

المنطقة الجغرافية	السكان		المساحة	
	مليون نسمة	% من الدول النامية	ألف كم٢	%من الدول النامية
أفريقيا جنوب الصحراء	٥٨٣,٣	١٢,٢	٢٤٢٧١	٢٣,٩
شرق أسيا والمحيط الهادي	١٧٠٦,٤	٣٥,٨	١٦٢٤٩	١٦,٠
جنوب أسيا	١٢٤٣,٠	٢٦,٠	٥١٣٣	٥,٠
أوروبا وأسيا الوسطى	٤٨٧,٦	١٠,٣	٢٤٣٥٥	٢٤,٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٧٢,٤	٥,٧	١١٠٢١	١٠,٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٧٧,٩	١٠,٠	٢٠٤١٤	٢٠,٢
إجمالي	٤٧٧٠,٩	%١٠٠	١٠١٤٤٤	%١٠٠

وإذا كانت مجموعة الدول النامية تمثل ٨٤% من سكان العالم، فإنها تستحوذ على ما يقرب من ٧٦% من مساحة العالم.

أما مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع فهي تضم الدول التي يزيد فيها متوسط الدخل الحقيقي عن ٧٦٢٠ دولار بأسعار ١٩٩٠. وتحتوي هذه المجموعة على ٢٦ دولة عدد سكانها ٩٠٢,٢ مليون نسمة بنسبة ١٦% من سكان العالم، وتستحوذ على ٢٤% من مساحة العالم. وتضم هذه المجموعة السبع دول الصناعية الكبرى وبعض الدول حديثة التصنيع مثل كوريا وهونج كونج وسنغافورة كما تضم بعض الدول العربية مرتفعة الدخل مثل الكويت والإمارات العربية.

(ب) تنميط الأمم المتحدة:

تستخدم الأمم المتحدة مؤشر التنمية البشرية Human Development Index كمعيار لتصنيف الدول إلى مجموعات. ويعتبر هذا المؤشر مقياس مركب يعكس ٣ جوانب للتنمية هي المستوى الصحي والمستوى التعليمي ومتوسط الدخل الحقيقي. وتنقسم الدول إلى ٣ مجموعات وفقا لهذا المعيار. وتتروح قيمة هذا المعيار بين الصفر والواحد.

وتتضمن المجموعة الأولى الدول ذات التنمية البشرية العالية High Human Development التي يتروح مقياس التنمية البشرية الخاص بها بين ١،٠،٨ . ولقد تضمنت هذه المجموعة ٦٤ دولة وفقا لتقدير ١٩٩٤. وكانت كندا هي الدولة الأولي في العالم وفقا لهذا المقياس حيث وصل ٠,٩٦ بها. وتقع جميع الدول المتقدمة في هذه المجموعة بالإضافة إلى بعض الدول النامية مثل الأرجنتين وأورجواي والبحرين والإمارات العربية والكويت وقطر. وتقع ليبيا في آخر هذه المجموعة بمقياس ٠,٨٠١

أما المجموعة الثانية فهي مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة Medium Human Development. وتضم هذه المجموعة الدول التي يتراوح فيها مؤشر التنمية البشرية بين ٠,٥٠، ٠,٧٩٩ وتحتوي على ما يقرب من ٦٦ دولة من الدول متوسطة الدخل. وتعتبر مصر من بين دول هذه المجموعة حيث وصل مقياس التنمية البشرية فيها إلى ٠,٦١٤ واحتلت الترتيب ١٠٩ بين دول العالم البالغ عددهم ١٧٥ عام ١٩٩٤.

وبالنسبة للمجموعة الثالثة فهي مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة Low Human Development، وهي الدول التي يقل مقياس التنمية البشرية فيها عن ٠,٥٠ وتضم هذه المجموعة ما يقرب من ٤٥ دولة آخرها هي

سيراليون والتي بلغ المقياس فيها ٠,١٧٦ عام ١٩٩٤ ، وكانت تحمل الترتيب الأخير في دول العالم وهو ١٧٥.

٢- مدخل التنميط الإحصائي:

يعتمد هذا المدخل على التحليل الوصفي للبيانات المتراكمة عن الدول المختلفة في السنوات السابقة. ومن أبرز الاقتصاديين الذين اتبعوا هذا المدخل كولن كلارك Colin Clarck، وكيزنت Kuznets. وبالنسبة لكولن كلارك فقد أشار إلى أن أي اقتصاد ينقسم إلى ثلاث قطاعات هي القطاع الأولى Primary sector وهو يحتوي على الزراعة والموارد الطبيعية الأخرى كالمعادن والبترول، والقطاع الثانوي Secondary sector وهو يتضمن الصناعة التحويلية والقطاع الثالث Tertiary sector وهو يتضمن الخدمات. وعادة ما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتغير هيكلي يتمثل في زيادة النسبة التي يحتلها قطاعا الصناعة التحويلية والخدمات من الناتج الكلي والعمالة وانخفاض النسبة التي يحتلها القطاع الأولى. بل إن التغير الهيكلي نفسه يعتبر مصدرا من مصادر النمو. فالإنتاجية في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات عادة ما تكون أعلى من الإنتاجية في القطاع الأولى. ولذا فإن التغير الهيكلي بما يتضمنه من تحويل الموارد من القطاع ذات الكفاءة الأقل إلى القطاعين ذات الكفاءة الأعلى يرفع الإنتاجية الإجمالية ويحفز النمو الاقتصادي.

ووفقا لهذا التحليل يمكن تصنيف الدول إلى مجموعتين: دول متقدمة Developed Countries ودول متخلفة Underdeveloped Countries . وتتمثل مجموعة الدول المتقدمة في تلك الدول التي تتصف بارتفاع نسبة الصناعة التحويلية فيها (أعلى من ٢٠%)، في حين تتمثل مجموعة الدول المتخلفة في تلك الدول التي تتصف بانخفاض نسبة الصناعة التحويلية فيها (أقل من ٢٠%).

ولقد استخدم كيزنيت بيانات سلسلة زمنية امتدت للقرن التاسع عشر عن الدول المتقدمة الآن ليحدد ملامح النمو الاقتصادي الذي تحقق في هذه الدول. وتوصل كيزنيت إلى نتيجتين أساسيتين في هذا الصدد:

(أ) أن النمو الاقتصادي كان مصحوبا دائما بزيادة معدل الاستثمار ومعدل الادخار كنسبة من الدخل القومي.

(ب) أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل أخذت شكل حرف U. ومفاد هذا أن النصيب النسبي من الدخل القومي لأفقر ٤٠% من السكان يتناقص في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي حتى يصل لحد أدنى معين ثم يبدأ في التزايد مرة أخرى مع زيادة النمو الاقتصادي بعد هذا الحد. وبالرغم من هذا فإن متوسط الدخل الحقيقي للطبقة الفقيرة قد يكون متزايدا عبر مراحل النمو الاقتصادي المختلفة بالرغم من تغير النصيب النسبي لهذه الطبقة من الدخل القومي من مرحلة لأخرى. فالنمو قد يظلم الفقراء في مراحله الأولى، ولكنه ينصفهم في مراحله المتقدمة.

ووفقا لتحليل كيزنيت فإن الدول المتقدمة تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل الاستثمار فيها، كما تتصف بتوزيع أكثر عدالة للدخل. أما الدول النامية فهي تتصف بانخفاض معدل الادخار ومعدل الاستثمار فيها بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل.

٣- مدخل التنميط القياسي:

ويعتمد هذا المدخل على استخدام النماذج القياسية في تحليل البيانات التاريخية المتاحة عن الدول المتقدمة والدول النامية بغرض الوصول لبعض النتائج التي تفيد في تنميط التنمية. ومن أبرز الاقتصاديين الذين اتبعوا هذا المدخل شينري Chenery.

وقد استخدم شينري مجموعتين من البيانات إحداهما قديمة والأخرى حديثة لإجراء تحليلاته. وفي الدراسة الأولى استخدم بيانات عن ١٠٠ دولة لمدة ١١ عام امتدت من ١٩٦٠-١٩٧٠. وعرض في هذه الدراسة لنقطتين أساسيتين:

أولا: الملامح الأساسية للتنمية Features of development

ثانيا: تصنيف الدول إلى مجموعات تنموية وفقا لهذه الملامح.

أولا: الملامح الأساسية للتنمية:

لقد قام شينري بقياس العلاقة بين متوسط الدخل الحقيقي كمؤشر للنمو وعديد من المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والادخار والصادرات والواردات والاستهلاك الخاص والاستهلاك العام وغيرها لتحديد أهم ملامح التنمية. أي لتحديد أهم التغيرات التي تصاحب التنمية في مراحلها المختلفة. وقد توصل إلى أن ملامح التنمية يمكن حصرها في ثلاثة أنواع من العمليات:

(١) عمليات التركيم Accumulation Processes

(٢) عمليات تخصيص الموارد Resource Allocation Processes

(٣) العمليات الديموغرافية والتوزيعية Demographic and Distribution Processes

(١) عمليات التركيم:

وتتمثل أولى عمليات التركيم في التكوين الرأسمالي المادي والذي ينعكس في زيادة معدل الادخار ومعدل الاستثمار مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي. كما ينعكس أيضا في انخفاض نسبة صافي التدفقات الرأسمالية من الخارج مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي، وهو ما يشير إلى تناقص اعتماد الدولة الأكثر تقدما على التدفقات الرأسمالية من الخارج.

أما ثاني عمليات التركيم فهي تتمثل في التكوين الرأسمالي البشري والذي ينعكس في زيادة النسبة المنفقة من الدخل على التعليم، وزيادة نسبة التسجيل في المدارس بالفئات العمرية المختلفة مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي.

وتتمثل ثالث عمليات التركيم في زيادة الإيرادات الحكومية مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي وهو ما يعكس زيادة الدور الذي تقوم به الحكومة في تنمية المجتمع في المجالات المختلفة كالبنية الأساسية والتعليم والصحة وغيرها.

(٢) عمليات تخصيص الموارد:

وتتمثل أولى هذه العمليات في تغير هيكل الإنتاج والذي ينعكس في زيادة النسبة التي تحتلها كل من الصناعة التحويلية والخدمات من الناتج المحلي مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي وتناقص النسبة التي يحتلها القطاع الأولى.

أما ثاني عمليات التخصيص فهي تتمثل في تغير هيكل الطلب المحلي والذي ينعكس في تناقص نسبة الاستهلاك الخاص من الطلب المحلي وتزايد نسبة الاستهلاك العام. ويعبر هذا عن حقيقة تزايد دور الحكومة في تغذية الطلب المحلي مع تزايد الدخل في التجربة الماضية. يضاف إلى ذلك انخفاض نسبة الإنفاق على الغذاء من الدخل مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي.

ويمثل تغير هيكل التجارة ثالث عمليات التخصيص. وينعكس هذا العنصر في تزايد النسبة التي تمثلها الصادرات والواردات من الناتج المحلي مع تزايد متوسط الدخل الحقيقي، بالإضافة إلى تزايد النسبة التي تحتلها الصادرات الصناعية من الصادرات الكلية وانخفاض نسبة الصادرات الأولية. ويعني هذا أن التنمية الاقتصادية يصاحبها زيادة انفتاح الاقتصاد على الخارج وإن كان هذا لا يعني بالضرورة زيادة درجة التبعية للخارج طالما أنه يصاحبه زيادة درجة التنوع السلعي في الصادرات وزيادة درجة التنوع الجغرافي.

(٣) العمليات الديموغرافية والتوزيعية:

وتتمثل أولى هذه العمليات في تغير هيكل العمالة والذي ينعكس في زيادة نسبة العمالة المحولة لقطاعي الصناعة التحويلية والخدمات وانخفاض نسبة العمالة بالقطاع الأولى، مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي.

يضاف إلى ذلك تناقص معدل المواليد وكذلك معدل الوفيات مع تقدم مرحلة التنمية، وإن كان الانخفاض في معدل الوفيات عادة ما يكون أكبر من الانخفاض في معدل المواليد في المراحل الأولى من التنمية. وفي المراحل المتقدمة ينخفض معدل المواليد بدرجة كبيرة وتقل الفجوة بينه وبين معدل الوفيات.

أما ثالث هذه العمليات فهو يتمثل في تناقص النصيب النسبي من الدخل القومي للطبقة الفقيرة من السكان في المراحل الأولى للنمو، وتزايد هذا النصيب النسبي في المراحل المتقدمة من النمو.

ثانياً: تصنيف المجموعات التنموية:

لقد اعتمد شينري على هيكل الإنتاج وهيكل التجارة في تصنيف الدول إلى مجموعات تنموية مختلفة. ولعمل ذلك قام باستخدام العلاقات المقدرة من بيانات واقعية في التنبؤ بما أسماه بالمستويات العادية normal levels لنسبة الصادرات الأولية ونسبة الصادرات الصناعية ونسبة الناتج الأولي ونسبة الناتج الصناعي عند مستويات الدخل المختلفة. ثم صنف الدول إلى مجموعات بناءا على انحرافها عن المستويات العادية. فهي إما أن تكون فوق عادية.Above normal، أو عادية Normal أو دون العادية Below normal. وبهذه الطريقة توصل شينري إلى أن الدول يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات:

١. مجموعة الدول المتخصصة في المنتجات الأولية Primary specialization category

وتحتوي هذه المجموعة على الدول الغنية في الموارد الطبيعية وهي الدول التي كانت نسبة المنتجات الأولية فيها من الناتج الكلي والصادرات الكلية أعلى من المستوى العادي. ومن بين الدول التي تقع داخل هذه المجموعة تنزانيا وأوغندا وإيران وفنزويلا.

٢. مجموعة الدول المتوازنة في التجارة والناتج Balanced production and trade

وتضم هذه المجموعة الدول التي كانت فيها نسب المنتجات الأولية والصناعية من الناتج الكلي والصادرات الكلية هي النسب العادية. وهو ما يعني أنها غير متخصصة في مجموعة سلعية بعينها. ومن بين الدول التي تضمها هذه المجموعة تايلاند وسوريا وبيرو وجاميكا.

٣. مجموعة الدول الموجهة لبدائل الواردات Import- substitution category

وتشتمل هذه المجموعة على الدول التي يوجد بها عدد كبير نسبيا من السكان ولديها سوق محلية كبيرة قادرة على استيعاب إنتاج الصناعات بديلة الواردات.

وتتصف هذه المجموعة بكون نسبة الصادرات من الناتج المحلي بها أقل من المستوى العادي. ومن بين الدول التي تقع داخل هذه المجموعة الهند وبوليفيا وكولومبيا وشيلي والأرجنتين وأوروجواي.

٤. مجموعة الدول الموجهة للصناعة Industrial specialization category

وتتصف هذه المجموعة بكون نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي فيها أعلى من المستوى العادي الذي يسود في مثل حالتها. ومن بين الدول التي تقع في هذه الفئة مصر وهونج كونج وسنغافورة وباكستان وكوريا والبرتغال.

ولقد أجرى شينري دراسة أخرى هو ومجموعة من زملائه باستخدام بيانات حديثة عن ٣٠ دولة منها ١٨ دولة متقدمة، و١٢ دولة نامية عام ١٩٨٦. وفي هذه الدراسة ذكر أن هناك ٣ مصادر أساسية للنمو. المصدر الأول هو زيادة الكميات المتاحة من عناصر الإنتاج ممثلة في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية. والمصدر الثاني هو التغير الهيكلي والمتمثل في تحول الموارد من القطاعات الأقل كفاءة إلى القطاعات الأكثر كفاءة . أما المصدر الثالث فهو الزيادة في الإنتاجية الراجعة لتحسن نوعية عناصر الإنتاج من خلال التعليم والتدريب والتغير التكنولوجي. ولقد قسم الدول إلى مجموعات بناءا على عنصري التغير الهيكلي والتغير في الإنتاجية.

وباستخدام معيار التغير الهيكلي يمكن توزيع الدول بين ٣ مراحل للتنمية:

(أ) مرحلة الإنتاج الأولي Primary Production

(ب) مرحلة التصنيع Industrialization

(جـ) مرحلة الاقتصاد المتقدم Developed Economy

وتتصف مجموعة الدول التي تقع في مرحلة الإنتاج الأولي بكون المنتجات الأولية مثل الزراعة والمعادن والبترول تمثل المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي فيها.

أما مجموعة الدول التي تقع في مرحلة التصنيع فهي تتصف بكون الصناعة التحويلية تساهم في النمو الاقتصادي بنسبة أكبر من النسبة التي تساهم بها الأنشطة الأولية. ومن أبرز هذه الدول هونج كونج، وتايوان وكوريا وغيرها من الدول حديثة التصنيع.

وبالنسبة لمجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم لم تعد الزراعة قطاعا متخلفا فيها وإنما قطاعا متقدما مثله في ذلك مثل غيره من القطاعات الأخرى. ولذلك لا يوجد هناك ميل لتحرك الموارد منه إلى غيره. ونظرا لاستقرار هيكل الإنتاج والعمالة في هذه الدول أصبح المصدر الأساسي للنمو فيها هو تحسن الإنتاجية.

ومن ناحية أخرى قسم شينري وزملاؤه الدول إلى ثلاث مجموعات باستخدام معيار نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج Total factor productivity :

(أ) مجموعة الدول المتقدمة غير اليابان: Developed countries

وتتصف هذه المجموعة من الدول بكون نمو الإنتاجية يساهم في النمو الاقتصادي بنسبة أكبر من ٥٠%. أي أن التغير النوعي هو المصدر الأساسي للنمو في هذه المجموعة.

(ب) مجموعة الدول النامية سريعة النمو بالإضافة لليابان Rapidly growing developing countries

وتشتمل هذه المجموعة على الدول التي يساهم فيها نمو الإنتاجية بنسبة تتراوح بين ٢٠% - ٣٠% من النمو الاقتصادي. أما النسبة الأكبر من النمو الاقتصادي فترجع للنمو في كميات عناصر الإنتاج. ويلاحظ في حالة اليابان أن التقدم التكنولوجي هو مصدر الزيادة في كميات عناصر الإنتاج والتحسن في نوعياتها. ومن أبرز الدول التي تقع

في هذه المجموعة الدول حديثــة التصنيــع مثــل كوريــا وتــايوان وهونــج كــونج.

(جـ) مجموعة الدول النامية التقليدية Typical developing countries

وتحتوي هذه المجموعة على الدول التــــي تقــل فيــها مســاهمة نمــو الإنتاجية عن ٢٠% من النمـــو الاقتصـــادي، وقــد تكــون هــذه المســاهمة سالبة في بعض الأحيان. ومن بين الدول التي توجـــد فـــي هـــذه المجموعـــة زامبيا والفلـــيبين.

٤- المدخل التاريخي المقارن للتنميط:

لقد اعتمد الاقتصادي Rains على دراســـة الخـــبرات التاريخيـــة لعـــدد من الدول النامية في تصنيف هذه الـــدول إلـــى مجموعـــات، واســـتخدم دول نمطية تمثل كل مجموعة من هذه المجموعـــات التنمويـــة:

١. النوع الأفريقي للتنمية ممثلا فـــي كينيـــا African type represented by Kenya

ومن أهم الملامح التنمويـــة لكينيـــا (النـــوع الأفريقـــي للتنميـــة) أنـــها دولة غنية بالموارد الطبيعية ولديها قصور فـــي المـــوارد البشـــرية، خاصـــة من الناحية النوعية. وهي مـــازالت فـــي المرحلـــة الأولـــى للتحـــول حيـــث تعتمد بصفة أساسية على صادرات المنتجـــات الأوليـــة.

٢. نوع أمريكا اللاتينية ممثلا فـــي المكســـيك:

Latin American type represented in Mexico

والمكسيك دولة غنية بالموارد الطبيعية والبشـــرية، ويعتمـــد التصنيـــع فيها على رأس المال الأجنبي وصـــــادرات البـــترول.

٣. النوع الشرق أسيوي للتنمية ممثلا فـــي تـــايوان

East Asian Type represented by Taiwan

وتايوان دولة غنية في الموارد البشرية ولكنـــها فقــيرة فـــي المــوارد الطبيعية. ولقد تم تمويل التصنيع فيــــها عــن طريــق صـــادرات المنتجــات الصناعية خاصة الاستهلاكية منــــها.

وبالرغم من وجود عديد من مجموعات الـــدول الناميــة التـــي تتبــاين في خصائصها، إلا أن هناك بعض الخصائص العامـــة التــي تشــترك فيــها معظم الدول النامية من أهمــــها:

١. ارتفاع درجة الفقر فيـــها نسـبيا. فمعظــم الــدول الناميــة تتصــف بانخفاض متوسط الدخل الحقيقـــي فيــها. ووفقــا لتقديــرات ١٩٩٤ بلـــغ متوسط الدخل الحقيقي بالبلاد الناميــــة ٢٩٠٤ دولار PPP فـــي الســـنة ، في حين بلغ هذا المتوســط بـــالدول الصناعيـــة ١٥٩٨٦ دولار.
٢. ارتفاع النصيب النسبي للقطاع الأولى مـــن الإنتـــاج القومـــي. فوفقـــا لتقديرات ١٩٩٠ بلـــغ النصيـــب النســبي للزراعـــة ٣٠%-٦٠% مـــن الناتج المحلي للدول منخفضة الدخل، فـــي حيـــن لـــم يتجـــاوز ٥% فـــي الدول مرتفعة الـــــدخل.
٣. ارتفاع النصيب النسبي للمنتجات الأوليـــة مـــن الصـــادرات الســلعية وانخفاض النصيب النســبي للمنتجـــات الصناعيـــة. ففـــي ١٩٩٠ بلغــت نســبة المنتجـــات الأوليـــة مـــن الصـــادرات الســلعية ٥١% بـــالدول المنخفضة ومتوسطة الدخـــل، ولـــم تتجـــاوز هـــذه النســبة ١٩% فـــي الدول مرتفعة الـــــدخل.

٤. النمو السريع للسكان: ففي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ بلغ معدل النمو السكاني ٢,٦% سنويا في الدول منخفضة الدخل، في حين بلغ ٠,٦% في الدول مرتفعة الدخل.

٥. انخفاض نسبة التحضر. فهناك أكثر من ٥٠% من سكان الدول منخفضة الدخل تقطن في المناطق الريفية، هذا في حين يوجد أكثر من ٨٠% من سكان الدول مرتفعة الدخل تقطن في المناطق الحضرية.

٦. عدم العدالة في توزيع الدخل، حيث غالبا ما تستحوذ نسبة صغيرة من السكان على النسبة الأكبر من الدخل القومي بالبلاد النامية.

٧. وجود فجوة تكنولوجية كبيرة في الدول النامية، حيث يوجد ٥% من أجهزة الكمبيوتر في العالم بالدول النامية، ٩٥% توجد في الدول المتقدمة.

٨. التبعية: تعتمد الدول النامية بدرجة كبيرة على الدول المتقدمة في حصولها على احتياجاتها من رأس المال والتكنولوجيا والمنتجات الصناعية.

٩. الخضوع الثقافي، حيث أن أنماط الاستهلاك والثقافة المسيطرة في الدول المتقدمة غزت الدول النامية من خلال أجهزة الاتصال الحديثة.

الفصل الثالث

سياسات وأساليب التنمية البشرية

١ - مفهوم التنمية البشرية

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً بمصطلح التنمية البشرية منذ عام ١٩٩٠ عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية. ويمكن تعريف التنمية البشرية بأنها "**عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها**"(١). ويلاحظ في هذا الصدد أن التنمية البشرية لها جانبان هما: جانب تكوين القدرات وجانب الاستفادة من هذه القدرات . وفيما يتعلق بالجانب الأول فالتنمية البشرية تعنى تكوين القدرات من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية والتدريب. أما الجانب الثاني فهو يعنى الاستفادة الكاملة من هذه القدرات فيما ينفع الإنسان. أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج، والتمتع بالفراغ، والمشاركة في الشئون السياسية والاجتماعية والثقافية. ومن ثم فإن الإنسان هو محور عملية التنمية، فهو وسيلتها وهدفها.

ومن الملاحظ أن مدخل التنمية البشرية يختلف عن غيره من مداخل التنمية أو النمو الأخرى. فمدخل الدخل Income approach ينظر للنمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة في متوسط الدخل الحقيقي. ومن الواضح أن هذا المدخل يهمل كيفية توزيع هذه الزيادة في الدخل بين طبقات المجتمع، كما لا يتعرض للتحسن في نوعية الحياة البشرية. فلا

(1) UNDP, Human Development Report, 1995, p. 11
(Human Development is a process of enlarging People's choices).

يوجد هناك ما يضمن ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية بطريقة تلقائية. فالشخص قد يكون لديه دخل مرتفع ولكن قدراته البشرية محدودة، كأن يكون غير متعلم أو لا يتمتع بصحة جيدة.

أما مدخل تنمية الموارد البشرية Human Resource Development فهو ينظر للإنسان كعنصر من عناصر الإنتاج مثله في ذلك مثل رأس المال المادي والأرض. وهو يُقَيِّم الاستثمار في رأس المال البشري ممثلاً في الصحة والتعليم والتغذية والتدريب بدلالة الدخل الإضافي الذي يولده هذا الاستثمار. ومن ثم يحكم على جدواه من خلال مقارنة معدل عائد الاستثمار البشري مع معدل تكلفة رأس المال[٢]. غير أن مدخل التنمية البشرية يحكم على جدوى برامج الاستثمار تلك من خلال تأثيرها على مقدرة الناس على القراءة والتعلم، وتأثيرها على مستوى التغذية لديهم، وتأثيرها على مستواهم الصحي. وهي تعتبر مجدية إذا ساعدت على تحسين القدرات البشرية حتى إذا كان معدل العائد النقدي الصافي منها صغيراً. وهذا يعني أن مدخل التنمية البشرية ينظر للإنسان ليس فقط كوسيلة وإنما أيضاً كهدف، أما مدخل تنمية الموارد البشرية فهو ينظر إلى الإنسان كوسيلة فقط[٣].

---

(2) Anand, S. & Ravallion, M., "Human Development in Poor Countries: on the Role of Private Incomes and Public Services", Journal of Economic Perspectives, Winter 1993, vol 7, No. 1, p. 135

(٣) لقد صرح Anand p. رئيس لجنة التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية في تايلاند عبر شبكة Internet يوم ١٩٩٧/٣/٢٥ بأنه إيماناً منه بأهمية التنمية البشرية فقد تم تحويل اسم اللجنة التي يترأسها إلى "لجنة التنمية الاجتماعية والبشرية" وأن محور هذه اللجنة سوف يكون تنمية المجتمع بدلاً من تنمية الاقتصاد.

وبالنسبة لمدخل الرفاهية Welfare approach فهو ينظر للأفراد كمنتفعين من عملية التنمية وليسوا كأفراد فاعلين في إحداثها. ومن ثم فإن التنمية وفقا له تعني زيادة رفاهية الأفراد بغض النظر عن كيفية حدوث هذه الزيادة. وبالطبع فهي يمكن أن تحدث عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والتغذية. ويلاحظ أن هناك فرقين أساسيين بين مدخل الرفاهية ومدخل التنمية البشرية. فمدخل الرفاهية ينظر للأفراد كمستفيدين فقط من عملية التنمية، أما مدخل التنمية البشرية فينظر إليهم كأهداف لعملية التنمية وكوسائل لها. فهي لهم وبهم. ومن ناحية أخرى قد تعني التنمية من وجهة نظر مدخل الرفاهية زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والتغذية. ولكن الأسئلة المطروحة من وجهة نظر مدخل التنمية البشرية ليست هي كم من المبالغ يتم إنفاقها على التعليم والصحة؟ أو ما هي كمية الإنتاج من الغذاء؟ وإنما ما هو مقدار الزيادة في نسبة المتعلمين في المجتمع؟ و هل يعيش الأفراد حياة أطول بصحة أفضل؟ وهل تم القضاء على سوء التغذية؟ فقد تكون نسب الإنفاق الحكومي مرتفعة غير أن فاعليتها من وجهة نظر الصحة والتعليم والتغذية محدودة[٤].

وفيما يتعلق بمدخل الحاجات الأساسية Basic needs approach فهو يركز على إمداد الطبقات المحرومة بالسلع المادية والخدمات الأساسية. ومن الواضح أن هذا المدخل ينظر للفقراء على أنهم مشكلة وأن الحكومة والمخططين والفنيين هم الحل لهذه المشكلة. ويختلف مفهوم هذا المدخل عن مفهوم التنمية البشرية في نقطتين. فالتنمية لا

(4) Ingham, Barbara, Economics and Development, London: McGraw- Hill Book Company, 1995, p. 53.

تعني مجرد إعطاء معونة للفقير كي يعيش عليها وإنما تعني إشراكه في صنع التنمية. أي أن التنمية لا تعني إعطاء سمكة لكل فرد وإنما تعني تعليم كل فرد كيف يصطاد. ومن ناحية أخرى لا تعني التنمية مجرد حصول كل فرد على احتياجاته من السلع المادية والخدمات الأساسية، وإنما تعني توسيع الاختيارات أمامه في كل المجالات من تمتع بالحرية الشخصية والسياسية والمساهمة في صنع القرار وغيرها.

ومما سبق يتضح أن التنمية البشرية تقوم على أساس أربعة عناصر هي: **الإنتاجية** Productivity، **والعدالة** Equity، **والاستمرارية** Sustainability **والمشاركة** Empowerment [٥]. فلا بد من زيادة قدرات الأفراد التعليمية والصحية والتدريبية حتى تزداد الإنتاجية ويزداد الدخل وتزداد القدرة على إشباع الحاجات. ومن ناحية أخرى لابد أن تتاح أمام جميع الأفراد فرص متساوية للمساهمة في صنع التنمية والاستفادة من ثمارها وهو ما يكفل عدالة التوزيع. كما لا يجب أن تقتصر إتاحة الفرص المتساوية بين أبناء الجيل الحالي فقط، وإنما بين أبناء الجيل الحالي من ناحية وأبناء الأجيال المقبلة من ناحية أخرى، وهو ما يضمن استمرارية التنمية. ويتضمن عنصر الاستمرارية ضرورة المحافظة على البيئة للأجيال القادمة. كما يتعين مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم حتى تكون التنمية لهم وبهم.

وتثير هذه المقدمة تساؤلاً هاماً وهو كيف يمكن تحقيق التنمية البشرية؟ وبمعنى آخر ما هي الأساليب والسياسات اللازمة لتحقيق

---

(5) UNDP, op.cit, p. 122.

لتنمية البشرية؟ وبالرغم من كثرة الكتابــات حــول التنميــة البشــرية إلا أن الإجابة المطروحة لهذا السؤال لم تأخذ حقـــها مــن البحــث. ويــهدف هــذا الفصل إلى محاولة الإجابة عن هــذا الســؤال.

٢ - قياس التنمية البشرية

لقد صدر حتى الآن (١٩٩٨) ثمانيــة تقــارير للتنميــة البشــرية عــن برنــامج الأمــــم المتحـــدة للتنميــــة United Nations Development Programme (UNDP) خلال الفــترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧. ولقــد احتــوت هــذه التقارير على صيغ مختلفة لقياس التنمية البشــرية. ويعــد مــا ظـــهر "دليــل التنمية البشـــرية Human Development Index (HDI) فــي تقريــر ١٩٩٠ كأول مقياس للتنمية البشرية تعـــرض لعديــد مــن الانتقــادات مــن أهمـــها اعتماده على بيانات ٩ دول صناعية في تحديده لمتوســـط حـــد الفقــر علـــى مستوى العالم، وإعطاؤه الوزن واحد للجزء مـــن الدخــل الأقــل مــن حــد الفقر ووزن منخفض جدا للزيادات في متوسط الدخـــل فــوق حــد الفقــر(٦)، بالإضافة إلى عدم تمييزه بصورة دقيقة بين الذكـــور والإنــاث فيمــا يتعلــق بجهودهم في التنمية ونصيبهم من ثمار التنمية. كمـــا انتقــد بأنـــه لا يعكــس الجوانب التوزيعية بصورة كافية رغــم اســتخدامه لمعــامل جينـــي كوســيلة للتعديل. يضاف إلى ذلك أنه يواجه مشـــاكل عنــد قياســه للتنميــة البشــرية عبر الـــزمن.

ولقد أدخلت تعديلات عديدة على دليل التنميــة البشــرية منــذ ظـــهوره وحتى الآن لتلاشي الانتقادات التي وجهت إليه. وانتـــهى الأمــر حتـــى الآن

---

(6) Morris, M. David, "United Nations Development Program. Human Development Report 1991", Reviews, Economic Development and Cultural Change, July 1993, pp. 866-868.

لوجود أربعة معايير لقياس التنمية البشرية تتمثل في دليل التنمية البشرية، ودليل التنمية البشرية المعدل للجنس، ودليل المشاركة المعدل للجنس، ودليل الفقر التنموي. ونوضحها فيما يلي:

(١) **دليل التنمية البشرية** Human Development Index (HDI)

يحتوي هذا الدليل على ثلاثة معايير جزئية تتمثل في المستوى الصحي معبراً عنه بالعمر المتوقع عند الميلاد، ومستوى التحصيل العلمي معبراً عنه بالمتوسط المرجح لنسبة محو الأمية بين الكبار ومتوسط نسبة التسجيل في مراحل التعليم الثلاثة الأولى مع وزن نسبي $\frac{٢}{٣}$ ، $\frac{١}{٣}$ على التوالي. بالإضافة إلى مستوى المعيشة معبراً عنه بمتوسط الدخل الحقيقي المعدل. ومتوسط الدخل يعدل أولاً بتحويله إلى دولارات وفقاً لسعر الصرف المحدد على أساس مبدأ تعادل القوى الشرائية Purchasing Power Parity (PPP)* حتى يكون قابلاً للمقارنة بين الدول. ثم يعدل ثانياً ليعكس حقيقة أن المنفعة الحدية للدخل تتناقص بعد زيادته عن حد أدنى معين. فمتوسط الدخل الأقل من الحد الأدنى ٥٨٣٥ دولار (الذي يعبر عن متوسط الدخل بالعالم) يعطي الوزن واحد. وأي زيادة فوق هذا الحد تعطي وزنا متناقصا وفقاً لصيغة رياضية مفترضة لدالة منفعة الدخل W(Y) :

---

* يعرف سعر الصرف المحدد وفقاً لمبدأ تعادل القوى الشرائية بأنه عدد وحدات العملة المحلية اللازمة لشراء سلة معينة من السلع والخدمات قيمتها دولار واحد في الولايات المتحدة الأمريكية.

$$\text{سعر الصرف وفقاً للمبدأ PPP} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في الداخل}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في الدولة الأجنبية}} \times \text{سعر الصرف الرسمي في سنة الأساس}$$

$$W(Y) = Y \quad \text{for} \quad 0 < Y < Y^*$$

$$= Y^* + 2\ (Y - Y^*)^{1/2} \quad \text{for} \quad Y^* \le Y \le 2\,Y^*$$

$$= Y^* + 2\,(Y^*)^{1/2} + 3\,[(Y - 2\,Y^*)^{1/3}\,] \quad \text{for} \quad 2\,Y^* \le Y \le 3\,Y^*$$

وهكـذا ...

ويعني ما سبق أن أي متوسط دخـــل يقســم إلــى شــرائح، الشــريحة الأولى منه تمثل الحد الأدنــــى

$$Y^* = \$5835$$

وأي متوسط دخل يقل عن الحـــد الأدنـــى لا يجـرى عليــه تعديــلات غير تعديل PPP . أما متوسط الدخل الذي يزيد عــن الحـــد الأدنـــى فتجــرى عليه تعديلات وفقاً لدالة المنفعــــة الســابقة التــي تعكــس حقيقــة أن منفعـــة الدولار المضاف للدخل تقل بعد وصوله لحد أدنـــــى معيــن.

وبالنسبة لأقصى متوسط دخــــل فــي العــالم (٤٠ ألــف دولار) فــإن قيمته المعدلة يمكن حسابها كما يلـــي:

عدد الشرائح = ٤٠ ألف ÷٥,٨٣٥ ألف = ٦,٨٦

أي أنه يحتوي علـــى عـــدد مـــن الشــرائح يــتروح بيــن ٦-٧ كــل شريحة تساوي الحد الأدنــــى.

ثم يتم حساب الدخل المعدل المقابل له كمـــا يلـــي:

$$W(Y) = 5835 + 2(5835)^{1/2} + 3(5835)^{1/3} + 4(5835)^{1/4} + 5(5835)^{1/5} + 6(5835)^{1/6} + 7\,[\,(40000 - 6 \times 5835)]^{1/7} = 6154$$

ولقياس دليل التنمية البشرية يتم تحديــــد أدنـــى قيمـــة وأقصــــى قيمـــة على مستوى العالم بالنسبة لكل معيار من المعــــايير الســـابقة. وفــي تقريــر

١٩٩٧ تم تحديد ٢٥، ٨٥ سنة كحدي أدنى وأقصى للعمر المتوقع، صفر، ١٠٠% كحدي أدنى وأقصى لنسبة التحصيل العلمي، ١٠٠ دولار، ٦١٥٤ دولار كحدي أدنى وأقصى لمتوسط الدخل المعدل. ثم يتم حساب ما يسمى بمستوى الانجاز لكل معيار من المعايير السابقة بالنسبة للدولة المعينة، كما يلي:

$$\text{مستوى الانجاز للمعيار} = \frac{\text{قيمة المعيار في الدولة} - \text{الحد الأدنى للمعيار}}{\text{الحد الأقصى للمعيار} - \text{الحد الأدنى للمعيار}}$$

وإذا رمزنا لمستوى الإنجاز للمعيار المعين بالرمز "I_i"

∴ دليل التنمية البشرية (HDI) يحسب كمتوسط بسيط لمستويات الإنجاز للمعايير الثلاثة. أي أن:

$$HDI = (1/3) \sum I_i \quad \text{.......} (1)$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية من الناحية النظرية بين الصفر والواحد. وهو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية فيها. ووفقاً لهذا المقياس كانت كندا هي الدولة ذات الترتيب الأول عام ١٩٩٤ حيث HDI= ٩٦, بالنسبة لها، وسيراليون هي أخر دولة رقم ١٧٥ حيث HDI بالنسبة لها كان ٠,١٧٦.

ويمكن توضيح كيفية حساب HDI لدولة ما ولتكن اليونان كما يلي:

مثال اليونان

العمر المتوقع = ٧٧,٨ سنة

معدل محو الأمية لدى الكبار = ٩٦,٧%

نسبة التسجيل في المراحل الثلاثة الأولى للتعليم = ٨٢%

متوسط الدخل الحقيقي = ١١٢٦٥

(١) مستوى الإنجاز للعمر المتوقع = $\frac{\text{٧٧,٨} - \text{٢٥}}{\text{٨٥} - \text{٢٥}}$ = ٠,٨٨

(٢) ومستوى الإنجاز لمحو الأمية لدى الكبار = $\frac{\text{٩٦,٧} - \text{صفر}}{\text{١٠٠} - \text{صفر}}$ = ٠,٩٦٧

(٣) مستوى الإنجاز للتسجيل في مراحل التعليم الثلاثة الأولى = $\frac{\text{٨٢} - \text{صفر}}{\text{١٠٠} - \text{صفر}}$ = ٠,٨٢

(٤) مستوى الإنجاز في التحصيل العلمي = (٣/٢) (٠,٩٦٧) +(٣/١) (٠,٨٢) = ٠,٩١٨

(٥) مستوى الإنجاز للدخل:

عدد الشرائح = ١١٢٦٥ ÷ ٥٨٣٥ = ١,٩٣

أي أن متوسط الدخل أكبر من الشريحة الأولى وأقل من الثانية.

$$W(Y) = Y^* + 2(Y - Y^*)^{1/2} = 5835 + 2\,(11265 - 5835)^{1/2} = 5982$$

∴ مستوى الإنجاز للدخل= $\frac{\text{٥٩٨٢} - \text{١٠٠}}{\text{٦١٥٤} - \text{١٠٠}}$ = ٠,٩٧٢

∴ دليل التنمية البشرية= $\frac{\text{١}}{\text{٣}}$ (٠,٨٨+٠,٩٨١+٠,٩٧٢) = ٠,٩٢٣

وقد يثور تساؤل كيف يمكن قياس دليل التنمية البشرية خلال فترة زمنية ١٩٧٠ – ١٩٩٥ مثلا بدلا من قياسه عند نقطة زمنية. ولتوضيح ذلك افترض أن البيانات التالية خاصة بدولة معينة:

المعيار	١٩٧٠	١٩٩٥
الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم	٢٠ عام	٢٥ عام
الحد الأعلى للعمر المتوقع في العالم	٦٠ عام	٨٠ عام
العمر المتوقع في الدولة محل الاعتبار	٤٠ عام	٥٠ عام

∴ لقياس مستوى الإنجاز في مجال الصحة خلال الفترة ١٩٩٠–١٩٩٥ نعتبر أن الحد الأدنى للعمر المتوقع = ٢٠ عام، والحد الأعلى للعمر المتوقع = ٨٠ عام.

∴ مستوى الإنجاز بالنسبة للعمر المتوقع عام ١٩٧٠= $\frac{٤٠-٢٠}{٨٠-٢٠} = \frac{٢٠}{٦٠} = ٠,٣٣٣$

ومستوى الإنجاز بالنسبة للعمر المتوقع عام ١٩٩٥= $\frac{٥٠-٢٠}{٨٠-٢٠} = \frac{٣٠}{٦٠} = ٠,٥٠$

وهو ما يعني أن مستوى التنمية البشرية في مجال الصحة قد تحسن في هذه الدولة خلال هذه الفترة.

(٢) دليل التنمية البشرية المعدل للجنس

Gender-related Development Index (GDI)

يقيس هذا الدليل مستوى إنجاز الدولة في تنمية القدرات البشرية بالمجالات الثلاثة السابقة مع الأخذ في الاعتبار عدم العدالة في توزيع هذه القدرات بين الذكور والإناث. فهو يستخدم عنصر عقاب Penality factor لعدم العدالة في توزيع الإمكانيات البشرية بحيث تنخفض قيمته كلما زاد التفاوت بين أنصبة الذكور والإناث منها.

ويتعين حساب متوسط مرجح لمستوى الإنجاز لكل معيار من المعايير الثلاثة السابقة يعكس النصيب النسبي لكل من الذكور والإناث بدلاً من استخدام مستوى واحد للمجتمع ككل لا يعكس التوزيع بين الجنسين.

وتوجد هناك خطوات عديدة يتعين إتباعها لشرح كيفية قياس دليل التنمية المرتبط بالجنس GDI:

أولا: حساب متوسط الإنجاز العام في مجال معين ($\bar{X}$):

افترض أن:

مؤشر الإنجاز بالنسبة للذكور $X_m =$

مؤشر الإنجاز بالنسبة للإناث $X_f =$

عدد السكان الذكور $n_m =$

عدد السكان الإناث $n_f =$

عدد السكان $n = n_m + n_f =$

∴ متوسط الإنجاز العام = $\bar{X}$، حيث:

$$\overline{X} = [n_f X_f + n_m X_m] \div n$$

$$\overline{X} = \frac{n_f}{n} X_f + \frac{n_m}{n} X_m \quad \text{...(1)}$$

وتشير الصيغة (١) إلى المتوسط العام للإنجاز في مجال معين

ثانيا: علاقة الإنجاز بالرفاهية:

لاشك أن مستوى الإنجاز في مجالات الصحة والتعليم والدخل تنعكس على رفاهية الفرد. ويتعين عند تقييم إنجاز الدولة في أي مجال من هذه المجالات أن نأخذ في الاعتبار مدى تأثيرها على رفاهية الأفراد.

فما هو مهم ليس فقط مستوى الإنجاز في حد ذاته وإنما درجة انعكاسه على رفاهية الأفراد. ومن هنا كان لابد من البحث عن صيغة معينة تربط بين مستوى الإنجاز (X) ومستوى الرفاهية (X) V، وتسمى هذه الصيغة **دالة التقييم الاجتماعي للإنجاز:**

Social Valuation function for achievement

ودعنا نستخدم الصيغة التالية:

$$V(X) = \begin{cases} \dfrac{1}{1-\epsilon} X^{1-\epsilon} & for \quad \epsilon \geq 0, \epsilon \neq 1 \\ \\ \log X & for \quad \epsilon = 1 \end{cases} \quad \text{..........................(2)}$$

حيث X = مستوى الإنجاز، ϵ تعكس درجة تفضيل المجتمع للعدالة بين الجنسين في المجال المعين. وتتراوح قيمة ϵ بين الصفر ومالا نهاية. فهي تساوي الصفر عندما لا يوجد هناك أي أهمية للعدالة

بين الجنسين من وجهة نظر المجتمع، وتساوي مالا نهاية عندما يعلي المجتمع شأن العدالة لحد التطرف، وهو الحد الذي يكون فيه الوزن المعطى لإنجاز الرجل صفر ولإنجاز المرأة واحد. وقد استخدم تقرير التنمية البشرية القيمة ٢ لهذه المعلمة لتعبيرها عن مستوى معقول للتفضيل الاجتماعي للعدالة.

ثالثاً: حساب مستوى الإنجاز المكافئ للتوزيع العادل:

Equally distributed equivalent achievement (Xede):

ويمكن تعريف مستوى الإنجاز المكافئ للتوزيع العادل بأنه ذلك المستوى من الإنجاز الذي إذا تحقق بالتساوي بين الذكر والأنثى فإن قيمته الاجتماعية ككل تساوي تماما القيمة الاجتماعية لمستويات الإنجاز الفعلية. أي أن:

$$V(X_{ede}, X_{ede}) = V(X_f, X_m) \text{ .... } (3)$$

حيث: مستوى الإنجاز الفعلي للأنثى في المجال المعين = X_f

مستوى الإنجاز الفعلي للذكر في المجال المعين = X_m

وإذا افترضنا المساواة الكاملة في التوزيع بين الذكور والإناث فإن:

$$X_{ede} = X_f = X_m$$

وهو ما يعني أن مستوى الإنجاز في المجال المعين (صحة، أو تعليم....) متساوي سواء بالنسبة للذكر أو الأنثى. عندئذ فإن التقييم الاجتماعي لمستويات الإنجاز لكل سكان المجتمع وفقاً للصيغة (2) بافتراض أن $\epsilon \geq 0, \neq 1$ تصبح كما يلي:

$$\left(n_f + n_m\right)\frac{Xede^{1-\epsilon}}{1-\epsilon} = n_f\,\frac{X_f^{1-\epsilon}}{1-\epsilon} + n_m\,\frac{X_m^{1-\epsilon}}{1-\epsilon}$$

ومنها نجـد أن:

$$\frac{Xede^{1-\epsilon}}{1-\epsilon} = \frac{n_f}{n}\frac{X_f^{1-\epsilon}}{1-\epsilon} + \frac{n_m}{n}\frac{X_m^{1-\epsilon}}{1-\epsilon}$$

حيث

$n = n_f + n_m$

وبضرب الطرفين في $(1-\epsilon)$ والتعويـض بـ:

$$P_f = \frac{n_f}{n} \quad and \quad P_m = \frac{n_m}{n}$$

نحصل علـى:

$$Xede = \left(P_f X_f^{1-\epsilon} + P_m X_m^{1-\epsilon}\right)^{\frac{1}{1-\epsilon}} \quad \text{.....................(4)}$$

وعندما $\epsilon = 0$ تصبـح $Xede = \bar{X}$

وهذا يعني أن الصيغة (١) كمتوسط لمسـتوى الإنجـاز العـام تعـبر عن درجة تفضيل تساوى صفر لعدالة التوزيع بيـن الذكـور والإنـاث.

أما إذا كانت $0 < \epsilon$، يكون هنـاك تفضيـل اجتمـاعي للعدالـة يتحـدد بقيـمة ϵ.

وإذا افترضنا أن مستوى الإنجاز للمرأة أقـل مـن مسـتوى الإنجـاز للرجل ن حيث: $0 \leqslant X_f < X_m$ فإن هذا يـترتب عليـه :

(أ) $X_f \leqslant Xede \leqslant X_m$

(ب) إذا كانت $0 \geq \in$، فإن $Xede \leq \bar{X}$

(ج) عندما $\in \to \infty$ فإن $Xede \to X_f$

(د) عندما $\in = 1$ فإنه وفقا للصيغتين (2)، (4):

$$\ln X_{ede} = P_f \ln X_f + P_m \ln X_m$$

أو أن:

$$Xede = X_f^{p_f} X_m^{p_n} \to$$ المتوسط الهندسي

(ه) يتضمن X_{ede} معيارا نسبيا للمساواة E حيث:

$$E = \frac{Xede}{\bar{X}}$$

وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد. ولو أن E = ١ فإن $\bar{X}$ = Xede وهو ما يعني عدم وجود أي اهتمام بالعدالة من وجهة نظر المجتمع. وكلما قلت E عن ١ واقتربت من الصفر كلما دل ذلك على زيادة درجة الاهتمام بالعدالة.

ثالثا: توقع الحياة وعلاقتها بالعدالة:

يلاحظ أن هناك تحيزا بيولوجيا في صالح المرأة عند الكلام عن توقع الحياة. فلقد اتضح أنه إذا تعرض مجموعة من الرجال والنساء لنفس الرعاية الصحية ونفس مستوى التغذية، فإن متوسط عمر المرأة يفوق متوسط عمر الرجل بفترة تتراوح بين ٦-٨ سنوات في البلاد الصناعية. ولذا يتعين أخذ هذا التحيز البيولوجي في الاعتبار عند التفرقة بين الرجل والمرأة. فقد تلقى المرأة رعاية صحية أقل ومستوى تغذية أقل وبالرغم من ذلك فإن العمر المتوقع لها قد يفوق العمر المتوقع للرجل.

ومن أجل هذا فقد استخدم دليل التنمية البشرية مدى للعمر المتوقع للرجال مختلف عن المدى المتوقع للنساء.

فبالنسبة للذكور يتراوح المدى العمري بين ٢٢,٥-٨٢,٥ مع فارق ٦٠ سنة وبالنسبة للإناث يتراوح المدى العمري بين ٢٧,٥-٨٧,٥ مع فارق ٦٠ سنة، وذلك بناءا على البيانات العالمية المتاحة.

وبالنسبة لدليل التنمية البشرية فإن مستوى الإنجاز المتعلق بالعمر المتوقع لكل من الذكور والإناث يمكن صياغته على النحو التالي:

$$X_f = (L_f - 27.5) \div 60$$

$$X_m = (L_m - 22.5) \div 60$$

حيث: L_f - العمر المتوقع للأنثى

L_m - العمر المتوقع للذكر

وعندئذ فإن المتوسط البسيط لمستوى الإنجاز في مجال الصحة باعتبار أن نسبة الإناث من السكان = نسبة الذكور= ٥٠% يصبح:

$$\bar{X} = \frac{1}{2}X_f + \frac{1}{2}X_m$$

$$\bar{X} = \frac{1}{2}\frac{(L_f - 27.5)}{60} + \frac{1}{2}\frac{(L_m - 22.5)}{60}$$

$$\bar{X} = \frac{\left(\frac{1}{2}L_f - 13.75 + \frac{1}{2}L_m - 11.25\right)}{60}$$

$$\bar{X} = \frac{\frac{1}{2}(L_f + L_m) - 25}{60} = \frac{(\bar{L} - 25)}{60}$$

حيث متوسط العمر المتوقع للفرد في المجتمع=

$$\bar{L} = \frac{1}{2}\left(L_f + L_m\right)$$

وإذا كانت الصيغة $\bar{X}$ هـــي التـــي تســـتخدم بالنســـبة لدليـــل التنميـــة البشرية، فإن الصيغة التي تستخدم في حالـــة GDI بالنســـبة للعمـــر المتوقـــع هي الصيغة التاليـــة:

$$GD_1 = \left[\frac{(Lede - 25)}{60}\right] = \left[\frac{1}{2}\left(\frac{L_f - 27.5}{60}\right)^{1-\epsilon} + \frac{1}{2}\left(\frac{L_m - 22.5}{60}\right)^{1-\epsilon}\right]^{\frac{1}{1-\epsilon}} \quad ....(5)$$

رابعا: التحصيل العلمي والعدالة:

يحتوي التحصيل العلمي على معيـــارين فرعييـــن همـــا: نســـبة محـــو الأمية عند الكبار وتأخذ الوزن ٣/٢، ونسبة التســـجيل فـــي مراحـــل التعليـــم الثلاثة الأولية وهي مرحلة التعليم الأولى ومرحلة التعليـــم الثانيـــة ومرحلـــة التعليم الثالثـــة وتـــأخذ الـــوزن ٣/١. ويـــتراوح الأداء فيـــها عمومـــا بيـــن الصفر والمائة. ويلاحظ هنـــا أن:

معيار الإنجاز لدى الإناث في محو الأمية = $\frac{R_f - 0}{100 - 0}$

ومعيار الإنجاز لدى الذكور في محو الأمية = $\frac{R_m - 0}{100 - 0}$

ومعيار الإنجاز لدى الإناث في نسبة التسجيل = $\frac{G_f - 0}{100 - 0}$

ومعيار الإنجاز لدى الذكور في نسبة التسجيل = $\frac{G_m - 0}{100 - 0}$

∴ معيار الإنجاز للتحصيل العلمي لـــدى الإنـــاث (C_f) :

$$C_f = \frac{2}{3}\left[\frac{R_f - 0}{100 - 0}\right] + \frac{1}{3}\left[\frac{G_f - 0}{100 - 0}\right] \qquad (6\text{-}A)$$

ومعيار الإنجاز للتحصيل العلمي لـــدى الذكــور (C_m):

$$C_m = \frac{2}{3}\left[\frac{R_m - 0}{100 - 0}\right] + \frac{1}{3}\left[\frac{G_m - 0}{100 - 0}\right] \qquad (6\text{-}B)$$

وتتمثل الصيغة التي تســـتخدم فـــي GDI لحســاب مســتوى الإنجـــاز فيما يتعلق بالتحصيل العلمي فيما يلـــي:

$$GD_2 = Cede = \left[P_f C_f^{1-\epsilon} + P_m C_m^{1-\epsilon}\right]^{\frac{1}{1-\epsilon}} \qquad (7)$$

خامسا: الدخل والعدالة:

عادة ما يختلــف الدخــل المكتســب مــن قبــل المــرأة عــن الدخــل المكتسب من قبل الرجل لنفس العمـــل.

ودعنا نبدأ بالصيغة التاليـــة:

$$WL = W_f L_f + W_m L_m$$

حيث:

$W =$ متوسط الأجر للفرد

$L =$ العمالة الكلية

$WL =$ الأجور الكلية

f and $m =$ أنثى وذكر

وبقسمة الطرفين على $W_m L$ نحصـــل علـــى:

$$\frac{W}{W_m} = \left(\frac{W_f}{W_m}\right)\frac{L_f}{L} + \left(\frac{W_m}{W_m}\right)\frac{L_m}{L}$$

$$\therefore \frac{W_m}{W} = \left(\frac{W_m}{W_f}\right)\frac{L}{L_f} + \frac{L}{L_m} \quad \text{...} (8)$$

وتشير الصيغة (8) إلى نسـبة أجـر الذكـر إلـى الأجـر المتوسـط. ويمكن القول أن نسبة أجر الأنثى إلى الأجـر المتوسـط تسـاوي:

$$\frac{W_f}{W} = \frac{W_f}{W_m} \cdot \frac{W_m}{W}$$

$$\frac{W_f}{W} = \left(\frac{W_f}{W_m}\right) \div \frac{W}{W_m} \quad \text{..} (9)$$

وبعد تحديد $\frac{W_m}{W}$، $\frac{W_f}{W}$ من الصيغتين (8)، (9) يمكن الحصول على:

النصيب النسبي للإناث من الدخل = $\frac{W_f}{W} \cdot \frac{L_f}{L}$

والنصيب النسبي للذكور من الدخل = $\frac{W_m}{W} \cdot \frac{L_m}{L}$

أو= (١- النصيب النسبي للإناث مـن الدخـل).

وسوف توجد هناك عدالة في توزيـع الدخـل بيـن الذكـور والإنـاث إذا تحقق الشرطان التاليـان:

$$\frac{\text{النصيب النسبي للإناث من الدخل}}{\text{النصيب النسبي للإناث من السكان}} = ١$$

$$\frac{\text{النصيب النسبي للذكور من الدخل}}{\text{النصيب النسبي للذكور من السكان}} = ١$$

أي أن :

$$Y_f = \left(\frac{W_f}{W}.\frac{L_f}{L}\right).\frac{n}{n_f} = 1$$

$$Y_m = \left(\frac{W_m.L_m}{WL}\right).\frac{n}{n_m} = 1$$

ويمكن الاستعاضة بنسبة الإناث في سن العمـــــل عــن نســبة الإنـــاث بقوة العمل إذا كانت الأخيرة من الصعب الحصـــول عليـــها. ونفـــس الشــــيء في حالة الذكـــور.

ومن ثم يمكن حساب Yede كما يلـــــي:

$$Yede = \left[P_f Y_f^{1-\varepsilon} + P_m Y_m^{1-\varepsilon}\right]^{\frac{1}{1-\varepsilon}} \quad \ldots\ldots (10)$$

وإذا كان Y = متوسط الدخل فـــــإن

Yede . Y = متوسط الدخل المعدل لتوزيـــــع الدخـــل.

وبالتالي فإن معيار الإنجاز بالنسبة لمتوسط الدخــــــل يســـاوي:

$$GD_3 = \frac{[YedeY - \min]}{(m\alpha\, x - \min)}$$

سادساً: حساب دليل التنمية البشرية المعدل للجنس (GDI)

$$GDI = \frac{1}{3}(GD_1 + GD_2 + GD_3) \quad \ldots\ldots (11)$$

ويمكن قياس درجة التحيز الراجعة لعدم العدالــــــة فـــي التوزيـــع بيـــن الجنسين باستخدام الصيغة التاليـــــة:

$$D = \frac{HDI - GDI}{HDI} \quad (12)$$

وبوجه عام ثبت أن GDI أقل من HDI لكل دول العالم. وبالنسبة لدولة مثل كندا كانت في المرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث عدالة التوزيع بين الجنسين(GDI) عام ١٩٩٤ بالإضافة إلى كونها كانت في المرتبة الأولى وفقا لمعيار HDI. وبالنسبة لفرنسا كانت نسبة التحيز فيها ضد المرأة ٢% وفقا للمعادلة ١٢ وهو ما نقلها من المرتبة الثانية في العالم وفقا لمعيار HDI إلى المرتبة السادسة وفقا لمعيار GDI .

سابعا: مثال لحساب GDI لدولة بارجواي :Paraguay

بيانات الدولة لعام ١٩٩٢	ذكور	إناث
توقع الحياة (سنة)	٦٨,١	٧١,٩
نسبة محو الأمية لدى الكبار	% ٩٢,٩١	% ٨٩,٥
نسبة التسجيل في مراحل التعليم الثلاثة	% ٥٩,٣	% ٥٨
النصيب النسبي من السكان في سن العمل	% ٧٩,٨٤	% ٢٠,١٦
النصيب النسبي من السكان	% ٥٠,٧٠	% ٤٩,٣٠

متوسط الدخل المعدل وفقا لمبدأ تعادل القوى الشرائية (ppp) = ٣٣٩٠

أقصى دخل معدل في العالم وفقا لمبدأ تعادل القوى الشرائية (ppp) = ٥٤٤٨

نسبة أجر الإناث إلى الذكور= ٧٥,٩٧%

وحتى يمكن حساب GDI لدولة بارجواي نتتبع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى:حساب مقاييس توقع الحياة والتحصيل العلمي :

٢٧,٥- ٧١,٩

نسبة الإنجاز لتوقع الحياة للإناث = ـــــــــــــــ =٠,٧٤

٦٠

٢٢,٥-٦٨,١

نسبة الإنجاز لتوقع الحياة للذكور = ـــــــــــــــ =٠,٧٦

٦٠

٨٩,٥-صفر

نسبة الإنجاز لمحو الأمية للإناث= ـــــــــــــــ =٠,٨٩٥

١٠٠-صفر

٩٢,٩١-صفر

نسبة الإنجاز لمحو الأمية للذكور= ـــــــــــــــ =٠,٩٢٩

١٠٠-صفر

٥٨-صفر

نسبة الإنجاز للتسجيل في مراحل التعليم للإناث= ـــــــــــــــ =٠,٥٨

١٠٠-صفر

٥٩,٣-صفر

نسبة الإنجازللتسجيل في مراحل التعليم للذكور = ـــــــــــــــ =٠,٥٩٣

١٠٠-صفر

∴ نسبة الإنجاز للتحصيل العلمي عند الإناث =(١/٣)(٠,٥٨)+(٢/٣)(٠,٨٩٥)=٧٩,

ونسبة الإنجاز للتحصيل العلمي عند الذكور =(١/٣)(٠,٥٩٣)+(٢/٣)(٠,٩٢٩)=٨١٧

الخطوة الثانية:حساب الأنصبة النسبية للدخل:

$$\frac{W}{W_m} = 0.2016(0.7597) + 0.7984(1) = 0.9516$$

$$\frac{W_m}{W} = \frac{1}{0.9516} = 1.0509$$ = نسبة أجر الذكر للمتوسط

ونسبة أجر الأنثى للمتوسط =

$$\frac{W_f}{W} = \left(\frac{W_f}{W_m}\right) \Big/ \left(\frac{W}{W_m}\right) = \frac{0.7595}{0.9516} = 0.7983$$

النصيب النسب للإناث من الدخل =0.1609 = 0.7983 X 0.2016

النصيب النسبي للذكور من الدخل = 0.8391 = 1.0509 X 0.7984

∴

$$0.3264 = \frac{0.1609}{0.493} = Y_f = \frac{\text{النصيب النسب للإناث من الدخل}}{\text{النصيب النسبي للإناث من السكان}}$$

$$1.655 = \frac{0.8391}{0.507} = Y_m = \frac{\text{النصيب النسبي للذكور من الدخل}}{\text{النصيب النسبي للذكور من السكان}}$$

الخطوة الثالثة: قياس GDI :

بـــافتراض: $\in=2$

معيار التوزيع العـــادل للدخـــل= The equally distributed income index

$$Yede = \left[0.493(0.3264)^{-1} + 0.507(1.6550)^{-1}\right]^{-1} = 0.55$$

∴ متوسط الدخل المعدل لتوزيع الدخل

$$Yede.Y = 0.55 X 3390 = 1865$$

معيار الإنجاز لمتوسط الدخل المعدل = $GD_3 = \frac{1865 - 100}{5448 - 100} = 0.33$

معيار التوزيع العادل للتحصيل العلمي =

The equally distributed index of educational attainment

$$\left[0.493(0.790)^{-1} + 0.507(0.817)^{-1}\right]^{-1} = 0.804$$

معيار التوزيع العادل لتوقع الحياة:

The equally distributed index of life expectancy

$$\left[0.493(0.74)^{-1} + 0.507(0.76)^{-1}\right]^{-1} = 0.750$$

$$\therefore GDI = \frac{1}{3}(0.33 + 0.804 + 0.750) = 0.628$$

(٣) دليل المشاركة المعدل للجنس :

The Gender Empowerment Measure (GEM)

ويركز هذا الدليل على ٣ متغيرات تعكس مدى مشاركة المرأة في اتخاذ القرار السياسي، ومدى مشاركتها في الوظائف الإدارية والمهنية ومدى مشاركتها في الموارد الاقتصادية. وتستخدم نسبة المشاركة في المقاعد البرلمانية كمؤشر للمشاركة السياسية، ويستخدم المتوسط البسيط لنسبة التمثيل في الوظائف المهنية (الفنية) والإدارية كمؤشر للمشاركة في اتخاذ القرار المهني والإداري ، وتستخدم الصيغة التالية للتعبير عن مدى عدالة توزيع الموارد بين الفئات المختلفة:

$$\frac{\text{النصيب النسب للفئة المعينة من الدخل}}{\text{النصيب النسبي لنفس الفئة من السكان}}$$

وتقتضي العدالة من وجهة نظـــر دليـــل المشـــاركة أن تكـــون النســـبة السابقة مساوية للواحد لكل من الذكـــــور والإنـــاث. ويعـــبر انحرافـــها عـــن الواحد عن درجة عـــــدم العدالــــة فـــي توزيـــع المـــوارد. ولحســـاب دليـــل المشاركة المعدل للجنس نقوم أولا بحســـــاب مـــا يســـمى بالنســـبة المكافئـــة للتوزيـــع العـــادل Equally Distributed Equivalent Percentage (EDEP) لكل معيار من المعايير الثلاثة السابقة باســـتخدام نفـــس الصيغـــة (٢)

ونوضح ذلك فيما يلـــي :

المعيار الأول: نسبة المشاركة في الوظائف الإدارية والفنية:

إذا افترضنـــا أن نســـبة مشـــاركة الإنـــاث فـــي الوظـــائف الإداريـــة والمهنية = F_f ونسبة مشاركة الرجال فــــي الوظـــائف الإداريـــة والمهنيـــة = F_m نقوم بالحصول على النســـــبة المكافئـــة للتوزيـــع العـــادل علـــى النحـــو التالي:

$$EDEP = \left[P_f F_f^{1-\epsilon} + P_m F_m^{1-\epsilon}\right]^{\frac{1}{1-\epsilon}} \qquad (13)$$

ولو أن هناك مساواة كاملة بيـــن الذكـــور والإنـــاث فـــي هـــذا العـــدد يتعين أن يكون EDEP مساويا ٥٠% . وكلمـــا انحرفـــت قيمـــة EDEP عـــن هذه النسبة كلما دل ذلك على عدم العدالـــــة. ولذلـــك فســـوف نعتـــبر صفـــر هو أدنى قيمة، و ٥٠% هي أعلى قيمة في هـــــذا الصـــدد.

المعيار الثاني: نسبة المشاركة السياسية:

تؤخذ نسبة المشــــاركة فـــي المقـــاعد البرلمانيـــة كمؤشـــر للمشـــاركة السياسية ويتم حساب EDEP لها بنفس الطريقـــة الموضحـــة فـــي (13) وذلـــك مع أخذ صفر و ٥٠% كحدود دنيا وقصوى. ويلاحظ أنـــه لـــم تؤخـــذ صفـــر

و ١٠٠% كحدود دنيا وقصوى لأنه في حالة المشاركة البرلمانية عند وصول أي فئة لنسبة ١٠٠% فإن هذا معناه استبعاد كامل للفئة الأخرى. والتوزيع الأقصى هو أن تحصل كل فئة على ٥٠% من المقاعد. ويختلف الأمر بالطبع عن حالة الصحة والتعليم حيث يكون الحد الأقصى المطلوب هو تعليم ١٠٠% من كل من الإناث والذكور. وبالطبع فإن العدالة تقتضي هنا ألا تأتي زيادة نسبة فئة ما على حساب نقص نسبة الفئة الأخرى.

المعيار الثالث: نسبة المشاركة في الموارد الاقتصادية:

يستخدم متوسط الدخل الحقيقي غير المعدل كمؤشر في هذه الحالة وهو يتراوح على مستوى العالم بين ١٠٠ – ٤٠٠٠٠ دولار مقوما وفقا لمبدأ PPP وهو يختلف بذلك عن المتوسط المعدل الذي يتراوح بين ١٠٠- ٥٤٤٨ دولار والمستخدم في كل من HDI، GDI لعام ١٩٩٢، و ١٠٠-٦١٥٤ لعام ١٩٩٤.

ويلاحظ هنا أنه حتى يتم حساب مستوى الإنجاز بالنسبة للمشاركة في الموارد الاقتصادية يتعين اتباع نفس الخطوات المتبعة في حالة GDI بالنسبة لمعيار الدخل.

مثال لحساب GEM لدولة المكسيك لعام ١٩٩٢:

بيانات	إناث	ذكور
نسبة التمثيل البرلماني%	٧,٢٧	٩٢,٧٣
نسبة المشاركة في الوظائف الإدارية %	١٩,٣٧	٨٠,٦٣
نسبة المشاركة في الوظائف المهنية%	٤٣,٢٤	٥٦,٧٦
نسبة من السكان%	٥٠,١	٤٩,٩
نسبة من السكان النشطين اقتصاديا%	٢٧,٦٣	٧٢,٣٧

نسبة أجر الأنثى للذكر = ٧٥%

متوسط الدخل غير المعدل باستخدام PPP = ٧٣٠٠ دولار

ϵ = ٢

الخطوة الأولى : حساب EDEP:

(١) التمثيل البرلماني:

$$EDEP = \left[0.499(92.73)^{-1} + 0.501(7.27)^{-1}\right]^{-1} = 13.46$$

(٢) المشاركة في الوظائف الإدارية:

$$EDEP = \left[0.499(80.63)^{-1} + 0.501(19.37)^{-1}\right]^{-1} = 31.20$$

(٣) المشاركة في الوظائف المهنية:

$$EDEP = \left[0.499(56.76)^{-1} + 0.501(43.24)^{-1}\right]^{-1} = 49.08$$

الخطوة الثانية: حساب نسب الإنجاز للمشاركة السياسية والإدارية والمهنية

نسبة الإنجاز في التمثيل البرلماني = $F_1 = 0.2692 = \frac{13.46}{50}$

نسبة الإنجاز في المشاركة الإدارية = $\frac{31.20}{50} = 0.6240$

نسبة الإنجاز في المشاركة المهنية = $\frac{49.08}{50} = 0.9816$

نسبة الإنجاز المركب في مجال اتخاذ القرار (الإداري والمهني):

$$F_2 = \frac{1}{2}(0.9816 + 0.6240) = 0.8028$$

الخطوة الثالثة: حساب نسبة الإنجاز فيما يتعلق بالدخل:

$$\frac{W}{W_m} = 0.2763(0.75) + 0.7237(1) = 0.9309$$

$$\frac{W_m}{W} = \frac{1}{0.9305} = 1.0742$$

$$\frac{W_f}{W} = \frac{0.75}{0.9309} = 0.8057$$

النصيب النسبي للإناث من الدخل = $0.8057x\ 0.2763 = 0.2226$

النصيب النسبي للذكور من الدخل = $1.0742x\ 0.7232 = 0.7774$

$$Y_f = \frac{\text{النصيب النسبي للإناث من الدخل}}{\text{النصيب النسبي للإناث من السكان}} = \frac{0.2226}{0.501} = 0.4443$$

$$Y_m = \frac{\text{النصيب النسبي للذكور من الدخل}}{\text{النصيب النسبي للذكور من السكان}} = \frac{0.7774}{0.4999} = 1.5579$$

∴ EDEP للدخل:

$$EDEP = \left[0.499(1.5579)^{-1} + 0.501(0.443)^{-1}\right]^{-1} = 0.6910$$

∴متوسط الدخل المعدل للعدالة = EDEP x Y

$$0.6910 \times 7300 = \$5044$$

∴ نسبة الإنجاز للدخل:

$$F_3 = \frac{5044 - 100}{40000 - 100} = 0.1239$$

الخطوة الرابعة: حساب GEM:

$$GEM = \frac{1}{3}\sum F_i$$

$$GEM = \frac{1}{3}(0.2692 + 0.8028 + 0.1239) = 0.399$$

ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ تعتبر النرويج هي الدولة الأولى في العالم من حيث معيار المشاركة والذي تبلغ قيمته 0.795 . وتعتبر موريتانيا هي الأخيرة من بين الدول التي أتيحت عنها بيانات حيث تبلغ قيمة المعيار 0.177 بالنسبة لها.

ومن أهم الانتقادات التي يمكن توجيهها لدليل التنمية البشرية HDI وملحقاته GEM, GDI:

(أ) أنه يركز على عدد محدود من جوانب التنمية ويهمل جوانب أخرى على رأسها الاستمرارية والتي تتضمن العدالة في توزيع الموارد بين الأجيال الحالية والأجيال المقبلة، كما تتضمن ضرورة حماية البيئة.

(ب) أن هذا الدليل يعطـــي أوزانـــا متســـاوية للمعـــايير الجزئيـــة التي يتضمنها وهو ما يعني أنها تحتل جميعا نفس الأهميـــة مـــن وجهـــة نظر التنمية البشرية. وهذا قد لا يعتبر صحيحا فـــي كـــل الحـــالات كمـــا سوف يتضح فيما بعـــد.

(٤) **دليل الفقر التنموي** Human Poverty Index (HPI) [٧]

لقد أضافت الأمم المتحدة بعدا آخر مـــن أبعـــاد التنميـــة البشـــرية فـــي تقريرها لعام ١٩٩٧ وهو ضرورة التخلص مـــن الفقـــر . وظـــاهرة الفقـــر لا تقتصر على الدول النامية وإنمـــا توجـــد أيضـــا فـــي الـــدول المتقدمـــة. ويتعين التفرقة في هذا الصدد بيـــن: فقـــر الدخـــل Income poverty والفقـــر التنمـــوي Human poverty

١- فقر الدخل: Income poverty

يشير فقر الدخل إلى الفقر الـــذي يتـــم تحديـــده علـــى أســـاس معيـــار الدخل. وتتم التفرقـــة فـــي هـــذا الصـــدد بيـــن الفقـــر المطلـــق Absolute poverty والفقر النسبي Relative poverty. أما الفقـــر المطلـــق فـــهو يشـــير إلى حصول الفرد على دخل أقل من حـــد أدنـــى معيـــن يســـمى حـــد الفقـــر Poverty line. ويشير الفقر النسبي إلى انتماء الفـــرد إلـــى المجموعـــة التـــي تحصل على أقل دخل في المجتمع، كـــأن يكـــون مـــن أفقـــر ١٠% أو ٢٠% أو ٤٠% في المجتمع. ومن الممكن أن يكون الفـــرد غـــير فقـــير بالمفـــهوم المطلق وفقير بالمفهوم النســـبي.

---

[٧] UNDP, Human Development Report 1997.

ويختلف حد الفقر من مجتمع لآخر، ومن عام لآخر. ولقد قدر البنك الدولي حد الفقر بدولار واحد في اليوم (بأسعار ١٩٨٥ وفقا لمبدأ PPP) على مستوى العالم، وبمبلغ ٢ دولار في أمريكا اللاتينية، و٤ دولار لدول شرق أوربا (أسعار ١٩٩٠) و١٤,٤ دولار في أمريكا والدول الصناعية (أسعار ١٩٨٥).

وتوجد هناك ٣ طرق لحساب حد الفقر في الدول المختلفة:

(أ) طريقة الاحتياجات الأساسية من الغذاء *Cost-of-basic-needs method*

ووفقا لهذه الطريقة يتحدد حد الفقر على أساس تكلفة الغذاء الأساسي لفئات العمر الأساسية والجنس ومجموعات الأنشطة، بالإضافة إلى بعض العناصر الأخرى الأساسية غير الغذاء. ويتم حساب تكلفة الغذاء الأساسي باستخدام أقل أنواع الغذاء أسعارا ووفقا للكمية اللازمة لتلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية.

(ب) طريقة الطاقة الغذائية Food energy method

ووفقا لهذه الطريقة يساوي حد الفقر الإنفاق الاستهلاكي اللازم لتوفير كمية من الغذاء كافية لإمداد الفرد البالغ بالحد الأدنى من الطاقة (السعرات الحرارية) المطلوبة له. وفي هذه الحالة يتم قياس علاقة انحدار بين مقدار السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد البالغ (المكافئ) وإنفاقه الاستهلاكي. وعندئذ يمكن عن طريق التعويض في الدالة المقدرة عن متوسط السعرات الحرارية اللازمة كحد أدنى لاحتياجات الإنسان تحديد الإنفاق الاستهلاكي الذي يقابله في المتوسط والذي يؤخذ كحد الفقر. وبالطبع تتأثر قيمة حد الفقر هنا بالطريقة التي ينفق بها الأفراد. فقد يحصل الأفراد على السعرات الحرارية المطلوبة

بالإنفاق على عناصر كمالية من الغذاء بدلا من الإنفاق على الأنواع الأرخص سعرا.

(جـ) طريقة نسبة الغذاء Food share method

يتم تحديد نسبة الإنفاق على عناصر الغذاء الأساسية من الاستهلاك الكلي، فإذا كانت ١/٣ مثلا، فإن حد الفقر = ٣× تكلفة عناصر الغذاء الأساسية.

٢- الفقر التنموي Human poverty

والمقصود بالفقر التنموي أو الفقر من وجهة نظر معيار التنمية البشرية هو حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة في رعاية صحية جيدة ومستوى تعليمي مرضي ومستوى معيشي عام مقبول. وهذا يعني أن هناك ٣ أبعاد أساسية يتضمنها الفقر التنموي:

(أ) تعرض الفرد للموت المبكر ويتم تمثيله بنسبة الأفراد المتوقع أن يموتوا قبل سن الأربعين.

(ب) حرمان الفرد من التعليم ويتم تمثيله بنسبة الأفراد غير المتعلمين من الكبار.

(ج) حرمان الفرد من ضروريات المعيشة ويتم تمثيله بمتغير مركب من نسبة الأفراد الذين لا يتلقون رعاية صحية، نسبة الأفراد الذين لا يحصلون على مياه نقية، ونسبة الأطفال أقل من ٥ سنوات الذين يعانون من سوء التغذية. ويلاحظ أن هذا المتغير الثالث يعكس ليس فقط الدخل الخاص للفرد ولكن الجزء من الدخل العيني الذي يحصل عليه في صورة خدمات عامة من الحكومة.

ويمكن قياس دليل الفقر التنموي باستخدام الخطـــوات التاليـــة:

(١) يتم حساب الأبعاد الثلاثة للدليل بالنسبة لدولة ما حيث

نسبة الأفراد المتوقع أن يموتوا قبل سن الأربعين = P_1

نسبة الأمية بين الكبار = P_2

متوسط لمعايير جزئية ثلاثة هي: = P_3

نسبة الأفراد الذين لا يحصلون على مياه نقية = P_{31}

نسبة الأفراد الذين لا يتلقون رعاية صحية = P_{32}

نسبة الأطفال الأقل من ٥ سنوات ناقصي الوزن = P_{33}

$$P_3 = \frac{1}{3}\left(P_{31} + P_{32} + P_{33}\right)$$

(٢) يتم الحصول على دليل الفقـر التنمـوي كمتوسـط مرجـح $[P(\alpha)]$مـن الرتبة α للثلاثة معايير السابقة باستخدام الصيغـة العامـة التاليـة:

$$P(\alpha) = \left[\frac{w_1 P_1^\alpha + w_2 P_2^\alpha + w_3 P_3^\alpha}{w_1 + w_2 + w_3}\right]^{\frac{1}{\alpha}} \qquad (1)$$

حيث: الوزن للبعـد $w_i = i$

ويلاحظ أنه عندما تعطي أوزان متسـاوية للمعـايير الجزئيـة الثلاثـة بحيث تكون قيمة كل منها مساوية واحـد: $w_1 = w_2 = w_3 = 1$

فإن المتوسط المرجـــح$[P(\alpha)]$ يتحـول إلـى متوسـط عـادي مـن الرتبـة α:

$$P(\alpha) = \left[\frac{1}{3}P_1^\alpha + \frac{1}{3}P_2^\alpha + \frac{1}{3}P_3^\alpha\right]^{\frac{1}{\alpha}} \qquad (2)$$

كما يلاحظ أنه عندما $\alpha = 1$ وهو ما يعني أن المتوسط المرجح من الرتبة ١ يصبح المتوسط هو وسط حسابي غير مرجح حيث:

$$P(1) = \left[\frac{w_1 P_1 + w_2 P_2 + w_3 P_3}{w_1 + w_2 + w_3}\right] = = \frac{1}{3}(P_1 + P_2 + P_3) \qquad (3)$$

بافتراض أن $w_i=1$:

وعموما فإن $[P(\alpha)]$ يصل لحده الأدنى عندما $\alpha = 1$، ويصل لحده الأقصى عندنا $\alpha = \infty$. ونظرا لأن $[P(\alpha)]$ متوسط فهو يقع بين أقل قيمة لـ P_1 وأكبر قيمة. فإذا كان $P_1 = 20\%$، $P_2 = 30\%$، $P_3 = 15\%$، تتروح قيمة P بين 15%-30%. كما أنه وفقا للصيغة العامة (١) يعتبر $[P(\alpha)]$ متجانسا من الدرجة الأولى لكل من P1، P2، P3. فلو تضاعفت جميعها يتضاعف $[P(\alpha)]$، وإذا انخفضت للنصف جميعها ينخفض $[P(\alpha)]$ للنصف.

(٣) يمكن الحصول على الدليل التنموي للفقر لأجزاء الدولة الواحدة. فعلى سبيل المثال يمكن حسابه لكل من الريف والحضر على حدة. وفي هذه الحالة نجد أن هذا المقياس للقطاع ز يساوي:

$$P_j(\alpha) = \left[\frac{w_1 P_{1j}^{\alpha} + w_2 P_{2j}^{\alpha} + w_3 P_{3j}^{\alpha}}{w_1 + w_2 + w_3}\right]^{\frac{1}{\alpha}} \qquad (4)$$

ولكن يلاحظ أن المتوسط المرجح للقطاعات لا يساوي المتوسط العام الذي نحصل عليه باستخدام الصيغة (١). وعلى وجه التحديد إذا اعتبرنا أن n_j = عدد سكان القطاع j، n = عدد السكان بالمجتمع، فإن:

$$\sum_{j=1}^{m}\frac{n_j}{n}P_j(\alpha)\geq P(\alpha) \qquad \text{for } \alpha \geqslant 1$$

حيث m = عدد قطاعات المجتمـــع.

(٤) مثال لحساب HPI لمصر باستخدام $\alpha=3$

نسبة الأفراد المتوقع أن يموتوا قبل سن الأربعين = %١٦,٦ = P_1

نسبة الأمية بين الكبار = %٤٩. = P_2

نسبة الأفراد الذين لا يحصلون على مياه نقية = %٢١ = P_{31}

نسبة الأفراد الذين لا يتلقون رعاية صحية = %١ = P_{32}

نسبة الأطفال الأقل من ٥ سنوات ناقصي الوزن بشدة = %٩ = P_{33}

$$P_3=\frac{P_{31}+P_{32}+P_{33}}{3}=\frac{21+1+9}{3}=10.33$$

ومن ثم فـــإن:

$$HPI=\left[\frac{1}{3}(16.6)^3+\frac{1}{3}(49.5)^3+\frac{1}{3}(10.33)^3\right]^{\frac{1}{3}}=34.8\%$$

ويعني هذا أن أكثر من ٣٤,٨% من سكان مصـــر يعـــانون مـــن أحـــد أوجه الفقر التنمـــوي.

ووفقا لتقرير ١٩٩٧ للتنمية البشـــرية تعتـــبر ترنـــداد وتوبـــاجو هـــي الدولة الأولى من بين ٧٨ دولة نامية في محاربـــة الفقـــر حيـــث تبلـــغ HPI بالنسبة لها ٤,١% يليها كوبا ٥,١% . وتعتـــبر النيجـــر هـــي أقلـــها قـــدرة على محاربة الفقرحيث تبلغ HPI فيها ٦٦%. وتعتـــبر مصـــر هـــي الدولـــة رقم ٤٤ من بينها في محاربة الفقـــر.

٣- أساليب التنمية البشرية

يشير الأسلوب (Way) بوجه عام إلى الطريقة (method) التي يتم مزج العناصر وفقا لها للحصول على منتج ما (أي نسبة المزج). وفي حالة التنمية البشرية فإن الأسلوب يشير إلى الطريقة التي يتم وفقا لها مزج عناصر التنمية البشرية ممثلة في التعليم والصحة والتدريب والتغذية وغيرها للحصول على مستوى معين للتنمية البشرية. ولقد تعرضت دراسات عديدة للكلام عن العلاقة بين كل عنصر من هذه العناصر بصورة مستقلة والتنمية البشرية. وسوف نتعرض لنتائج هذه الدراسات بإيجاز فيما يلي:

أ- التعليم والتنمية:

من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة التي تكلمت عن التعليم وعلاقته بالتنمية ما يلي:

١ - في دراسة استخدمت بيانات سلسلة قطاعية عن ٢٧ ولاية بالبرازيل عامي ١٩٧٠، ١٩٨٠ في تقدير دالة إنتاج متغيرها التابع هو معدل النمو الحقيقي، ومتغيراتها التفسيرية* هي معدل نمو رأس المال المادي ومعدل نمو العمالة ومعدل نمو رأس المال البشري معبرا عنه بالتعليم، ومعدل التقدم التكنولوجي، إتضح أن التعليم هو ثاني أهم عنصر يؤثر في النمو الاقتصادي بعد التقدم التكنولوجي. حيث كان يفسر الأخير ٤٠% من النمو، في حين كان يفسر الأول

---

* تم قياس رأس المال المادي بالاستهلاك الصناعي من الكهرباء، ورأس المال البشري بمتوسط عدد سنوات التعليم الرسمي لأفراد قوة العمل، والتقدم التكنولوجي بعنصر الزمن.

٢٤% من النمو[٨]. وإتضح أن زيادة متوسط سنوات التعليم لأفراد القوة العاملة بسنة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي بنسبة ٢٠% تقريبا. غير أن هناك حد أدنى لعدد سنوات التعليم يمتد بين ٣ - ٤ سنوات يبدأ بعدها التحسن في التعليم يزاول أثره على النمو. ولقد أكدت دراسة أخرى أجريت عن كوريا وتايوان نفس المعنى السابق[٩].

٢ - وفي دراسة أجريت عن ٦ دول متقدمة هي اليابان والمملكة المتحدة، والسويد، وفرنسا، وايطاليا، وإستراليا خلال فترات زمنية مختلفة لاختبار العلاقة السببية التبادلية بين النمو والتعليم العالي، إتضح أن مستوى التعليم العالي والتطور فيه كان يزاول تأثيرا جوهريا وطرديا على مستوى التنمية ومعدل نموها في الأربعة دول الأولى، ولم يكن له تأثير جوهري على التنمية في إثنين هما استراليا وايطاليا* [١٠].

ولقد أفادت هذه الدراسة أنه لا توجد هناك علاقة ميكانيكية بين التعليم العالي والتنمية. فالتعليم العالي قد لا يؤدي إلى تحقيق التنمية في بعض الحالات. ويحدث هذا إذا كانت محتويات التعليم العالي لا تخدم

---

(8) Lau, L. And others, "Education and Economic Growth, Some Cross-Sectional Evidence from Brazil", Journal of Development Economics, 41, 1993, pp. 45-70.

(9) Lee, M. & others, "Education, Human Capital Enhancement and Economic Development: Comparison Between Korea and Taiwan", Economics of Education Review, Dec, 1994, pp. 275-288.

* تم قياس مستوى التنمية بمتوسط الدخل الحقيقي ومستوى التعليم العالي بنسبة الطلبة المسجلين في التعليم العالي إلى السكان. كما تم قياس العلاقة بين معدلات التغير في المتغيرين.

(10) Meulemeester, J. & Rochat, D., "A Causality Analysis of the Link Between Higher Education and Economic Development", Economics of Education Review, Dec 1995, pp. 354-357.

أغراض التنمية. أو إذا كانت نوعية التعليم نفسه متردية بحيث لا يستطيع الخريجون بمستواهم العلمي المنخفض أن يفيدوا التنمية. أو عندما يتم تخريج عناصر من التعليم العالي أكثر مما هو مطلوب في الواقع مما يترتب عليه زيادة معسكر البطالة دون أي زيادة حقيقية في الناتج.

٣ - ولقد فرقت دراسة أخرى بين الأفراد زائدي التعليم Overeducated والأفراد ناقصي التعليم Undereducated. فإذا تلقى فرد تعليما أكثر مما تتطلبه الوظيفة التي يشغلها يكون زائد التعليم، وإذا تلقى فرد تعليما أقل مما تتطلبه الوظيفة التي يشغلها فهو يكون ناقص التعليم. وأثبتت هذه الدراسة أن الالتحاق بجامعات نوعية التعليم فيها منخفضة هو الذي يخلق ظاهرة الأفراد ذوي التعليم الزائد. فهؤلاء الأفراد لا يصلحوا للالتحاق بوظائف تتناسب مع درجاتهم العلمية لنقص خبرتهم وتردي مستواهم العلمي. ولذلك فانهم يبحثون عن وظائف تتطلب مستوى تعليمي أقل من مستوى درجتهم، فإذا وجدوها يلتحقون بها. ومن ثم فانهم وإن كانوا زائدي التعليم فهم ناقصي التأهيل Underqualified. أما الجامعات التي تقدم تعليم ذات نوعية جيدة فخريجوها لا يكونوا زائدي التعليم. ويرجع هذا لاستطاعة هؤلاء الخريجين الالتحاق بوظائف تتناسب مع درجتهم العلمية لتميز أدائهم[١١]. وهذا يؤكد أن الإنفاق على التعليم العالي قد لا يساعد على دفع عجلة التنمية إذا كان هذا التعليم ذات نوعية غير جيدة.

---

(11) Robst, J., "College Quality and Overeducation", Economics of Education Review, Sep. 1995, pp. 221-228.

٤ - وفي دراسة أجريت على ١٢ ولاية هندية خلال فترة الثورة الخضراء ١٩٦١ - ١٩٨١ اتضح أن هناك تكاملا بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في التقدم التكنولوجي، حيث ساعد التقدم التكنولوجي على زيادة معدلات العائد من التعليم.

فلقد كانت دخول الأفراد المتعلمين بالمناطق الريفية تزداد بمعدلات أعلى من دخول الأفراد غير المتعلمين. ويرجع هذا إلى أن الأفراد المتعلمين كانوا أقدر على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وأسرع في ادراك أهميتها وتطبيقها. ومن ناحية أخرى اتضح أن متوسط الربحية المحقق من استخدام التكنولوجيا الحديثة في وسط من الأفراد المتعلمين كان أعلى منه في ظل وسط من الأفراد غير المتعلمين. ويعني هذا أن التعليم يؤثر طرديا على ربحية التقدم التكنولوجي(١٢). ومن ثم فأن التعليم قد يؤثر على التنمية من خلال زيادته لفاعلية عناصر النمو الأخرى.

٥ - وفي دراسة أجريت على ١٧ قسم علمي بالولايات المتحدة في ثلاثة مجالات علمية مختلفة هي العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية والهندسة، حيث ينتج كل قسم فيها أربع منتجات هي التدريس لمرحلة البكالوريوس، والتدريس لمرحلة الماجستير، والتدريس لمرحلة الدكتوراه، والبحث العلمي*، إتضح أن هناك نوعين من الوفورات للتعليم في هذه المؤسسات. أما النوع الأول فهو وفورات الحجم

(12) Foster, A. & Rosenzweig, M., "Technical Change and Human Capital Returns and Investments: Evidence from the Green Revolution", The American Economic Review, Sep. 1996, pp. 931-953.

* التدريس يقاس بعدد الساعات المعتمدة، والبحث العلمي يقاس بعدد الأبحاث المنشورة في ٣ سنوات الأخيرة.

Economies of Scale ويتمثل في تناقص متوسط التكلفة مع زيادة حجم الانتاج. وبالنسبة للنوع الثاني فهو يسمى بوفورات التنوع Economies of Scope ويشير إلى الوفر في التكلفة الذي تحققه المنشأة نتيجة لانتاجها عدد من المنتجات المرتبطة بدلا من إنتاجها منتج واحد. ويرجع هذا الوفر لاستخدام نفس المدخلات في إنتاج عديد من المنتجات. ولذا فان تكلفة الوحدة في ظل التنوع قد تكون أقل منها في ظل التخصص مع ثبات العوامل الأخرى. ولقد أثبتت الدراسة أن هذه الوفورات تتوقف إذا زاد حجم النشاط العلمي أكثر من ٣٠٠%[١٣]. ومن ثم تشير هذه الدراسة إلى أن غلات حجم التعليم قد تكون متزايدة إذا لم تتجاوز مستوى معين.

٦ - ولقد أثبتت دراسة أجريت على ١٥ ولاية أمريكية في الجنوب خلال أربع سنوات أن زيادة كمية التعليم التي يتلقاها السود بالاضافة إلى تحسن نوعيته أديا إلى تحسين توزيع الدخل في صالحهم[١٤].

ولقد أكدت دراسة أخرى أجريت على ٥٩ دولة نفس المعنى، حيث إتضح أن تحسن مستوى التحصيل العلمي يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة. غير أن زيادة مستوى التحصيل العلمي عن مستوى معين يكون مصحوبا بتناقص معدل العائد على التعليم. وهو ما يعني أن العلاقة بين الدخل والتعليم هي علاقة

---

(13) Dundar, H. & Lewis, D., "Departmental Productivity in American Universities: Economies of Scale and Scope", Economics of Education Review, June 1995, pp. 120-142.

(14) Nechyba, T., "The Southern Wage Gap Human Capital and the Quality of Education", Southern Economic Journal, Oct. 1990, pp. 308-322.

غير خطية. كما اتضح أنه كلما زاد تباين توزيع التعليم بين أفراد القوة العاملة كلما زاد تباين توزيع الدخل بينهم[١٥]. وتفيد هذه النتائج أن التعليم وسيلة فعالة لتحسين توزيع الدخل.

ومما سبق يتضح أن العلاقة بين التعليم والتنمية ليست ميكانيكية، وإنما توجد هناك شروط يتعين توافرها قبل أن تتحقق هذه العلاقة.

ب - الصحة والتنمية:

من أبرز النتائج التي أظهرتها الدراسات السابقة فيما يتعلق بعلاقة الصحة بالتنمية:

١ - توجد هناك علاقة سببية تبادلية بين الصحة والنمو. فالصحة تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية. حيث أن الصحة الجيدة تعطي الفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن، والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم، والعيش حياة إنتاجية أطول. وكل هذه عوامل تساعد على زيادة الإنتاج والانتاجية.

غير أن الأثر الإيجابي للصحة على النمو يتطلب ارتباط الأجر بالانتاجية. فالفرد عندما يشعر أن تحسن الانتاجية سوف يزيد أجره فان هذا يحفزه على بذل مجهود أكبر. أما إذا كان تحسن الصحة ينعكس على الإنتاجية دون الأجر فإن الأثر النهائي قد لا يكون في صالح النمو.

(15) Park, K., "Educational Expansion and Educational Inequality on Income Distribution", Economics of Education Review, Feb. 1996, pp. 51-58.

كما تؤثر الصحة على النمو بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال زيادة فاعلية التعليم. فالطلبة ذوي الصحة الجيدة يكونون أقدر على التحصيل العلمي، ومن ثم تزداد انتاجيتهم بمعدل أعلى. يضاف إلى ذلك أن الصحة الجيدة قد تقلل من المبالغ المنفقة على الرعاية الصحية ومن ثم توفر موارد تستخدم في أغراض التنمية.

ومن ناحية أخرى يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الدخول وإرتفاع معدلات العائد على كافة الاستثمارات بما فيها الاستثمار في الصحة، مما يحفز على زيادة الانفاق على الصحة(١٦).

٢ - ولقد إنتهت دراسة أخرى أجريت في الولايات المتحدة إلى أن زيادة الدخل تؤدي إلى رفع مستوى الصحة النفسية والبدنية. غير أن هناك حالات يترتب فيها على زيادة الدخل زيادة الاقبال على المشروبات الكحولية وهو ما قد يضر بالصحة. كما أشارت نفس الدراسة إلى أن التدخل الحكومي بهدف تحسين الصحة العامة قد يكون له آثار سلبية على الصحة العامة من جانب آخر. فتدخل الحكومة من خلال بعض التشريعات لحماية البيئة من التلوث قد يرفع تكلفة الإنتاج لدى بعض المنشآت، مما يحفزها على الاستغناء عن جزء من العمالة، وتخفيض الأجور، ومن ثم تخفيض دخول العاملين، وهو ما قد يمارس أثرا سلبيا على مستوى الصحة لديهم ولدى ذويهم(١٧).

---

(16) Behrman, J., "Health and Economic Growth: Theory, Evidence and Policy", Macroeconomic Environment and Health, World Health organization, 1993, pp. 50-53.

(17) Ettner, S., "New Evidence on the Relationship Between Income and Health", Journal of Health Economics, 15, 1996, pp. 67-85.

٣ - وأثبتت دراسة أخرى أجريت على الولايات المتحدة أن سوء استخدام المخدرات يؤدي للاضرار بالصحة ومن ثم يؤدي لتناقص الانتاجية بدرجة كبيرة. ولقد قدرت الخسارة السنوية في الانتاجية الراجعة لسوء استخدام المخدرات بمبلغ يتراوح بين ٨,٦ - ٣٣ بليون دولار. وانطلاقا من هذه الحقيقة فإن مئات الشركات بالولايات المتحدة تقوم بإجراء اختبار تعاطي مخدرات للعاملين فيها، كما تقوم بإعداد برامج لتوعية العمال ضد سوء استخدام المخدرات، وتساعدهم على العلاج من الادمان(١٨).

٤ - كما أثبتت دراسة أجريت على بنجلاديش أن تعليم الأم يساعد على تنظيم الأسرة ومن ثم تخفيض حجمها. ويترتب على هذا الاهتمام بتعليم وصحة الطفل بدرجة أكبر. وتوضح هذه الدراسة بذلك وجود تكامل بين عناصر التنمية البشرية(١٩).

ومما سبق يتضح أيضا أن العلاقة التبادلية بين الصحة والتنمية ليست ميكانيكية، وإنما قد توجد هناك ظروف تضعف من هذه العلاقة.

جـ - التغذية والتنمية:

من أبرز نتائج الدراسات السابقة في هذا الصدد:

١ - أوضحت دراسة أجريت على ٣ مقاطعات في الفلبين خلال الفترة ٨٣-١٩٨٤ أن سوء التغذية يؤدي إلى حدوث إعاقة في

---

(18) Kaestner, R. & Grossman, M., "Wages, Worker's Compensation Benefits, and Drug Use: Indirect Evidence of the Effect of Drugs on Workplace Accidents", American Economic Association Papers and Proceedings, May 1995, p.5.

(19) Hossain, S., "Effect of Public Programs on Family Size, Child Education and Health", Journal of Development Economics Jan 1989, p. 155.

التنمية العقلية والبدنية لدى الأطفال، كما يترتب عليه ارتفاع معدل الوفيات بينهم. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن من بين العوامل المؤثرة على مستوى التغذية ومستوى الصحة لدى أطفال ما قبل المدرسة مستوى تعليم الأم، وبرامج اعانة الغذاء التي تقدمها الحكومة[٢٠].

٢ - كما أشارت دراسات أخرى إلى أن التغذية السليمة والصحة الجيدة للأطفال تجعل أدائهم في المدارس أفضل، حيث تقل نسبة الغياب بينهم ويرتفع مستوى الدرجات، ويزداد مستوى الانتاجية بعد التخرج. ولعل هذا يعني أن برامج التغذية السليمة والصحة الجيدة والتعليم الجيد هي حزمة يجب أن تتم في صورة متكاملة حتى تحقق النتائج المتوقعة منها[٢١].

د ـ البيئة والتنمية:

في لقاء علمي ضم ١٦ خبير من مختلف دول العالم بمبنى الأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠-٢٤ يناير ١٩٩٢ تمت مناقشة العلاقة بين السكان والبيئة والتنمية. ومن أبرز النتائج التي تم التوصل اليها من ١٦ بحث تم إلقائها في هذا المؤتمر ما يلي[٢٢]:

١ - ينمو عدد سكان العالم بمعدل ١,٧% سنويا، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد خلال الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٢٥ بمقدار ٣

---

(20) Senauer, B & Garacia, M., "Determinants of Nutrition and Health Status of Preschool Children: An Analysis with Lingtudinal Data", Economic Development and Cultural Change, Jan 1991, pp. 371-389.

(21) Behrman, J., "The Impact of Health and Nutrition on Education", The World Bank Research Observer, Feb 1996, pp. 23-37.

(22) UN, "Report of the Expert Group Meeting", Population, Environment, and Development, 1994, pp. 3-11.

بليون نسمة يقع ٩٠% منهم بالبلاد النامية. ويصاحب هذه الزيادة السكانية هجرة بمعدلات مرتفعة من الريف إلى المدينة، حتى أصبحت المدن مكدسة بالسكان والصناعات. ففي المكسيك يقدر أن ٤٤% من الناتج المحلي، ٥٢% من الناتج الصناعي، ٥٤% من الخدمات يتركز في مدينة المكسيك. وفي الفلبين ٦٠% من الناتج الصناعي يتركز في العاصمة مانيلا. ويؤدي الضغط السكاني إلى ارتفاع درجة التلوث وتدهور حالة الخدمات العامة من طرق ومياه وكهرباء وتليفونات ومدارس ومستشفيات ومن ثم تدهور مستوى التعليم والصحة.

بالاضافة إلى ذلك فإن زحام المدن يأتي على حساب إقتطاع جزء من الأراضي الزراعية. وتقدر الفاو أن حوالي ١,٤ بليون هكتار تم إقتطاعها من الأراضي الزراعية نتيجة للتوسع العمراني خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠. ولا شك أن هذا يؤثر سلبيا على مستوى التنمية حالا ومستقبلا.

٢ - يؤثر النمو السكاني من ناحية أخرى على تلوث البيئة ومن ثم التنمية من خلال الصيغة التالية: I = PAT حيث: I = الأثر على البيئة، P = عدد السكان، A = متوسط إستهلاك الفرد، T = أثر التدمير البيئي الذي يحدثه إستخدام التكنولوجيا عند إنتاج وحدة إستهلاك. ومن ثم فان زيادة عدد السكان من خلال تفاعلها مع زيادة الدخل وزيادة استخدام التكنولوجيا الملوثة للبيئة يحدث تدميرا في البيئة، ومن ثم يمارس تأثيرا سلبيا على التنمية.

٣ - لقد ثبت في عديد من الدول زيادة معدل استخدام الموارد القابلة للتجدد (ممثلة في الغابات وأرض الحشائش ومصايد

(الأسماك) عن معدل إحلالها مما يهدد بتناقص المخزون المتاح منها بشدة.

٤ - يؤدي التزايد في عدد السكان مع عدم التوسع في المساحات المنزرعة بنفس النسبة إلى الاستخدام الزائد للأرض مما يقلل من درجة خصوبتها. كما تقلل عوامل التعرية من خصوبة الأرض وتخفض من إنتاجيتها. وتشير بعض التقديرات إلى أن تدهور خصوبة التربة لأسباب مختلفة يتسبب في خسارة مقدارها ١٢ مليون طن حبوب تمثل ٥٠% من الزيادة في إنتاج الحبوب سنويا.

٥ - من أهم مظاهر التدمير البيئي تدمير الغابات والذي وصل وفقا لتقديرات الفاو إلى ١١ مليون هكتار عام ١٩٨٠ وهي مساحة تساوي مساحة قارة إستراليا. ومن أهم أخطار ذلك أن إنكشاف البيئة يزيد من الفيضانات مما يغرق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، بالاضافة إلى أن ذلك يحقق التنمية لأجيال اليوم على حساب أجيال المستقبل.

٦ - يؤدي تلوث المياه إلى تناقص الثروة السمكية وتناقص الثروة السياحية، ويزيد من ندرة المياه الصالحة للاستخدام الزراعي والمنزلي، كما يمارس تأثيرا سلبيا على الصحة العامة. يضاف إلى ذلك أن سوء استخدام المياه يزيد من ندرتها وهو ما يعتبر عائقا للتنمية المستمرة نظرا لتناقص متوسط نصيب الفرد من المياه مع مرور الزمن.

٧ - يؤدي تراكم انبعاث التلوث في الهواء إلى تغير الطقس وهو ما يصحبه آثار صحية واقتصادية خطيرة تقلل من مقدرة البيئة

على *استيعاب مزيد من هذه الانبعاثات وتمثل قيدا على التنمية* المستمرة.

وبالرغم من أن الدراسات السابقة قد أوضحت أهم عناصر التنمية البشرية، إلا أنها قد تناولتها فرادى وبصفة مستقلة، ولم توجد دراسة تتكلم عن برنامج متكامل يوضح التوليفة المثلى لعناصر التنمية البشرية في ظل الظروف المعينة، أو توضح مدى التفاوت في فاعلية هذه العناصر، ومدى التكامل بينها في إحداث التنمية البشرية.

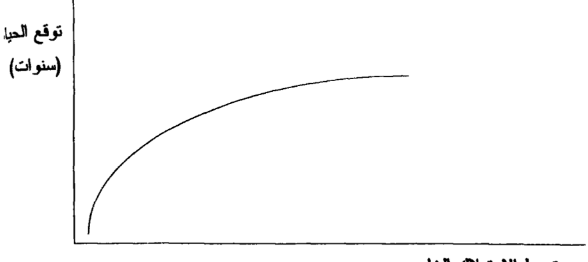
٤ - سياسات التنمية البشرية:

إن السؤال الذي يطرح نفسه عند الكلام عن سياسات التنمية البشرية هو:

كيف نفعل؟ أي كيف نرتقي بالصحة والتعليم والتغذية والبيئة؟ هل من خلال ميكانية السوق؟ أم من خلال التدخل الحكومي؟ أم من خلال توليفة منهما؟ ولقد حاولت بعض الدراسات تقديم إجابات لهذه الأسئلة.

ومن بين هذه الدراسات واحدة قامت باستخدام بيانات عن ٨٦ دولة نامية لعام ١٩٨٥ كي تقيس العلاقة بين متوسط الاستهلاك الخاص من ناحية وتوقع الحياة كأحد معايير التنمية البشرية من ناحية أخرى(٢٣). وجاءت العلاقة على النحو الموضح بالشكل (١):

(23) Anand, S. & Ravallion, M., "Human Development in Poor Countries: on the Role of Private Incomes and Public Services", Journal of Economic Perspectives, Winter 1993, pp. 133-150.



شكل (١)

العلاقة بين متوسط الاستهلاك الخاص وتوقع الحياة

ولقد عرض المؤلفان ثلاث تفسيرات لهذه العلاقة تخدم كسياسات مختلفة لتحقيق التنمية البشرية:

أ - إن العلاقة الطردية بين متوسط الاستهلاك الخاص وتوقع الحياة ترجع إلى أن نمو الدخل الخاص يحفز التنمية البشرية من خلال ميكانيكية السوق الحر. فالزيادة في الدخول الخاصة تزيد من مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات كالغذاء والرعاية الصحية والخدمات الطبية، وهو ما يساعد على تحسين مستوى التغذية وتقليل معدلات الوفيات لدى الأطفال، ويزيد من العمر المتوقع. ويوحي هذا التفسير بأن النمو الاقتصادي المتولد من خلال ميكانيكية السوق الحر كفيل بتحقيق التنمية البشرية. أي أن السوق وليس الحكومة هو الذي يحقق التنمية البشرية.

ب - أن تخفيض الفقر من خلال سياسات التوزيع يحقق التنمية البشرية: فمن الملاحظ بالشكل (١) أن العلاقة بين متوسط الدخل

(ممثلا في متوسط الاستهلاك) وتوقع الحياة طردية وقوية عند مستويات الدخل المنخفضة. أما عند مستويات الدخل المرتفعة فإن هذه العلاقة ضعيفة، وهو ما يوحي بأن تخفيض الفقر من خلال سياسات التوزيع هو الذي يحقق التنمية البشرية وليس مجرد زيادة الدخل. ويرجح هذا التفسير التدخل الحكومي باستخدام سياسات التوزيع لتحقيق التنمية البشرية.

جـ - أن تقديم الخدمات العامة يحقق التنمية البشرية: ووفقا لهذا التفسير إذا كانت الزيادة في الدخل موجهة لتقديم خدمات عامة ممثلة في مياه نظيفة، وصرف صحي، ورعاية صحية فإن هذا يحقق التنمية البشرية. ويؤيد هذا التفسير التدخل الحكومي بالاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق التنمية البشرية.

وفي محاولة لاختبار أي هذه السياسات أكثر فاعلية في تحقيق التنمية البشرية قام الباحثان بقياس العلاقة بين فجوة العمر (٨٠-العمر المتوقع)* من ناحية ونسبة الانفاق العام على الصحة، ومعيار للفقر يتمثل في نسبة السكان الذين يحصلون على دخل يومي أقل من دولار حقيقي من ناحية أخرى. وإتضح أن الزيادة في الانفاق العام على الصحة مسئولة عن تخفيض ثلثي الفجوة العمرية، أما تخفيض الفقر من خلال زيادة الدخل فهو مسئول عن تخفيض ثلث الفجوة. ومن ثم إتضح أن سياسة الاستثمار الحكومي في رأس المال البشري هي أكثر السياسات فاعلية في تحقيق التنمية البشرية.

* تمثل ٨٠ الحد الأقصى للعمر المتوقع، ويعبر إنخفاض الفجوة عن تحسن التنمية البشرية.

ولكن يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على معيار واحد للتنمية البشرية وأهملت المعايير الأخرى.

ولقد ظهرت هناك دراسات عديدة تؤيد التدخل الحكومي من خلال بعض السياسات لتحقيق التنمية البشرية. ومن بين نتائج هذه الدراسات:

١ - أوضحت دراسة أجريت على الولايات المتحدة أن مستوى التعليم في المدارس العامة لا يقل عن مستوى التعليم في المدارس الخاصة. وتؤيد هذه الدراسة قيام الحكومة ببناء المدارس كوسيلة لتحقيق التنمية البشرية، وتؤكد أن المدارس حسنة الأداء تطرد المدارس سيئة الأداء من السوق وهو ما يخالف قانون جريشام[٢٤].

٢ - وأوضحت دراسة أخرى أجريت على جنوب أفريقيا أن التعليم العام يساعد على إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة من السود والملونين. فاضافة مرحلة تعليمية بعد الثانوية إلى السود والملونين تضاعف دخولهم من ساعة العمل من ٢-٣ مرات، في حين أنها تحقق نفس الدخل تقريبا لفئتي البيض والهنود[٢٥].

٣ - وفي دراسة أجريت على بنجلاديش لاختبار أثر البرامج الحكومية المصممة لمساعدة الأسرة إتضح أن برامج تنظيم الأسرة خفضت من معدل الخصوبة عند النساء، وبرامج الصحة

---

(24) Goldhaber D., "Public and Private High Schools: Is School Choice an Answer to the Productivity Problem?", Economics of Education Review, April 1996, pp. 93-109.

(25) Crouch, L., "Public Education, Equity and Efficiency in South Africa: Lessons for Other Countries", Economics of Education Review, April 1996, pp. 125-137.

خفضت من معدل الوفيات لدى الأطفـــال، وبرامـــج التعليـــم جذبـــت عـــددا أكبر من الأطفال للمـــدارس.

كما إتضح وجود آثار تبادليـــة للـــبرامج الحكوميـــة. فـــبرامج تنظيـــم الأسرة أدت لتخفيض حجم الأسرة من خـــلال تخفيـــض معـــدل الخصوبـــة، وبالتالي أدت لزيادة الاهتمام بالأطفال الأحيـــاء وإرتقـــاء مســـتوى تعليمـــهم ومستوى صحتهم. كما أن تعليم الأم أدى لزيـــادة الاقتنـــاع بـــبرامج تنظيـــم الأسرة ومكنها من الاهتمام أكثر بتعليـــم الأبنـــاء وصحتـــهم(٢٦).

٤ – كمـــا أوضحـــت دراســـة أجريـــت فـــي الولايـــات المتحـــدة لتحليل أثر السياسات العامة علـــى الســـلوكيات غـــير الصحيـــة ممثلـــة فـــي تدخين السجائر وشرب الخمور والكحوليـــات والاســـتخدام غـــير المشـــروع للمخدرات، أن هذه السياســـات كـــانت فعالـــة. ومـــن أبـــرز النتـــائج لـــهذه الدراســـة(٢٧):

أ – أن مرونة الطلب الســـعرية للســـجائر فـــي الأجـــل الطويـــل (–٢٧, إلى –٣٨,) كانت ضعف نظيرتها فـــي الأجـــل القصـــير، وهـــو مـــا يعني أنه من الممكن التأثير فـــي ســـلوك التدخيـــن مـــن خـــلال السياســـات التسعيرية والضريبية. كما أن تطبيـــق القيـــود المفروضـــة علـــى التدخيـــن مثل تحريمه في الأماكن العامة، وأماكن العمـــل، وعلـــى الشـــباب الصغـــير، يؤدي إلى تخفيض إستهلاكه بدرجة كبـــيرة. يضـــاف إلـــى ذلـــك أن مرونـــة الطلب السعرية للسجائر لـــدى طلبـــة المـــدارس أعلـــى منـــها بكثـــير لـــدى

(26) Hossain, S., op.cit., pp. 145-158.

(27) Chaloupka, F., "Public Policies and Private Anti-Health Behavior", American Economic Association Papers and Proceedings, May 1995, pp. 45-49.

الكبار (-١,٤٢) وهو ما يعني أن السياسات التسعيرية والضريبية أكثر فاعلية في مناهضة التدخين بين الصغار منها بين الكبار.

ب - أن اتباع بعض السياسات مثل رفع الحد الأدنى للشرب من ١٨ إلى ٢١ سنة، وزيادة الضرائب على البيرة والخمور الأخرى، وسحب الرخصة من السائق المخمور لفترة سنة، أدى إلى مناهضة الكحوليات والتقليل من حوادث السيارات وتخفيض معدل الوفيات بسبب الحوادث. كما إتضح أن فرض قيود على الخمور يؤدي للإتجاه إلى المرجوانا كبديل في حالة عدم وجود نفس القيود عليها.

جـ - أن مرونة الطلب السعرية للكوكايين بلغت -٩٦,، وللهروين -٧٤, وهو ما يعني أن محاولة رفع تكلفة هذه المخدرات بالتضييق على المهربين يمكن أن يحد من إستهلاكها. يضاف إلى ذلك أن زيادة عقوبة السجن كانت فعالة في الحد منها.

وتشير الدراسات السابقة إلى أهمية الدور الحكومي في تحقيق التنمية البشرية.

الفصل الرابع

تحليل الآثار التنموية للخصخصة

مع التطبيق على مصر

لقد بدأت موجة الخصخصة تجتاح دول العالم منذ عقد ونصف من الزمن تقريبا. وقد كانت إنجلترا من أوائل الدول التي سبقت إلى ذلك ثم تبعتها دول متقدمة أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وكندا وغيرها. وانتقلت موجة الخصخصة إلى دول نامية مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وبنجلاديش وباكستان وتركيا ونيجيريا ومصر وغيرها. كما بدأت الدول الاشتراكية سابقا في تبني برامج الخصخصة مثل الاتحاد السوفيتي وجمهوريتي التشيك والسلوفاك، وبولندا، والمجر وغيرها. ومهما يقال عن اختلاف الأسباب التي أدت إلى لجوء هذه المجموعات من الدول إلى الخصخصة، فإن جميعها لجأت إليها لحل مشاكل اقتصادية تعاني منها. ولقد كان الأمل معقودا في البلاد النامية على أن تساعد الخصخصة على دفع عجلة التنمية فيها.

ويركز هذا الفصل على عدد من النقاط تتمثل في:

١. التعريف بالخصخصة.

٢. طرق مقترحة لقياس الآثار التنموية للخصخصة.

٣. قياس الآثار التنموية للخصخصة في مصر.

٤. خلاصة ونتائج.

١- التعريف بالخصخصة

لقد ظهرت مصطلحات عديدة في الآونة الأخيرة للتعبير عن عملية تحويل بعض الوحدات الإنتاجية من نطاق القطاع العام إلى نطاق القطاع الخاص. ومن أبرز هذه المصطلحات الخصخصة، والتخصيصية، والاستخصاص، والخوصصة، ونزع الملكية العامة، وغيرها. ولكن من أكثر هذه المصطلحات شيوعا في الاستخدام تعبير "الخصخصة" privatization وهو المصطلح الذي سوف نستخدمه في هذا الفصل. ولقد ظهرت تعريفات عديدة للخصخصة نورد بعضها فيما يلي:

"تتضمن الخصخصة إسناد عمليات إنشاء وتمويل وتنمية وملكية وتشغيل وإدارة إنتاج ونقل وتوزيع السلع والخدمات إلى القطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا"[١].

وفي تعريف آخر تشير الخصخصة إلى:

"تحويل ملكية المنشآت العامة إلى أطراف أخرى تقوم بإدارتها وفقا لمبادئ قطاع الأعمال الخاص"[٢].

ويشير تعريف ثالث إلى أن الخصخصة تتمثل في:

---

[1]Elwan Ibrahim, "Privatization, Deregulation, and macroeconomic policies: The Case of Pakistan "Structural Adjustment and Macro-economic Policy Issues, (Jafaray, V. A. moderatord), IMF, 1992., p.86

[2]Blommestein H. and others, "Privatizing Large Enterprises: Overview of Issues and case studies", Methods of privatizing large Enterprises, Paris: OECD, 1993.

"زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية"[٣].

ومن جملة هذه التعريفات يمكن أن نخلص بأن الخصخصة تتمثل في زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية في المجتمع بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية لهذه الوحدات بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق تتضمن الخصخصة عددا من العناصر نوردها فيما يلي:

١- إن أهم عنصر في عملية الخصخصة هو أن يتغير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة ليتفق مع مبادئ القطاع الخاص. وتتمثل مبادئ القطاع الخاص في اتخاذ الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء، والاعتماد على الأسعار الاقتصادية في حساب المنافع والتكاليف، وتبني نظام الحوافز في تشغيل وإدارة الموارد ، وغيرها. ويهدف تبني هذه المبادئ إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية لوحدات القطاع العام.

ويمكن أن يتحقق هذا المعنى للخصخصة بإسناد إدارة المشروعات العامة إلى وحدات قطاع خاص طبقا لعقود إدارة مع احتفاظ الدولة بملكيتها العامة. كما يمكن أن يتحقق بتأجير المشروعات العامة لوحدات قطاع خاص لتتولى تشغيلها وإدارتها مقابل اقتسام

---

[٣] رمزي زكي، "الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في مصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي؛ المجلد الثاني- العدد الأول، ٤ يونيو ١٩٩٤، ص١٩٤.

الأرباح بنسب معينة يتم الاتفاق عليها. كما يتحقق بمساهمة وحدات القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي في رأس مال هذه المشروعات مع اشتراكها في الإدارة بما يضمن تحسين أدائها.

٢- كما تتضمن الخصخصة نقل ملكية بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص. ويتم نقل الملكية بأكثر من أسلوب مثل بيع الشركات العامة إلى مشتر واحد أو مجموعة من المستثمرين، أو طرح أسهم هذه الشركات للبيع إلى الجمهور، أو توزيع الأسهم مجانا على العمال أو القائمين على الإدارة أو الجمهور، أو إرجاعها لأصحابها قبل التأميم، أو أية توليفة من هذه الأساليب[٤].

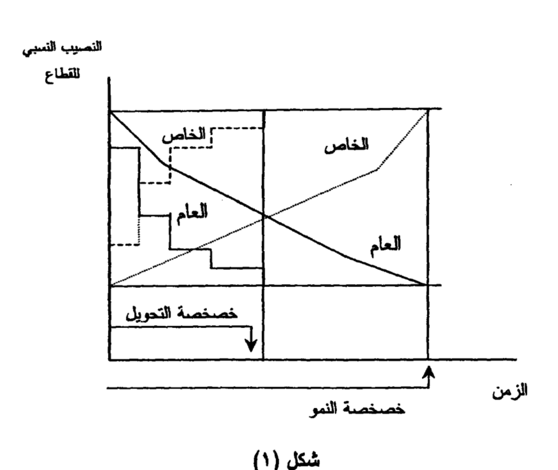
ولكن يلاحظ أن نقل الملكية العامة إلى العاملين فعلا في المشروع أو القائمين على الإدارة ربما لا يترتب عليه بالضرورة تحسين الأداء، خاصة إذا كانت هذه العناصر لا تتمتع أساسا بالكفاءة العالية التي تمكنها من الارتقاء بمستوى التشغيل والإدارة[٥].

٣- وتتضمن الخصخصة أيضا إفساح المجال أمام القطاع الخاص ليحتل نسبة أكبر من الاستثمار الكلي والعمالة الكلية والناتج الكلي من خلال النمو الطبيعي أو الذاتي. فالخصخصة لا تقتصر على مجرد تحويل ما بيد القطاع العام إلى حوزة القطاع الخاص، وإنما تتضمن زيادة الدور الذي يوكل إلى القطاع الخاص في خطط التنمية من خلال الحوافز التي تقدم له بحيث يستحوذ تدريجيا على النصيب

4Blommestein, H. and others, op. cit, p. 16.

5Zecchini, S., "Critical Issues in Privatisation," Methods of Privatising large Enterprises, OECD, 1993, p.79.

الأكبر من الاستثمار والعمالة والناتج في المجتمـــع. وبـــهذه الطريقـــة يتغــير هيكل الاقتصاد القومي مـــن صـــالح القطـــاع العـــام إلـــى صـــالح القطـــاع الخاص بصورة طبيعية. ويلاحظ هنا أن الخصخصــــــة بأســـلوب النمـــو قـــد تستغرق وقتا أطـــول مـــن الخصخصـــة بأســـلوب التحويـــل. فـــالأولى تتـــم بالتدرج على مر الزمن أما الثانية فهي تتم فـــــي صـــورة قفـــزات، ويتضـــح الفرق بينهما من الشــــكل (١).



شكل (١)

وهناك من يشير إلى أن الخصخصـــــة بأســـلوب التحويـــل قـــد تعيـــق الخصخصة بأسلوب النمو. فالقطاع الخاص بـــدلا مـــن أن يوجـــه مدخراتـــه إلى إنشاء مشروعات جديدة وفقا لخطط التنمية، فإنـــه يوجهـــها إلـــى شـــراء

مشروعات قائمة قد تكون فرصتها في النجاح أقل من فرص المشروعات الجديدة.

٤- ومن أبرز العناصر اللازم توافرها لنجاح عملية الخصخصة تهيئة البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها برامج الخصخصة بحيث تصبح معتمدة على آليات السوق. فلا شك أن البيئة الاقتصادية التي توجد في ظل سيادة القطاع العام بما تحتويه من قوانين وإجراءات روتينية، وتدخلات واحتكارات حكومية لا تعتبر ملائمة للوضع الجديد الذي يخطط فيه أن تكون السيادة للقطاع الخاص. وهذا يعني أن تبنى سياسات تكييف وتأهيل الاقتصاد تعتبر من بين المكونات الأساسية لبرنامج الخصخصة. ويوجد هناك أسلوبان لعملية التكييف، الأسلوب الأول يسمى أسلوب **العلاج بالصدمة** ويتم فيه تحرير النظام الاقتصادي دفعة واحدة. ولقد اتبع الاتحاد السوفييتي سابقا هذا الأسلوب مما تسبب في الانهيار الفجائي لاقتصاده[٦].

أما الأسلوب الثاني فيسمى أسلوب "**الخطوة خطوة**" وتتم فيه عملية التحرير الاقتصادي بالتدريج عبر فترة طويلة نسبيا. ومن بين الخطوات اللازمة لتهيئة البيئة الاقتصادية لتصبح ملائمة للخصخصة[٧]:

(أ) إزالة القيود الحكومية المفروضة على الأسعار سواء كانت أسعار سلع وخدمات أو أسعار فائدة أو أسعار صرف وهو ما يعرف

---

٦ زهدي الشامي، "الخصخصة ومشكلات الانتقال إلى السوق (التجربة الروسية)"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط مصدر سابق، ص ١٥٣-١٦٣.

[7]Zecchini, S, op. cit, pp. 74-76.

بتحرير الأسعار. وتعتبر هذه الخطوة أساسية حتى تعكس هذه الأسعار التكلفة الحقيقية والمنفعة الحقيقية للأشياء.

(ب) زيادة درجة المنافسة بين المشروعات العامة والخاصة، والمشروعات المحلية والأجنبية وهو ما يقتضي إلغاء جميع المزايا والإعانات التي تمنحها الحكومة للمشروعات العامة، وتخفيف درجة الحماية التي تتمتع بها، وتخفيف القيود المفروضة على التجارة الخارجية، وتفتيت الاحتكارات الحكومية لبعض السلع والخدمات.

(جـ) إقامة سوق مال جديدة أو إصلاح القائمة، بحيث تصبح قادرة على تسهيل عملية نقل الملكية العامة إلى ملكية خاصة من خلال تداول الأسهم.

(د) إقامة نظام بنكي جديد أو إصلاح النظام القائم بحيث يصبح قادرا على تسهيل عملية تدفق الأموال سواء اللازمة لإتمام عملية نقل الملكية أو الناجمة عنها.

(هـ) إلغاء القيود والتعقيدات الروتينية القديمة وإصدار نظام تشريعي جديد يتصف بالسهولة والمرونة، ويقوى على إنجاز الأعمال بسرعة وحماية الحقوق وتحديد الالتزامات بوضوح.

(و) إعداد وتدريب كوادر فنية وإدارية قادرة على الاضطلاع بعملية الإصلاح التي تواكب الخصخصة.

٥- تقتضي عملية الخصخصة أيضا إجراء إصلاحات لبعض وحدات القطاع العام قبل تحويلها إلى القطاع الخاص. فهناك بعض المشروعات العامة التي تعاني من خسارة مزمنة وبالطبع لن يقبل أحد على شرائها إذا ما عرضت للبيع في السوق الحرة. ولذا فإن هذه

المشروعات تحتاج إلى إعادة تأهيل، بحيث يتم إصلاح الخلل الإداري أو الفني أو التمويلي الذي تعاني منه وتتحول من وحدات خاسرة إلى وحدات مربحة. وهناك بعض المشروعات العامة التي تحتاج إلى تحويل إلى شركات مساهمة حتى يمكن بيعها في صورة أسهم وهو ما يقتضي تقييم أصولها وتقسيمها إلى أسهم وتسعير هذه الأسهم وتحويل الإدارة إلى ما يتناسب مع هذا النوع من الشركات. وهناك بعض المشروعات الاحتكارية التي قد تحتاج إلى تفتيت لوحدات صغيرة قبل بيعها إلى القطاع الخاص وذلك إذا كان هذا لا يؤثر على كفاءتها الإنتاجية. وهناك بعض المشروعات العامة المدينة التي إذا تركت لقوى السوق فسوف تصبح مفلسة، ولذا يتعين إصلاحها قبل بيعها إما بتحويل الدين إلى ملكية، أو بإسقاط الدين أو بإعادة جدولته[8].

٦- لا تعني الخصخصة التصفية الكاملة لجميع وحدات القطاع العام، وإنما تقتصر عادة على عدد من القطاعات أو المنشآت داخل المجتمع. ولا توجد هناك معايير موضوعية متفق عليها من قبل الجميع تستخدم في تحديد ما يجب أن يخضع للخصخصة وما لا يجب، ولكن توجد هناك بعض الاتجاهات العامة المستقاة من التجارب الواقعية للدول نلخصها فيما يلي:

١) يتكون القطاع العام بالمفهوم الشامل من جزأين، أحدهما تجاري والآخر غير تجاري. أما عن الجزء التجاري فهو يحتوي المشروعات المملوكة للدولة وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، ولها حسابات مستقلة، وتحقق النسبة الأكبر من إيراداتها من بيع السلع

:[8]Blommestein, H, op. cit, pp. 14-16.

والخدمات. وتمارس الدولة دور المنتج أو التاجر في حدود هذا الجزء. أما الجزء غير التجاري فهو يتضمن المؤسسات التي تقدم خدمات أساسية لأغراض اجتماعية مثل التعليم والصحة والعدالة والأمن والدفاع، وإدارة الاقتصاد القومي، وغيرها. وبالطبع فإن تحويل الملكية العامة إلى خاصة تتركز في المقام الأول في الجزء التجاري[9].وإن كان هذا لا يمنع من إتاحة الفرصة لتحقيق خصخصة النمو في مجال بعض الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم.

٢) لا يفهم مما سبق أن كل الجزء التجاري من القطاع العام يجب أن يخضع للخصخصة، فهناك بعض الأجزاء التي يتعين أن تبقى تحت سيطرة القطاع العام لاعتبارات عدة مثل:

(أ) السيطرة على الموارد الطبيعية الهامة كالبترول والمعادن، فهذه موارد يجب أن تكون مملوكة لجميع أفراد المجتمع، ولذا يتعين أن تبقى في حوزة القطاع العام.

(ب) الاحتكارات الطبيعية التي تقتضي اعتبارات الكفاءة وجود منشأة واحدة لإنتاجها خاصة في حالة ضيق السوق المحلية، مثال ذلك السكك الحديدية، والموانئ، والترام، والتليفونات، والمياه، والصرف الصحي. فلا شك أن خصخصة هذه المؤسسات تعني تحويل الاحتكار العام إلى احتكار خاص مما يزيد من درجة الاستغلال دون تحسن يذكر في الكفاءة.

---

[9]El-Nagar, Said, "The Basic Issues", *Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries*, IMF, 1989, pp. 3-4.

(جـ) يتعين الاحتفاظ بالملكية العامة لبعض المنشآت ذات الأهمية الاستراتيجية مثل مصانع الأسلحة ومتاجرها، أو بعض البنوك وفروعها. كما يتعين الاحتفاظ بنسبة ملكية عامة أكبر من ٥٠% في بعض المؤسسات الاستراتيجية كالبتروكيماويات، والكهرباء، وغيرها[١٠].

(د) ويتعين الاحتفاظ بالملكية العامة لبعض المؤسسات التي تتطلب كميات ضخمة من رأس المال والتكنولوجيا بحيث لا تقوى وحدات القطاع الخاص على توفيرها مثل الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب.

٧- نظرا لما يترتب على الخصخصة من بعض آثار اجتماعية ضارة، يتعين أن يتضمن برنامج الخصخصة بعض الترتيبات لمعالجة هذه الآثار. فالمشروعات العامة تعاني معظمها من بطالة مقنعة عالية، ولا شك أن تحويلها للقطاع الخاص يترتب عليه الاستغناء عن جزء من العمالة، ويؤدي هذا في حد ذاته إلى زيادة معدل البطالة السافرة في المجتمع. ولذا يتعين أن يتضمن برنامج الخصخصة بعض الترتيبات للتخفيف من حدة هذا الأثر. ومن الأمثلة على هذه الترتيبات توظيف العمال المستغني عنهم في مشروعات جديدة بالأموال المجمعة من برنامج البيع، أو إشراكهم في ملكية المشروعات المباعة بشروط ميسرة، أو إعادة تدريب بعضهم للاستفادة منهم في مشروعات أخرى، أو إعطاؤهم قروضا ميسرة لاستخدامها في إقامة مشروعات صغيرة

---

[10]Blommestein, H, op. cit, p. 13

يقومون بإدارتــها[11].

ومن ناحية أخرى تتضمـــن الخصخصـــة تحريــر الأســعار وتخلــي الحكومة تدريجيا عن الدعم الاستهلاكي مما يــترتب عليــه ارتفــاع تكــاليف المعيشة خاصة بالنسبة للطبقات الفقـــيرة، ويتعيــن تــدارك ذلــك بمحاولــة تحويل الدعم السعري إلى دعم نقدي يوجـــه للطبقــات الفقــيرة علــى وجــه الخـــصوص.

٢- طرق مقترحة لقياس الآثار التنموية للخصخصة

يوجد هناك آثار تنمويـــة عديـــدة للخصخصـــة، منــها آثــار إيجابيــة وأخرى سلبية، غير أننا سوف نركز في هـــذا الصـــدد علـــى أربعـــة منــها لأغراض القياس وتتمثل هذه الآثــار فـــي:

١- الأثر على الكفاءة الإنتاجية.

٢- الأثر على العمالة.

٣- الأثر على النمو.

٤- الأثر الهيكلي.

ونتعرض لكل واحد من هذه الآثار بنوع من التفصيــل فيمــا يلـــي:

١- الأثر على الكفاءة الإنتاجية:

يترتب علـــى الخصخصـــة زيـــادة درجـــة المنافســـة بيـــن الوحـــدات الإنتاجية مما يؤدي للتخلص من عناصر عدم الكفاءة التـــي عـــادة مـــا تنمـــو

---

[11] صديق عفيفي، "التخصيصية، لمـــاذا وكيـــف؟"، كتـــاب الأهـــرام الاقتصـــادي، أول فـــبراير ١٩٩٣، ص ٥٢.

في ظل البيئات المحمية اقتصاديا. كما تؤدي إلى توليد الحافز على التجديد، وتساعد على ظهور منظمين وإداريين أكثر كفاءة على إدارة النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك يترتب على تحرير الأسعار والتخلص من التدخلات التي تشوهها تحسن تخصيص الموارد. كما يترتب على كافة أنواع الإصلاح التي تتم بالنسبة للمشروعات الخاسرة قبل خصخصتها تحولها إلى وحدات مربحة أو التخلص منها إذا لم يكن هناك جدوى من إصلاحها وتوجيه الموارد لاستخدامات أفضل. ونتيجة لكل هذه التغيرات فإنه من المتوقع نظريا أن يترتب على الخصخصة زيادة الكفاءة الإنتاجية في الوحدات محل الخصخصة. وعادة ما يأخذ تحسن الكفاءة واحدا من الأشكال التالية أو كلها:

(أ) زيادة الناتج الكلي باستخدام نفس القدر من الموارد.

(ب) تقليل كمية المدخلات اللازمة للحصول على نفس حجم الناتج.

(جـ) تحسين نوعية الإنتاج.

وينعكس تحسن الكفاءة في صورة زيادة الإنتاجية الحقيقية في الوحدات محل الخصخصة. وإذا استبعدنا البديل (ب) فإنه نادرا ما يحدث في الواقع العملي زيادة في الناتج أو تحسن في النوعية بدون زيادة الموارد المستخدمة. وتحدث الزيادة في الإنتاجية عندئذ نتيجة لزيادة القيمة الحقيقية للناتج بمقدار أكبر من مقدار الزيادة في الموارد المستخدمة.

ويوجد هناك مدخلان لقياس أثر الخصخصة على الإنتاجية[١٢]:

---

[12] Walters, A., "Liberalization and Privatization – An Overview," privatization and structural Adjustment in the Arab countries, op. cit, pp. 24-25.

مدخل السلسلة الزمنية، ومدخل البيانات القطاعية. ويعتمد المدخل الأول على مقارنة الإنتاجية في شركة ما أو قطاع ما بعد الخصخصة بنظيرتها قبل الخصخصة عبر سلسلة زمنية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك نتائج الدراسة التي أجريت على الصناعات البريطانية والتي يعرضها الجدول (١).

جدول (١)

معدل النمو السنوي في الإنتاجية الكلية في الصناعات البريطانية قبل وبعد الخصخصة

الصناعة	قبل الخصخصة %(١٩٧٩-١٩٨٣)	بعد الخصخصة %(١٩٨٣-١٩٩٠)
الطيران البريطانية	١,٦-	٢,٦
الفحم البريطانية	٠,٨-	٤,٦
الغاز البريطانية	١,٠-	٢,٢
السكك الحديدية البريطانية	٢,٩-	٣,٧
الصلب البريطانية	٤,٦	٧,٥
الاتصالات البريطانية	٣,٠	٣,٧
الكهرباء	٠,٣-	٢,٦
البريد	١,٧	٢,٧
متوسط	٠,١	٣,٧

Source: Bishop, M. & Kay, J, "Privatization in Western Economies", Privatization Symposium in Honor of Herbert Giersch, Institute Fur Weltwirtschaft on der universital Kiel, 1992, p. 201.

ومن الواضح أن الخصخصة قد أثرت تأثيرا إيجابيا على الإنتاجية وفقا لما توضحه التجربة البريطانية بالجدول (١).

أما عن المدخل الثاني فهو يعتمد على مقارنة الإنتاجية في شركات القطاع العام بنظيرتها في شركات القطاع الخاص والتي تعمل في نفس التخصص وفي ظل نفس الظروف. ومن أبرز الدراسات التي تمت في هذا الصدد مقارنة الإنتاجية في شركات الأتوبيس العامة والخاصة في بريطانيا. ولقد اتضح أن شركات الأتوبيس الخاصة يتم تشغيلها بنصف تكلفة شركات القطاع العام[١٣].

وفي محاولة لقياس الزيادة في الناتج الكلي الناجمة عن تحسين الإنتاجية نتيجة للخصخصة يمكن اشتقاق الصيغة (٧) بتتبع الخطوات التالية:

الناتج المحلي الإجمالي = ج

حجم العمالة الكلي = ع

نسبة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي = $أ_١$

نسبة القطاع العام من العمالة الكلية = $ب_١$

نسبة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي = $أ_٢$

نسبة القطاع الخاص من العمالة الكلية = $ب_٢$

العمالة بالقطاع العام = $ع_١$ = $ب_١$ ع (١)

الناتج الكلي بالقطاع العام = $ج_١$ = $أ_١$ ج (٢)

---

[13] Walters, A., op. cit, p.52

$$\therefore \text{الإنتاجية المتوسطة في القطاع العام} = ج_١ = \frac{ج_١}{ع_١} = \frac{أ_١ \, ج}{ب_١ \, ع} \qquad (٣)$$

$$\text{العمالة الكلية بالقطاع الخاص} = ع_٢ = ب_٢ \, ع \qquad (٤)$$

$$\text{الناتج الكلي بالقطاع الخاص} = ج_٢ = أ_٢ \, ج \qquad (٥)$$

$$\therefore \text{الإنتاجية المتوسطة في القطاع الخاص} = ج_٢ = \frac{ج_٢}{ع_٢} = \frac{أ_٢ \, ج}{ب_٢ \, ع} \qquad (٦)$$

وبمقارنة المعادلتين (٦)، (٣) يتضح أنه حتى تكون الإنتاجية في القطاع الخاص ($ج_٢$) أكبر من الإنتاجية في القطاع العام ($ج_١$) فلابد أن يكون النصيب النسبي الخاص من الناتج ($أ_٢$) أكبر من نصيبه النسبي من العمالة ($ب_٢$)، وبالعكس بالنسبة للقطاع العام.

وفيما يتعلق بالوضع بعد الخصخصة فمن المفترض أن يتحسن أداء الجزء من القطاع العام الخاضع للخصخصة ليصل إلى نفس مستوى الأداء في القطاع الخاص على الأقل. أي أن وحدة الموارد في القطاع العام المخصخص يجب أن تعطي مستوى ناتج يساوي نظيره في القطاع الخاص. ومن ثم يمكن أن نستخدم النسبة $\frac{ج_٢}{ج_١}$ كمقياس لعدد الأضعاف التي سوف يزدادها ناتج القطاع العام المخصخص.

ونظرا لأن الخصخصة يترتب عليها:

تخفيض نصيب القطاع العام من الناتج ($-\Delta$ $أ_١$)

وزيادة نصيب القطاع الخاص من الناتج ($+\Delta$ $أ_٢$)

∴ ناتج القطاع العام المخصخص = $[(\Delta\, \text{أ}_{2})\, \text{ج}]\ \frac{\text{ج}_{2}}{\text{ج}_{1}}$

وبالتالي، فإن الزيادة الكلية في الناتج الناجمة عن الخصخصة والراجعة لتحسن الإنتاجية ($\Delta\, \text{ج}_{1}$) سنويا تساوي:

$$\Delta \text{ج}_{1} = [(\Delta \text{أ}_{2})\ \frac{\text{ج}_{2}}{\text{ج}_{1}}\ \text{ج} - (\Delta \text{أ}_{2})\ \text{ج}]$$

$$\Delta \text{ج}_{1} = [(\Delta \text{أ}_{2})\ \text{ج}]\left(\frac{\text{ج}_{2}}{\text{ج}_{1}} - 1\right) \qquad (7)$$

وتمثل المعادلة (٧) الزيادة السنوية في الناتج الكلي الناجمة عن الخصخصة بسبب تحسن الإنتاجية.

٢- الأثر على العمالة:

يفترض التحليل السابق أن أثر الخصخصة يتمثل في الحصول على مستوى ناتج أكبر باستخدام نفس القدر من الموارد مما يترتب عليه زيادة الإنتاجية دون الاستغناء عن أي جزء من العمالة. ولكن من الممكن أن ننظر إلى أثر الخصخصة من وجهة نظر أخرى وهي أنها تؤدي إلى الحصول على نفس مستوى الناتج بمقدار أقل من المدخلات. ونظرا لأن وحدات القطاع العام غالبا ما تعاني من بطالة مقنعة فإن الخصخصة يمكن أن يترتب عليها التخلص من العمالة الزائدة بما يؤدي إلى تحويل البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة دون تخفيض الناتج الكلي. ويحدث هذا لأن الخصخصة يترتب عليها تخفيض معامل العمالة والذي يتمثل في كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة أو الخدمة.

ويلاحظ في هذا الصدد أن:

معامل العمالة في القطاع العام = $\frac{1}{\text{ج}_{1}}$

ومعامل العمالة في القطاع الخاص = $\frac{1}{\text{ج}_{2}}$

وبالتالي يترتب علـــى الخصخصـــة تخفيـض معــامل العمالـــة مــن $\frac{1}{ج_1}$ إلى $\frac{1}{ج_2}$. ومن ثم فـــإن مقـــدار البطالـــة المتوقـــع حدوثـــه فـــي حالـــة الخصخصة سنويا ($\Delta ع_1$) يســـاوي:

$$\Delta ع_1 = \left[\frac{(\Delta أ_2) ج}{ج_1} - \frac{(\Delta أ_2) ج}{ج_2}\right] \qquad (٨)$$

حيـث:

$\frac{(\Delta أ_2) ج}{ج_1}$ = كمية العمالة اللازمة لإنتاج ناتج القطاع العام المخصخص وفقا لمعامل القطاع العام.

$\frac{(\Delta أ_2) ج}{ج_2}$ = كمية العمالة اللازمة لإنتاج ناتج القطاع العام المخصخص وفقا لمعامل القطاع الخاص.

ولكن لا يعتبر هذا هـــو الأثـــر الوحيـد للخصخصـــة علـــى العمالـــة، فهناك أثر الموارد المحررة من بيع بعـــض وحـــدات القطـــاع العـــام علـــى العمالة. فإذا افترضنا أن برنامج الخصخصة سوف يســـتغرق فـــترة طولـــها (ن) سنة، وأنه سوف يترتب عليـــه توفـــير مبلـــغ نقـــدي ســـنوي ($ت_ز$) يمثل صافي حصيلة بيع أصول قطـــاع الأعمـــال العـــام فـــي الســـنة ز، وأن التكلفة الاستثمارية لخلق وظيفة في السنة ز = $ق_ز$ فـــإن اســـتثمار المبـــالغ المحررة من بيع أصول القطاع العام في مشـــروعات جديـــدة يمكنـــها خلـــق عدد من الوظائف سنويا خلال فـــترة الخصخصـــة تســـاوي فـــي المتوســـط ($\Delta ع_2$)، حيـث:

$$(\Delta ع_2) = \frac{ت_ز}{ق_ز} \qquad (٩)$$

ومن ثم فإن الأثر الصـــافي للخصخصـــة علـــى العمالـــة ســـنويا فـــي الأجل الطويل ($\Delta ع$) يســـاوي:

$$\Delta \text{ع} = \Delta \text{ع}_{٢} - \Delta \text{ع}_{١} \qquad \text{(١٠)}$$

وإذا كان $\Sigma \Delta$ع> صفر فإن هذا الأثر يكون موجبا

وإذا كان $\Sigma \Delta$ع< صفر ، يكون الأثر سالبا.

٣- الأثر على النمو:

تؤدي الخصخصة إلى نمو الناتج الكلي لسببين: الأول هو تحسين تخصيص الموارد والذي يؤدي لزيادة الإنتاجية ويتمثل أثره في Δج$_{١}$.

أما السبب الثاني فهو يتمثل في استثمار الأموال المحررة في أصول القطاع العام المباعة، ويترتب على استثمار هذه الأموال زيادة في الناتج (Δج$_{٢}$) مقدارها:

$$\Delta \text{ج}_{٢} = \Delta \text{ع}_{٢} \,.\, \text{جـ}_{٢} \qquad \text{(١١)}$$

وبالتالي فإن:

الأثر الكلي للخصخصة على نمو الناتج سنويا خلال فترة الخصخصة يساوي (Δج):

$$\Delta \text{ج} = \Delta \text{ج}_{١} + \Delta \text{ج}_{٢} \qquad \text{(١٢)}$$

٤- الأثر الهيكلي:

يترتب على الخصخصة إعادة توزيع الناتج الكلي بين القطاعين العام والخاص في صالح الأخير. فإذا افترضنا أن هدف الخصخصة هو تبديل المواقع بين القطاعين الخاص والعام بحيث تصبح نسبة القطاع الخاص من الناتج في نهاية برنامج الخصخصة مساوية لنسبة القطاع العام في بداية البرنامج، فإن هذا يعني أن:

الناتج الكلي بالقطاع العام بعد الخصخصة = $أ_{٢}$ ج (١٣)

الناتج الكلي بالقطاع الخاص بعد الخصخصة = $أ_{١}$ ج (١٤)

أما عن توزيع العمالة فسيصبح:

$$\text{العمالة بالقطاع الخاص} = \frac{أ_{١}\ ج}{ج_{٢}} \qquad (١٥)$$

$$\text{العمالة بالقطاع العام} = ع - \frac{أ_{١}\ ج}{ج_{٢}} \qquad (١٦)$$

٣- قياس الآثار التنموية للخصخصة في مصر

(١) مقدمة:

لقد بلغ عدد الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام في مصر ٣٩٩ شركة حتى يونيو ١٩٩١، منها ١١٦ شركة تمثل القطاع العام الصناعي[١٤].

وقد بدأ برنامج الخصخصة في مصر منذ صدور قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لإعادة تنظيم شركات القطاع العام سنة ١٩٩١. وقد خول القانون مجالس إدارة الشركات القابضة سلطة التصرف في بيع أصول الشركات التابعة لها. وتم إنشاء مكتب فني يتبع وزارة قطاع الأعمال

---

[14]Abdel-Rahman, Helmy & Abu Ali, Sultan, "Role of the public and private sectors with special Reference to Privatization: The case of Egypt" Privatization and structural Adjustment in the Arab countries, op. cit, p. 156.

العام ليتولى مهمة الإعداد والإشراف على تنفيذ برنامج الخصخصة. ولقد اشتمل برنامج الخصخصة على بيع ٨٥ شركة قطاع عام للقطاع الخاص. وتم تحديد فترة ٥ سنوات لتنفيذ البرنامج تمتد من ١٩٩٢/٩١ حتى ١٩٩٧/٩٦"[١٥] . ومن أبرز أهداف برنامج الخصخصة في مصر:

(أ) التخلص من عناصر عدم كفاءة وحدات القطاع العام. فلقد اتضح من دراسة قام بها المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية أن ٩٤ من شركات القطاع العام الصناعي البالغ عددها ١١٦ تعاني من مشاكل سيولة وأن ٥٦ شركة تعاني من مشاكل في هيكل التمويل بسبب زيادة المديونية عن ٥٠% من إجمالي الأصول، وأن ٤٨ شركة حققت خسائر خلال الفترة ٨١-١٩٨٦ زادت من ٣٣٠,٤ مليون جنيه إلى ٩٦٥,٢ مليون خلال هذه الفترة"[١٦].

كما أوضحت دراسة أخرى قام بها بنك الاستثمار القومي عن ٣٧٢ شركة بالقطاع العام باستخدام موازنات عام ١٩٩٠ أن الفائض الصافي القابل للتوزيع بلغ ٢,٣٥ مليار جنيه وذلك قبل استبعاد الضرائب وهو مبلغ يمثل نسبة منخفضة من حجم رأس المال تتردد بين ٢,٨% و ٣,٥%. هذا مع العلم أن جزءا كبيرا من هذا الفائض لا

---

[١٥] فؤاد عبد الوهاب، "الخصخصة أو توسيع قاعدة الملكية في مصر"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية، عدد خاص ببحوث ودراسات مؤتمر الخصخصة ونقل التكنولوجيا والتنمية في مصر، المنعقد في (١٦-٢٠ مايو ١٩٩٣) ص ١٤.

[١٦] عاطف النقلي، "الخصخصة وسوق الأوراق المالية في مصر"، كتاب الأهرام الاقتصادي، أول أغسطس ١٩٩٤م ص ٩-١٠.

يرجع لنشاط الشركات الأصلي وإنما يرجع لأصول وأراض مباعة. ولقد اتضح أن من أهم الأسباب التي أدت لتدني كفاءة وحدات القطاع العام الفصل بين الملكية والإدارة وما يصاحبها من ضعف في الحافز، وسيطرة البيروقراطية على اتخاذ القرارات، واتباع سياسات حكومية في تسعير المنتجات مما يترتب عليه وجود بطالة مقنعة، وتقديم دعم وحماية جمركية لوحدات القطاع العام مما يفقدها حافز المنافسة، وفرض عناصر إدارية غير أكفاء عليها، والسماح بالسحب على المكشوف للتمويل. وترتب على ذلك كله انخفاض في مستوى جودة المنتجات، وتدهور الإنتاجية، وزيادة المخزون السلعي الراكد، ووجود طاقات عاطلة، وارتفاع المديونية، وتحقيق خسائر عالية من قبل عديد من الشركات[١٧].

(ب) من الأهداف الأخرى للخصخصة إعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص مما يرفع من الإنتاجية ويزيد من معدلات الربح باعتبار أن وحدات القطاع الخاص أكثر كفاءة من وحدات القطاع العام. بالإضافة إلى أن تحرير السوق عن طريق التخلص من القيود السعرية والحصص السلعية والتخفيف من القيود البيروقراطية يؤدي إلى زيادة درجة المنافسة بين وحدات القطاع الخاص والعام ويحفز على تحسين الأداء.

---

[١٧] راجية عابدين ، وآخرون، "تحرير القطاع الصناعي المصري في ظل المتغيرات المحلية والعالمية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص٢٨٩.

(جـ) تخفيض العجز في ميزانية الحكومة وميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخلص الدولة من الدعم الذي كانت تمنحه لشركات القطاع العام، وتوفيرها لحصيلة ضريبية عالية من أرباح المشروعات التي يتم إصلاحها بعد تحويلها إلى القطاع الخاص، وزيادة حصيلة الصادرات لشركات القطاع الخاص الأحسن أداء.

(د) رفع معدل النمو الاقتصادي في المجتمع من خلال إعادة استخدام حصيلة بيع وحدات القطاع العام في إنشاء مشروعات جديدة، وفتح فرص جديدة أمام المدخرات الخاصة لتستثمر في تملك مشروعات قائمة أو جديدة بدلا من تراكمها في صورة ودائع غير مستغلة بالبنوك.

(هـ) إعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات المتوسطة والفقيرة من خلال إتاحة الفرصة لها لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام[18].

وسوف نحاول تحليل الآثار التنموية لخصخصة القطاع العام الصناعي في هذا الجزء باستخدام النموذج المشار إليه في القسم السابق. ويقتصر التحليل هنا على القطاع العام الصناعي لأن البيانات المتاحة عنه أكثر توافرا من بيانات القطاعات الأخرى.

(٢) خصخصة النمو في مصر:

تشير خصخصة النمو إلى تغير هيكل الاقتصاد في صالح القطاع الخاص من خلال النمو الطبيعي بدون عمليات بيع لأصول القطاع

---

[18] صديق عفيفي، مرجع سابق، ص ١٣-١٥.

العام. ويشير الجدول (٢) إلى مسار خصخصة النمو في مصر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٢ ميلادية.

فوفقا لبعض التقديرات كان النصيب النسبي للقطاع الخاص من الناتج الصناعي ينمو سنويا خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٩ بمعدل ٢,٣١% وفي عام ١٩٧٩ بلغ النصيب النسبي للقطاع الخاص من الناتج الصناعي ٣٢% والنصيب النسبي للقطاع العام ٦٨%[١٩]. ومن ثم فإن خصخصة القطاع العام الصناعي في مصر وفقا لأسلوب النمو كانت تتطلب ٣٣ سنة حتى يحتل القطاع الخاص موقع القطاع العام إذا كانت نقطة البداية هي ١٩٨٠. ففي عام ٢٠١٢ ينخفض نصيب القطاع العام من الناتج الصناعي إلى ٣٢% ويزداد نصيب القطاع الخاص إلى ٦٨%. ويوضح الشكل (٢) مسار خصخصة النمو في مصر كما يصفه الجدول (٢).

---

[١٩] Abdel-Rahman, Helmy, op. cit, p. 154.

جدول (٢)[٢٠]

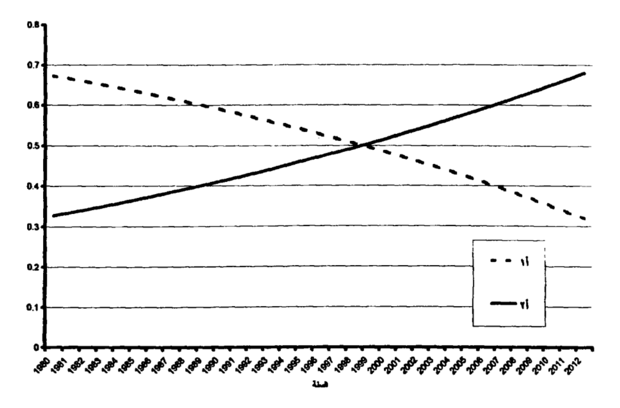
النصيب النسبي للقطاع العام ($أ_1$)
والنصيب النسبي للقطاع الخاص ($أ_2$)
من الناتج الصناعي في مصر ١٩٨٠-٢٠١٢

السنة	$أ_1$	$أ_2$
١٩٨٠	٠,٦٧٢٦٠٨	٠,٣٢٧٣٩٢
١٩٨١	٠,٦٦٥٠٤٥	٠,٣٣٤٩٥٥
١٩٨٢	٠,٦٥٧٣٠٨	٠,٣٤٢٦٩٢
١٩٨٣	٠,٦٤٩٣٩٢	٠,٣٥٠٦٠٨
١٩٨٤	٠,٦٤١٢٩٣	٠,٣٥٨٧٠٧
١٩٨٥	٠,٦٣٣٠٠٦	٠,٣٦٦٩٩٤
١٩٨٦	٠,٦٢٤٥٢٩	٠,٣٧٥٤٧١
١٩٨٧	٠,٦١٥٨٥٥	٠,٣٨٤١٤٥
١٩٨٨	٠,٦٠٦٩٨٢	٠,٣٩٣٠١٨
١٩٨٩	٠,٥٩٧٩٠٣	٠,٤٠٢٠٩٧
١٩٩٠	٠,٥٨٨٦١٥	٠,٤١١٣٨٥
١٩٩١	٠,٥٧٩١١٢	٠,٤٢٠٨٨٨
١٩٩٢	٠,٥٦٩٣٨٩	٠,٤٣٠٦١١

[٢٠] تم تقدير هذا الجدول باستخدام الصيغة التالية:

$أ_2$ = ٠,٣٢(١,٠٢٣١)ن وذلك باعتبار أن معدل النمو السنوي لنسبة القطاع الخاص من الناتج الصناعي كان ٢,٣١% خلال فترة ١٩٧٠-١٩٧٩م.

السنة	أ١	أ٢
١٩٩٣	٠,٥٥٩٤٤٢	٠,٤٤٠٥٥٨
١٩٩٤	٠,٥٤٩٢٦٥	٠,٤٥٠٧٣٥
١٩٩٥	٠,٥٣٨٨٥٣	٠,٤٦١١٤٧
١٩٩٦	٠,٥٢٨٢٠١	٠,٤٧١٧٩٩
١٩٩٧	٠,٥١٧٣٠٢	٠,٤٨٢٦٩٨
١٩٩٨	٠,٥٠٦١٥٢	٠,٤٩٣٨٤٨
١٩٩٩	٠,٤٩٤٧٤٤	٠,٥٠٥٢٥٦
٢٠٠٠	٠,٤٨٣٠٧٢	٠,٥١٦٩٢٨
٢٠٠١	٠,٤٧١١٣١	٠,٥٢٨٨٦٩
٢٠٠٢	٠,٤٥٨٩١٤	٠,٥٤١٠٨٦
٢٠٠٣	٠,٤٤٦٤١٥	٠,٥٥٣٥٨٥
٢٠٠٤	٠,٤٣٣٦٢٨	٠,٥٦٦٣٧٢
٢٠٠٥	٠,٤٢٠٥٤٤	٠,٥٧٩٤٥٦
٢٠٠٦	٠,٤٠٧١٥٩	٠,٥٩٢٨٤١
٢٠٠٧	٠,٣٩٣٤٦٤	٠,٦٠٦٥٣٦
٢٠٠٨	٠,٣٧٩٤٥٣	٠,٦٢٠٥٤٧
٢٠٠٩	٠,٣٦٥١١٩	٠,٦٣٤٨٨١
٢٠١٠	٠,٣٥٠٤٥٣	٠,٦٤٩٥٤٧
٢٠١١	٠,٣٣٥٤٤٨	٠,٦٦٤٥٥٢
٢٠١٢	٠,٣٢٠٠٩٧	٠,٦٧٩٩٠٣



شكل (٢)

مسار خصخصة النمو في القطاع الصناعي المصري

أما إذا كانت نقطة بداية برنامج الخصخصة هي عام ١٩٩١ وهو التاريخ الفعلي لهذا البرنامج في مصر، فإن خصخصة القطاع الصناعي بأسلوب *النمو تتطلب* ١٥ سنة *حتى تتم*، *وذلك* بافتراض *أن* هدف الخصخصة هو تبديل المواقع بين القطاعين العام والخاص في بداية ونهاية الفترة.

ففي عام ١٩٩١ كان النصيب النسبي للقطاع الخاص من الناتج الصناعي ٤٢%، وللقطاع العام ٥٨%. ويمكن أن يتم تبادل المواقع بين القطاعين عام ٢٠٠٥ حيث يصبح نصيب القطاع الخاص ٥٨% من الناتج الصناعي، والقطاع العام ٤٢%، ويتضح مما سبق أن خصخصة النمو تأخذ وقتا أطول بكثير من الوقت الذي أرادته الدولة وهو خمس سنوات.

(٣) خصخصة التحويل في مصر:

لقد حدد صانعو السياسة في مصر فترة خمس سنوات لخصخصة التحويل تمتد من ٩٢/٩١ حتى ٩٧/٩٦. وإذا اعتبرنا أن هدف الخصخصة هو تبديل مواقع القطاع الخاص والقطاع العام خلال هذه الفترة بحيث ينخفض نصيب القطاع العام من الناتج الصناعي من ٥٨% إلى ٤٢% ويزداد نصيب القطاع الخاص من ٤٢% إلى ٥٨%، فإن هذا يتطلب زيادة النصيب النسبي للقطاع الخاص بمعدل ٦,٧ سنويا خلال هذه الفترة. ويوضح الجدول (٣) مسار خصخصة التحويل المحقق لهذا الهدف. وبالطبع فإن مثل هذه الخصخصة إذا ما تمت كما هو مخطط لها فمن المتوقع أن تمارس عددا من الآثار التنموية نحاول تحديدها فيما يلي:

(أ) أثر الخصخصة على الإنتاجية:

لقد أوضحنا سابقا أنه من المتوقع أن تؤدي الخصخصة إلى زيادة الإنتاجية في وحدات القطاع العام الخاضعة للخصخصة. ومن الصعب علينا اتباع مدخل السلاسل الزمنية في تحديد أثر الخصخصة على الإنتاجية في مصر ذلك لأن الفترة التي تمت ممارسة الخصخصة فيها قصيرة نسبيا ولا تتوافر بيانات عن الإنتاجية قبل وبعد الخصخصة خلالها. ولذا فسوف نلجأ لمدخل البيانات القطاعية. والبيانات المتاحة في هذا الصدد هي عن ربحية عينة من شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص المناظرة. ومن المعروف أن شركات القطاع العام يحقق بعضها ربحا ويحقق البعض الآخر خسارة، ويحدث نفس الشيء في شركات القطاع الخاص. غير أن نسبة الربح إلى الخسارة في حالة القطاع الخاص أكبر منها في حالة القطاع العام وهو ما يشير إلى تدني

أداء وحدات القطاع العام عن وحدات القطـــاع الخـــاص. ويوضـــح الجـــدول (٤) نسب الأرباح إلى الخسائر في عـــدد مـــن الأنشـــطة والقطاعـــات فـــي مصر وهي تعبر عن المقدرة على تحقيق الربـــح فـــي كـــل مـــن القطـــاعين العام والخـــاص.

جدول (٣)

مسار خصخصة التحويل للقطاع الصناعي المصري

السنة	أ١ %	أ٢ %
١٩٩١	٠,٥٨٠٠٠٠	٠,٤٢٠٠٠٠
١٩٩٢	٠,٥٥١٨٦٠	٠,٤٤٨١٤٠
١٩٩٣	٠,٥٢١٨٣٥	٠,٤٧٨١٦٥
١٩٩٤	٠,٤٨٩٧٩٨	٠,٥١٠٢٠٢
١٩٩٥	٠,٤٥٥٦١٤	٠,٥٤٤٣٨٦
١٩٩٦	٠,٤١٩١٤٠	٠,٥٨٠٨٦٠

ومن الواضح بـــالجدول (٤) أن نســبة الأربـــاح إلـــى الخســـائر فـــي القطاع الخاص أكبر منها في القطاع العام. وســـوف نحـــاول اســـتخدام هـــذه النسب في تحديد الفرق بين الإنتاجية في القطـــاع الخـــاص والقطـــاع العـــام، وذلك وفقا للصيغة التاليـــة:

$$\frac{\text{الإنتاجية المتوسطة في القطاع الخاص الصناعي}}{\text{الإنتاجية المتوسطة في القطاع العام الصناعي}} = \frac{\text{نسبة الأرباح/الخسائر في القطاع الخاص الصناعي}}{\text{نسبة الأرباح/الخسائر في القطاع العام الصناعي}}$$

ومن بيانات الجدول (٤) يتضـــح أن:

$$\frac{ج_2}{ج_1} = \frac{١,٢}{٠,٨٢} = ١,٥ \text{ تقريبا} \qquad (١٧)$$

وهذا يعني أن الإنتاجية بالقطاع الخاص الصناعي أعلى من نظيرتها بالقطاع العام بنسبة ٥٠% تقريبا.

جدول (٤)

نسب الأرباح إلى الخسائر في القطاعين العام والخاص في مصر ١٩٨٥م

النشاط	عدد الشركات	قطاع عام	قطاع خاص	كلي
الزراعة والبناء	٢٠	٠,٣٧	٢,٢٢	٠,٧١
الصناعة	٣٠	٠,٨٢	١,٢	١,٠٠
المال والخدمات	١١٠	٠,٩٤	٤,٥٧	١,٩٧

Source: Abdel-Rahman, Helmy, op. cit, p. 162.

ويوضح الجدول (٥) تقدير متوسط الإنتاجية بأسعار ١٩٨٧/١٩٨٦ في قطاع الصناعة والتعدين خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٠.

ومن الملاحظ أن متوسط الإنتاجية الحقيقية المقدر يتزايد عبر الزمن بما يعكس تأثيرات التغير التكنولوجي والتغير في البيئة الاقتصادية التي تصاحب الخصخصة بوجه عام. وفي محاولة لتقدير متوسط الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام فإننا سوف ننظر للمتوسط

العام للإنتاجية كمتوسط مرجح لمتوسط الإنتاجية في كل من القطاعين.

أي أن:

$$جـ = أ_1 جـ_1 + أ_2 جـ_2 \qquad (١٨)$$

حيث:

جـ = متوسط الإنتاجية في قطاع الصناعة والتعدين بجنيهات ١٩٨٧/٨٦.

$جـ_1$، $جـ_2$ = متوسط الإنتاجية في القطاع العام والقطاع الخاص على التوالي.

$أ_1$، $أ_2$ = الوزن النسبي للقطاع العام والقطاع الخاص في الناتج الصناعي على التوالي.

جدول (٥)

ناتج قطاع الصناعة والتعدين في مصر (ج) بالمليون جنيه
بأسعار ١٩٨٧/٨٦، وإجمالي العمالة بالقطاع (ع)،
ومتوسط الإنتاجية (جـ) بالأسعار الثابتة (١٩٨٦-٢٠٠٠)

السنة	(ج)	(ع)	(جـ)
١٩٨٦	٦٩٣٣,١٠٠	١٧٥٩٨٠٠	٣٩٣٩,٧٠٩
١٩٨٧	٧٤٥٣,١٠٠	١٨٤٠٠٠٠	٤٠٥٠,٥٩٨
١٩٨٨	٧٩٨٥,٧٠٠	١٨٠٤٦٠٠	٤٤٢٥,١٩١
١٩٨٩	٨٥٦٤,٠٠٠	١٨٨١٦٠٠	٤٥٥١,٤٤٠
١٩٩٠	٩١٩٥,٠٠٠	١٩٧١١٠٠	٤٦٦٤,٩٠٨
١٩٩١	٩٨٦٣,٦٤٨	٢٠٨٥١٠٠	٤٧٣٠,٥٤٠

السنة	(ج)	(ع)	(جـ)
١٩٩٢	١٠٥٨٢,٧٠	٢١٥٠٣١٨	٤٩٢١,٤٥٦
١٩٩٣	١١٣٥٤,١٦	٢٢٣٣٨٥٨	٥٠٨٢,٧٥٨
١٩٩٤	١٢١٨١,٨٧	٢٣٢٠٦٤٤	٥٢٤٩,٣٥١
١٩٩٥	١٣٠٦٩,٩٢	٢٤١٠٧٩٩	٥٤٢١,٤٠٤
١٩٩٦	١٤٠٢٢,٦٩	٢٥٠٤٤٥٩	٥٥٩٩,٠٩١
١٩٩٧	١٥٠٤٤,٩٣	٢٦٠١٧٥٨	٥٧٨٢,٦٠٢
١٩٩٨	١٦١٤١,٦٩	٢٧٠٢٨٣٥	٥٩٧٢,١٣١
١٩٩٩	١٧٣١٨,٤١	٢٨٠٧٨٤٠	٦١٦٧,٨٧٦
٢٠٠٠	١٨٥٨٠,٩٠	٢٩١٦٩٢٦	٦٣٧٠,٠٢٧

- تم تقدير ناتج قطاع الصناعة والتعدين على أساس معدل نمو فعلي سنوي = ٧,٠٤% خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠. كما تم تقدير العمالة على أساس معدل نمو فعلي ٣,٨% سنويا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩١. أما متوسط الإنتاجية (جـ) فهو يساوي (ج ÷ ع).

- المصدر: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العددان الأول والثاني ١٩٩٠ ص ١٢١، ١٢٤.

- معادلة تقدير الناتج: لو ج = ٨,٨ + ٠,٧٠٤ ز، ر^{٢} = ٠,٩٩

- معادلة تقدير العمالة: لو ع = ١٤ + ٠,٠٣٨ ز، ر^{٢} = ٠,٩٧

ومن الصيغة (١٧) نجـــد أن:

$$جـ_{٢} = ١,٥\ جـ_{١} \qquad (١٩)$$

وبالتعويض من (١٩) في (١٨) مع اعتبار أ$_{٢}$ = (١ – أ$_{١}$) نحصل على:

جـ = أ$_{١}$ جـ$_{١}$ + ١,٥(١ – أ$_{١}$) جـ$_{١}$

∴ جـ = أ$_{١}$ جـ$_{١}$ + ١,٥جـ$_{١}$ – ١,٥أ$_{١}$ جـ$_{١}$

∴ جـ = جـ$_{١}$(١,٥ – ٠,٥أ$_{١}$)

∴ جـ$_{١}$ = جـ / (١,٥ – ٠,٥أ$_{١}$) (٢٠)

وباستخدام الصيغتين (١٩)، (٢٠) نحصل على تقدير لمتوسط الإنتاجية في القطاعين العام والخاص كما بالجدول (٦).

جدول (٦)

تقدير متوسط الإنتاجية في القطاعين العام والخاص الصناعي في مصر بجنيهات ١٩٨٧/٨٦

السنة	(جـ)	(جـ$_{١}$)	(جـ$_{٢}$)
١٩٨٦	٣٩٣٩,٧٠٩	٣٣١٦,٩٩٢	٤٩٧٥,٤٨٨
١٩٨٧	٤٠٥٠,٥٩٨	٣٣٩٧,٩٤٦	٥٠٩٦,٩١٩
١٩٨٨	٤٤٢٥,١٩١	٣٦٨٩,٤١٩	٥٥٤٧,٦٢٨
١٩٨٩	٤٥٥١,٤٤٦	٣٧٨٩,٥٦٠	٥٦٨٤,٣٤٠
١٩٩٠	٤٦٦٤,٩٠٨	٣٨٦٩,٠٦٩	٥٨٠٣,٦٠٤
١٩٩١	٤٧٣٠,٥٤٠	٣٩٠٨,١٠٣	٥٨٦٢,١٥٤

السنة	(جـ)	(جـ1)	(جـ2)
١٩٩٢	٤٩٢١,٤٥٦	٤٠٤٩,٥٦٣	٦٠٧٤,٣٤٥
١٩٩٣	٥٠٨٢,٧٥٨	٤١٦٥,٢٤٢	٦٢٤٧,٨٦٣
١٩٩٤	٥٢٤٩,٣٥١	٤٢٨٣,٨٩٩	٦٤٢٥,٨٤٩
١٩٩٥	٥٤٢١,٤٠٤	٤٤٠٥,٥٩٢	٦٦٠٨,٣٨٨
١٩٩٦	٥٥٩٩,٠٩١	٤٥٣٠,٣٧٧	٦٧٩٥,٥٥٦
١٩٩٧	٥٧٨٢,٦٠٢	٤٦٥٨,٣٢١	٦٩٨٧,٤٨١
١٩٩٨	٥٩٧٢,١٣١	٤٧٨٩,٤٩١	٧١٨٤,٢٣٧
١٩٩٩	٦١٦٧,٨٧٦	٤٩٢٣,٩٤٩	٧٣٨٥,٩٢٣
٢٠٠٠	٦٣٧٠,٠٢٧	٥٠٦١,٧٤٨	٧٥٩٢,٦٢١

وبتطبيق الصيغة (٧) على بيانات الجدول (٤، ٥) نحصل على الزيادة في الناتج الراجعة لتحسن الإنتاجية نتيجة للخصخصة وذلك كما بالجدول (٧).

ومن الواضح أن مكاسب الخصخصة المقدر تحققها نتيجة لتحسن الإنتاجية في القطاع الصناعي تتردد بين ١٤٩ مليون جنيه سنويا و ٢٥٦ مليون جنيه بالأسعار الثابتة إذا ما تم برنامج الخصخصة كما هو مفترض.

جدول (٧)

الزيادة السنوية في الناتج الصناعي الراجعة لتحسن الإنتاجية نتيجة للخصخصة بالمليون جنيه (أسعار ٨٦/١٩٨٧)

مشاهدة	Δج١
١٩٩١	NA
١٩٩٢	١٤٨,٨٩٨٦
١٩٩٣	١٧٠,٤٥٦٦
١٩٩٤	١٩٥,١٣٥٨
١٩٩٥	٢٢٣,٣٨٨٢
١٩٩٦	٢٥٥,٧٣٠٩

(ب) أثر الخصخصة على العمالة في القطاع الصناعي المصري:

لقد أوضحنا سابقا أن الخصخصة من الممكن أن يترتب عليها نوعان من الآثار على العمالة أحدهما سالب والآخر موجب. أما عن الأثر السالب والذي يتمثل في زيادة البطالة السافرة فيمكن حسابه باستخدام الصيغة (٨) من خلال الجداول (٣-٥)، كما يتضح بالجدول (٨).

ومن الواضح أن تقدير الأعداد المحولة من بطالة مقنعة إلى بطالة سافرة في حالة خصخصة القطاع الصناعي تتردد بين ٢٤,٥ ألف عامل و ٣٧,٦ ألف عامل سنويا، وهي تمثل نسبة تتردد بين ١,١% و ١,٥% من عمالة قطاع الصناعة والتعدين.

وفيما يتعلق بالأثر الإيجابي للخصخصة على العمالة وهو أثر طويل الأجل فيمكن تقديره باستخدام الصيغة (٩).

جدول (٨)

تقدير البطالة السافرة نتيجة للخصخصة

بالقطاع الصناعي

مشاهدة	Δع،	نسبة من عمالة القطاع الصناعي
١٩٩١	NA	—
١٩٩٢	٢٤٥١٢,٧١	%١,١
١٩٩٣	٢٧٢٨٢,٣٧	%١,٢
١٩٩٤	٣٠٣٦٧,٣٢	%١,٣
١٩٩٥	٣٣٨٠٣,٧٤	%١,٤
١٩٩٦	٣٧٦٣٢,٠٣	%١,٥

ويلاحظ في هذا الصدد أن القيمة الدفترية لأصول القطاع العام قدرت بحوالي ٨٤,٢ مليون جنيه*.

وإذا افترضنا أن نصيب قطاع الصناعة والتعدين من هذه القيمة يساوي النسبة التي يحتلها من الناتج الإجمالي وهي تبلغ ١٨% تقريبا[٢٢]،

* القيمة الدفترية = (رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) - (الخسائر المرحلة) - الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل.

[22]Abdel-Rahman, Helmy, op. cit, p. 166-167.

فإن القيمة الدفترية لأصول قطاع الصناعة والتعدين العام تساوي ١٥,٢ بليون جنيه تقريبا.

ومن ثم فإن برنامج الخصخصة الذي يهدف لتخفيض نصيب القطاع العام من الناتج الصناعي من ٥٨% عام ١٩٩١ إلى ٤٢% عام ١٩٩٧/٩٦ يتطلب تخفيض الأصول المملوكة للقطاع العام إلى قيمة دفترية تساوي:

$$= \frac{١٥,٢ \times ٠,٤٢}{٠,٥٨} = \text{١١ مليار جنيه}$$

وهذا يعني بيع أصول قيمتها الدفترية = ١٥,٢ – ١١ = ٤,٢ مليار جنيه.

وإذا أخذنا تعاملات البورصة عام ١٩٩٢/٩١ كأساس للحصول على القيمة السوقية للأصول المباعة فسوف نجد أن[٢٢]:

$$\frac{\text{القيمة السوقية للأسهم المباعة في البورصة بالجنيه}}{\text{القيمة الأسمية المباعة بالجنيه}} = \frac{٢٣٥,١٤١}{١١٣,٢٨٠} = ٢,٠٨$$

∴القيمة السوقية المقدرة لأصول القطاع العام الصناعي المباعة =

٤,٢ × ٢,٠٨ = ٨,٧٤ بليون جنيه

وحيث أن برنامج الخصخصة موزع على ٥ سنوات فإن المبلغ المحقق سنويا من بيع أصول القطاع الصناعي العام ($ت_ز$) في المتوسط يساوي:

---

[٢٢] البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث ١٩٩٣، ٢٥٢.

$ت_{ز}$ = ٨,٧٤ ÷ ٥ = ١,٧٤٨ بليـون جنيـه

ويوضح الجـدول (٩) البيانـات اللازمـة لحسـاب متوسـط التكلفـة الاستثمارية لخلق وظيفة في مجال الصناعـة والتعديـن.

جدول (٩)

الاستثمار الثابت والزيادة في العمالة

بقطاع الصناعة والتعدين في مصر

السنة	الاستثمار الثابت بالمليون جنيه	الزيادة في العمالة بالألف
١٩٨٩/٨٨	٣١٧٧,٤	٧٧
١٩٩٠/٨٩	٤٢٢٨,٨	٨٩,٥
١٩٩١/٩٠	٤٥١٥,٤	—
متوسط	٣٩٧٣,٨٧	٨٣,٢٥

المصـدر: البنـك الأهلـي المصـري النشـرة العـدد ١، ٢، ١٩٩٠، ص ١٢١، ٢٦١.

ومن ثم فـإن:

متوسط التكلفة الاستثمارية لخلق وظيفة كقيمـة حقيقيـة = $\frac{\text{الاستثمار الثابت}}{\text{الزيادة في العمالة}}$

$ق_{ز}$ = $\frac{\text{٣٩٧٣,٨٧ مليون}}{\text{٨٣,٢٥ ألف}}$ = ٤٧,٧٣ ألف جنيه

∴ عدد الوظائف المتوقع توليدها نتيجة لإعادة استثمار أموال خصخصة القطاع العام الصناعي سنويا تساوي:

$$\Delta ع_2 = \frac{\text{١,٧٤٨ بليون جنيه}}{\text{٤٧,٧٣ ألف جنيه}} = \text{٣٦,٦٢ ألف جنيه}$$

وباستخدام المعادلة (١٠) في تقدير الأثر الصافي للخصخصة على العمالة نحصل على النتائج الموضحة بالجدول (١٠).

جدول (١٠)

الأثر الصافي للخصخصة على العمالة

في قطاع الصناعة والتعدين (ألف)

السنة	($\Delta ع_2$) العمالة المتولدة	($\Delta ع_1$) البطالة السافرة	$\Delta ع = \Delta ع_2 - \Delta ع_1$ الأثر الصافي على العمالة
١٩٩٢	٣٦,٦٢	٢٤,٥	١٢,١٢
١٩٩٣	٣٦,٦٢	٢٧,٣	٩,٣٢
١٩٩٤	٣٦,٦٢	٣٠,٤	٦,٢٢
١٩٩٥	٣٦,٦٢	٣٣,٨	٢,٨٢
١٩٩٦	٣٦,٦٢	٣٧,٦	-٠,٩٨
إجمالي	١٨٣,١	١٥٣,٦	٢٩,٥

ومن الواضح أن تنفيذ برنامج الخصخصة من المتوقع أن يكون له أثر إيجابي صاف على العمالة يبلغ مقداره ٢٩,٥ ألف وظيفة خلال

فترة الخصخصة ككل وإن كان من الممكن أن يختلف تأثيره من سنة لأخرى فيكون موجبا في بعض السنوات وسالبا في بعض السنوات الأخرى.

(جـ) أثر الخصخصة على النمو:

تؤدي الخصخصة إلى زيادة الناتج الكلي لسببين الأول هو زيادة الإنتاجية وقد حددناه في الجدول (٧)، والثاني هو إقامة مشروعات جديدة بأموال بيع الأصول. ويمكن حساب الأثر الثاني باستخدام المعادلة (١١) كما بالعمود (٢) بالجدول (١١). وبجمع الأثرين نحصل على أثر الخصخصة على الناتج الكلي كما هو موضح بالجدول (١١).

جدول (١١)

أثر الخصخصة على الناتج الصناعي (مليون جنيه بأسعار ٨٦/٨٧)

السنة	(Δج١) زيادة الناتج لتحسين الإنتاجية	(Δج٢) زيادة الناتج لاستثمار الأموال	Δج=Δج١+Δج٢ الزيادة الكلية	نسبة من الناتج الصناعي
١٩٩٢	١٤٨,٩	٢٢٢,٤	٣٧١,٣	%٣,٥
١٩٩٣	١٧٠,٥	٢٢٨,٨	٣٩٩,٣	%٣,٥
١٩٩٤	١٩٥,١٤	٢٣٥,٣	٤٣٠,٤	%٣,٥
١٩٩٥	٢٢٣,٤٠	٢٤٢,٠	٤٦٥,٤	%٣,٦
١٩٩٦	٢٥٥,٧٣	٢٤٨,٩	٥٠٤,٦	%٣,٦
إجمالي	٩٩٣,٦٧	١١٧٧,٤	٢١٧١,٠٧	%٣,٥

ويوضح الجدول (١١) أن الخصخصة يمكن أن تساهم بزيادة سنوية في الناتج الصناعي الحقيقي بنسبة تصل إلى ٣,٥% تقريبا.

(د) الأثر الهيكلي للخصخصة:

لقد اتضح من قبل أن خصخصة القطاع الصناعي تــؤدي إلــى تغــير هيكل الناتج في صالح القطـــاع الخــاص، حيــث مــن الممكــن أن يــترتب عليها زيــادة نصيبــه النســبي مــن ٤٢% عــام ١٩٩١ إلــى ٥٨% عــام ١٩٩٦ إذا ما تم برنامج الخصخصة كمــا هــو مخطــط لــه. ومــن ناحيــة أخرى تؤدي الخصخصة إلى تغــــير هيكــل العمالــة فــي صــالح القطــاع الخاص أيضا كما يوضـــح الجــدول (١٢).

جدول (١٢)

أثر الخصخصة على هيكل العمالة

مشاهدة	عمالة القطاع العام (ع١)	عمالة القطاع الخاص (ع٢)	عمالة القطاع الصناعي (ع)	نسبة القطاع العام (ب١)	نسبة القطاع الخاص (ب٢)
١٩٩١	١٣٧٨٤٠٩	٧٠٦٦٩١,٢	٢٠٨٥١٠٠	٠,٦٦١٠٧٦	٠,٣٣٨٩٢٤
١٩٩٢	١٣٦٩٥٧٠	٧٨٠٧٤٧,٨	٢١٥٠٣١٨	٠,٦٣٦٩١٥	٠,٣٦٣٠٨٥
١٩٩٣	١٣٦٤٨٩٤	٨٦٨٩٦٣,٨	٢٢٣٣٨٥٨	٠,٦١١٠٠٣	٠,٣٨٨٩٩٧
١٩٩٤	١٣٥٣٤٢٢	٩٦٧٢٢١,٦	٢٣٢٠٦٤٤	٠,٥٨٣٢١٠	٠,٤١٦٧٩٠
١٩٩٥	١٣٣٤١٥٢	١٠٧٦٦٧٤	٢٤١٠٧٧٩	٠,٥٥٣٣٩٥	٠,٤٤٦٦٠٥
١٩٩٦	١٣٠٥٨٥١	١١٩٨٦٠٨	٢٥٠٤٤٥٩	٠,٥٢١٤١٠	٠,٤٧٨٥٩٠

- تم الحصول على ع٢ من خارج قسمة نـــاتج القطــاع الخــاص إلــى الإنتاجية المتوســطة:

و ع١ = ع – ع٢

ومن الواضح بالجدول (١٢) أن نسبة القطاع الخاص من العمالة الصناعية بالقطاع الرسمي من المتوقع أن تزداد من ٣٤% تقريبا عام ١٩٩١ إلى ٤٨% عام ١٩٩٦ إذا ما سار برنامج الخصخصة كما هو مخطط له.

(٤) خلاصة:

يمكن استخلاص عدد من النتائج بصدد الآثار التنموية للخصخصة فيما يلي:

١- يترتب على الخصخصة تحسن الإنتاجية بنسبة تختلف من صناعة إلى صناعة ومن قطاع إلى قطاع ومن بلد إلى آخر، وفقا للظروف المحيطة. وبالنسبة لمصر من المتوقع أن يترتب على خصخصة القطاع الصناعي العام تحسن الإنتاجية فيه بنسبة ٥٠% على الأقل.

٢- تمارس الخصخصة أثارا مختلفة على العمالة بعضها إيجابي وبعضها سلبي. فهي من ناحية يترتب عليها الاستغناء عن العمالة الزائدة بالقطاع العام الأمر الذي يترتب عليه تحويل البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة. وتقدر الأعداد المحولة من بطالة مقنعة إلى بطالة سافرة في حالة خصخصة القطاع العام الصناعي المصري بحوالي ١٥٣,٥ ألف عامل خلال فترة خمس سنوات وذلك إذا ما تم تنفيذ برنامج الخصخصة كما هو مفترض. ويتردد العدد السنوي بين ٢٤,٥ ألف و ٣٧,٦ ألف بنسبة تتردد بين ١,١% و ١,٥% من العمالة بقطاع الصناعة والتعدين.

٣- ومن ناحية أخرى يترتب على استثمار الأموال المحررة من بيع أصول القطاع العام في إقامة مشروعات جديدة توليد وظائف تستوعب أعدادا من البطالة وهو ما يعد أثرا إيجابيا للخصخصة على العمالة. وبالنسبة لأثر خصخصة قطاع الصناعة والتعدين في مصر في هذا الصدد من المقدر أن تساعد على توليد ١٨٣ ألف وظيفة بواقع ٣٦,٦٢ ألف سنويا إذا ما تم برنامج الخصخصة كما هو مفترض. وهذا يعني أن برنامج خصخصة قطاع الصناعة والتعدين من الممكن أن يمارس أثرا إيجابيا صافيا على العمالة يقدر بحوالي ٢٩,٥ ألف وظيفة بعد تعويضه للبطالة التي يتسبب فيها خلال فترة البرنامج.

٤- تساعد الخصخصة على زيادة النمو الاقتصادي لسببين: أحدهما زيادة الإنتاجية والآخر زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال إقامة مشروعات جديدة بأموال الخصخصة. وقد أثبتنا أن الخصخصة يمكنها زيادة الناتج الصناعي في مصر بنسبة تبلغ ٣,٥% سنويا وفقا لأقل التقديرات.

٥- تؤدي الخصخصة إلى تغير هيكلي في الاقتصاد القومي يتمثل في إعادة توزيع الناتج المحلي والعمالة في صالح القطاع الخاص وفي غير صالح القطاع العام. وقد أوضحنا أنه إذا كان الهدف من برنامج الخصخصة هو تبديل مواقع القطاعين الخاص والعام، فإنه يترتب عليها زيادة نصيب القطاع الخاص من ٤٢% إلى ٥٨% من الناتج الصناعي، وزيادة نصيبه من العمالة من ٣٤% إلى ٤٨% في القطاع الصناعي الرسمي.

٦- نخلص مما سبق إلى أن الخصخصة تمارس آثار إيجابية على الإنتاجية والعمالة والنمو.

٧- يتعين أن ننظر إلى النتائج التي توصلنا إليها على أنها تقريبية، ولا تصف الواقع بصورة كاملة، وذلك لعوامل منها:

(أ) أن الاعتبارات السياسية والاجتماعية كثيرا ما تبطئ أثر العوامل الاقتصادية. فعلى سبيل المثال قد تبطئ العوامل الاجتماعية والسياسية عملية تحويل البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة والتي هي من الآثار المتوقعة للخصخصة.

(ب) قد يؤدي ضعف الهياكل التنظيمية والمؤسسية إلى تقليل سرعة تحول الاقتصاد في اتجاه الخصخصة. فعلى سبيل المثال يؤدي ضعف مستوى البورصات والبنوك كمؤسسات مالية إلى صعوبات في إجراء تقييم وحدات القطاع العام وفي نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص.

(جـ) فضلا عما يؤدي إليه عدم دقة البيانات وعدم توافرها من انخفاض في دقة النتائج.

الفصل الخامس

دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق

١- مقدمة

لقد بدأت عديد من دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية أو الاشتراكية سابقاً في إعادة تقسيم الأدوار بين الحكومة والسوق فيما يتعلق بإدارة الشئون الاقتصادية. والاتجاه السائد في وقتنا الحاضر هو محاولة زيادة الدور الذي يضطلع به السوق في توجيه الموارد وتقليل الدور الذي تقوم به الحكومة. ويرجع هذا للاعتقاد بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في تخصيص الموارد وتحقيق النمو. وفي ظل موجة العولمة Globalization التي بدأت تجتاح العالم، خاصة منذ انتهاء دورة أوروجواي للجات GATT في ١٩٩٤، لم يعد هناك خيار كبير أمام العديد من الدول في ألا تسلك هذا الطريق. ولقد أصبح السؤال المطروح الآن: ما هو الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة في ظل اقتصاديات السوق. ويقع الفصل في خمسة أقسام:

١- المقدمة

٢- وظائف الدولة في ظل اقتصاديات السوق.

٣- تقييم الأداء الحكومي في ظل اقتصاديات السوق.

٤- الإصلاح الحكومي.

٥- خلاصة.

٢- وظائف الدولة في ظل اقتصاديات السوق

يوجد هناك اتجاه في الأدب الاقتصادي لحصر دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق في علاج مظاهر عدم كمال السوق Market Imperfections أو ما يسمى مظاهر فشل السوق Market Failures. وتتمثل هذه المظاهر في[1]:

(١) ظهور منشآت أو تكتلات احتكارية تسيطر على الأسعار وتجعلها تنحرف عن التكلفة الحدية ، الأمر الذي يترتب عليه عدم تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.

(٢) ظهور ما يسمى بالآثار الجانبية Externalities لبعض الأنشطة الاقتصادية والتي لا يقوى السوق على أن يعكسها في أسعار السلع المتولدة عن هذه الأنشطة ، الأمر الذي يترتب عليه سوء تخصيص الموارد. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تلوث البيئة.

(٣) وجود ما يسمى بالسلع العامة Public goods ، وهي سلع لا يقوى السوق الحر على إشباع الحاجة إليها بالقدر المطلوب ، مثل الدفاع.

(٤) وجود ما يسمى بالسلع أو الخدمات ذات الاستحقاق Merit Goods وهي خدمات ذات أهمية كبيرة من وجهة نظر المجتمع مثل

---

[1]Ingham, Barbara, Economics and Development, London: McGraw - Hill Book Company, 1995, pp. 138 - 139

التعليم والصحة، وتركها للسوق يؤدي لإشباعها بالنسبة للقادرين ، دون الفقراء، خاصة الأطفال غير القادرين [٢].

(٥) تعرض اقتصاد السوق لتقلبات اقتصادية دورية يصاحبها مشاكل عدم الاستقرار والتي تتمثل في البطالة والتضخم والنمو غير المستقر.

(٦) عدم مقدرة السوق على تحقيق عدالة توزيع الدخل نظرا لتأثر هذا التوزيع بالندرة النسبية لعوامل الإنتاج ، والممارسات الاحتكارية في الأسواق ، وهيكل توزيع الثروة ، وكلها عوامل ربما لا يمكن للسوق الحر أن يؤثر فيها في الأجل القصير.

(٧) عدم توافر المعلومات بطريقة متماثلة لجميع الأطراف العاملة في السوق Asymmetric Information. ومن المعروف أن الحصول على المعلومات يقتضي تحمل تكلفة ، وليس كل الأطراف قادرين على دفع هذه التكلفة ، الأمر الذي يؤدي لحصول البعض على المعلومات وعدم حصول البعض الآخر عليها ، مما يترتب عليه سوء تخصيص الموارد.

(٨) قضاء المنافسة على الصناعات الناشئة Infant industries قبل وصولها إلى مرحلة النضج ، خاصة في البلاد النامية.

---

[2]Baily, M. Neil & Friedman, Philip, Macroeconomics, Financial Markets, and International sector, Boston: IRWIN, 1991, PP. 138 - 139

ولقد أضاف البنك الدولي وظيفة أخري لحكومات الدول النامية التي تتجه للخصخصة وهي تهيئة البيئة الاقتصادية وجعلها أكثر تنافسية حتى يمكن أن تحفز النمو.

وسوف نركز في هذا القسم على عدد محدد من أدوار الحكومة في ظل اقتصاديات السوق تتمثل في:

(١) دور الحكومة في النمو الاقتصادي.

(٢) دور الحكومة في توزيع الدخل.

(٣) دور الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(٤) دور الحكومة في محاربة الاحتكار.

(٥) دور الحكومة في حماية البيئة.

(٦) دور الحكومة في حماية الصناعات الناشئة.

(٧) دور الحكومة في حماية الطفل.

(٨) دور الحكومة في تقديم السلع العامة.

(١) دور الحكومة في النمو الاقتصادي:

تقرر النظرية النيوكلاسيكية للنمو أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال نمو عناصر الإنتاج ممثلة في العمل ورأس المال والتكنولوجيا. كما أن السوق الحر قادر على توجيه هذه العناصر لاستخداماتها المثلي دون تدخل من قبل الحكومة. وبالرغم من وجود بعض جوانب عدم الكمال في السوق الحر إلا أن هذا لا يبرر تدخل الحكومة لإزالة مظاهر عدم الكمال في كل الحالات. وإنما يتعين مقارنة تكاليف التدخل الحكومي أولاً مع المنافع

المحققة من إزالة مظاهر عـــدم الكمـــال قبـــل أن نقـــرر جـــدوى التدخـــل الحكومي. وإذا اتضح جدوى هذا التدخل يتعيـــن أن يـــأتي هـــذا مـــن خـــلال ميكانيكية السوق أيضاً عن طريق منح دعـــم أو فـــرض ضـــــريبية[٣]

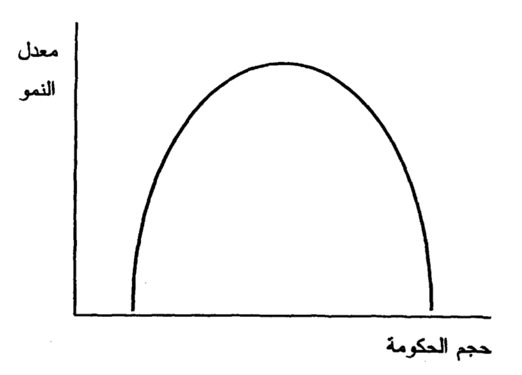
ولقد بدأت بعض النماذج الاقتصادية تدخـــل الخدمـــات العامـــة كـــأحد العناصر المؤثرة في النمو مثـــال ذلـــك "نمـــوذج الســـلع العامـــة للخدمـــات الحكوميـــــة المنتجـــة "The Public-Goods Model of Productive Government Services" ونمـــوذج التكـــدس للخدمـــات الحكوميـــة المنتجـــة "The Congestion Model of Productive Government Services[٤].

ويشـــير هـــذان النموذجـــان إلـــى أن العلاقـــة بيـــن حجـــم الحكومـــة مقاســـاً بنســـبة الإنفـــاق الحكومـــي إلـــى النـــاتج المحلـــــي الإجمـــــالي، ومعـــدل النمـــو الاقتصـــادي هـــي علاقـــة غـــير خطيـــة علـــى النحـــــو الموضـــح بالشـــكل (١). ووفقـــاً لذلـــك عندمـــا يكـــون حجـــم الحكومـــة صغيراً فإن توسع هـــذا الحجـــم يصاحبـــه تزايـــد فـــي معـــدل النمـــو لمـــا يـــؤدي إليـــه مـــن توســـع فـــي البنيـــة الأساســـية. وهنـــاك حـــداً إذا زاد عنه حجـــم الحكومـــة فـــإن التدخـــل الحكومـــي يصاحبـــه انخفـــاض فـــي معـــدل النمـــو. ويرجـــع ذلـــك إلـــى أن التدخـــل الحكومـــي الزائـــد ، يصاحبـــه زيـــادة فـــي التعقيـــدات الروتينيـــة ممـــا يعرقـــل الإنتـــاج. كمـــا يصـــاحب الزيـــادة فـــي الإنفـــاق

[3] Ingham, Barbara, op. cit, pp. 135 - 136.

[4] Barro, Robert & Martin, Xavier, Economic Growth, New York: McGraw- Hill Inc. , 1995, pp. 152 - 161.

الحكومي زيادة في الضرائب وهو ما يقلل من الحافز على العمل ويبطئ من الزيادة في الطلب الكلي وبالتالي يعيق النمو.



شكل (١)

العلاقة بين حجم الحكومة والنمو

بالإضافة إلى ذلك فإنه عند مستويات النشاط المنخفضة لا يكون هناك تزاحم على الخدمات الحكومية ، ولكن بعدما يبلغ النشاط الاقتصادي مستوى معين يبدأ تزاحم المنشآت على الخدمات الحكومية يزداد ، ويؤدي حصول بعض هذه المنشآت على هذه الخدمات إلى مزاحمة المنشآت الأخرى وتأخير حصولها عليها، وبالتالي يتراخى النمو.

ولقد دارت هناك مناقشات حول العلاقة بين نوعية النظام السياسي المتبع والنمو أو التنمية. وكان السؤال المثار هو: هل هناك علاقة بين الديمقراطية والتنمية؟

وللإجابة على هذا السؤال كان لابد من إيجاد معيار لقياس الديمقراطية. وقد قدمت بعض الدراسات معيارا لقياس الديمقراطية يسمى معيار بيت الحرية Freedom House Index[5]. ويعتبر هذا المعيار مقياسا ترتيبيا يتم بناؤه على أساس ما هو متاح من درجات المنافسة والمشاركة وما هو متاح من حريات سياسية ومدنية. وتتراوح قيمته بين الواحد والسبعة. فالقيمة واحد تعني ديمقراطية تامة، والقيمة سبعة تعني ديكتاتورية أو سلطوية كاملة. ومدى القيم ١ - ٢,٥ يعني دولة ديمقراطية، والمدى ٣ - ٥ يعني دولة ديمقراطية جزئيا ،والمدى ٥,٥ - ٧ يعني دولة سلطوية. ومن بين الدول النامية التي اتضح أنها ديمقراطية وفقا لهذا المعيار كوستاريكا ، وبوتسوانا، وأروجواي، والأرجنتين ، وشيلي، والأكوادور ، وجامبيا، وجاميكا، وفنزويلا، وبوليفيا ، والهند ، وناميبيا، وتايلاند.

ولقد اتضح أنه لا توجد هناك علاقة محددة بين الديمقراطية والنمو أو التنمية. فمقياس الديمقراطية في بوتسوانا وإنجلترا كان متماثلا ويساوي ١,٥ ، غير أن شعب بوتسوانا يعاني من الأمية والفقر ويأتي ترتيبه بين دول العالم ١٠٤ وفقا لدليل التنمية

[5] Ingham, Barbara, op. cit, pp. 203 - 205

البشرية، في حين أن إنجلترا يأتي ترتيبها رقم ١٠ بين دول العالم وفقا لدليل التنمية البشرية.

ومن ناحية أخري فبالرغم من أن الهند تصنف على أنها دولة ديمقراطية والصين تصنف على أن حكومتها سلطوية إلا أن أداء التنمية في الصين كان أعلي منه في الهند كما يوضح الجدول (١).

جدول (١)

أداء النمو والتنمية في الصين والهند

المعيار	الفترة	الصين	الهند
دخل الفرد (دولار)	١٩٨٩	٣٣٠	٣٤٠
معدل نمو الدخل الفردي %	١٩٦٥-١٩٨٠	٦,٩	٣,٦
	١٩٨٠-١٩٨٩	٩,٧	٥,٣
معدل النمو الصناعي %	١٩٥٠-١٩٨٠	١٢,١	٥,٥
	١٩٨٠-١٩٨٩	١٢,٦	٦,٩
معدل النمو الزراعي %	١٩٥٠-١٩٨٠	٣,١	٢,٣
	١٩٨٠-١٩٨٩	٦,٣	٢,٩
العمر المتوقع	١٩٩٠	٧٠,١	٥٩,١
معدل محو الأمية بين الكبار %	١٩٨٥	٦٨,٢	٤٤,١
متوسط سنوات التعليم في المدرسة	١٩٨٠	٤,٨	٢,٢

Source: Ingham, Barbara, op.cit. and p. 206.

وفي حقيقة الأمر أن هناك اختلافا في الآراء حول علاقة الديمقراطية بالنمو. فالمنتقدين للديمقراطية يقولون أنها تعرقل النمو في المجتمعات الفقيرة. والسبب في ذلك هو أن حاجة الفقراء للاستهلاك الحالي تكون عاجلة، ومع إعطائهم الحرية فإنهم

يطالبون بمزيد من الاستهلاك للسلع والخدمات ويضغطون في هذا الاتجاه بأصواتهم الانتخابية وبالاتحادات الممثلة لهم. ومع زيادة الاستهلاك يقل الادخار وبالتالي الاستثمار، ويتباطأ النمو. أما الحكومات الديكتاتورية فهي لا تستمع للأصوات المنادية بزيادة الاستهلاك، وتتبع سياسات تمكنها من زيادة الادخار والاستثمار ومن ثم النمو.

ومن ناحية أخري يري المدافعون عن الديمقراطية أن الحكومات الدكتاتورية يتصف أداؤها بعدم الكفاءة حتى ولو كان حازماً، وهو ما يؤدي إلي سوء تخصيص الموارد. ولكن الديمقراطية تساعد علي زيادة كفاءة استخدام الموارد من خلال كشفها لنقاط الضعف في المجتمع أولاً بأول، وتعريتها للفساد.

ولقد فحص أحد الأبحاث ١٨ دراسة تطبيقية أجريت عن العلاقة بين الديمقراطية والنمو خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٩٢. وتوصلت هذه الدراسات إلي ٢١ نتيجة منها ٨ نتائج يؤيدون الديمقراطية، ٨ نتائج يؤيدون الديكتاتورية، و٥ نتائج يوضحون أنه لا يوجد فرق [٦].

ويبدو أن أهم شيء للتنمية هو الاستقرار السياسي. فالحكومة القوية التي يمكنها تحقيق هذا الاستقرار سواء كانت ديمقراطية أو سلطوية يمكنها أن تحقق التنمية إذا أرادت.

---

[6]Przeworski, A & Limongi, F, " Political Regimes and Economic Growth", Journal of Economic Perspectives, Summer 1993, Vol 7, N0 3, P 55 - 60

وتنقسم الأنظمة السلطوية Authoritarian regimes إلى ثلاثة أنواع من وجهة نظر النمو والتنمية:

(أ) نظام سلطوي لخدمة الصفوة Authoritarian State elite enrichment:

ويدور هذا النظام عادة في فلك شخص الحاكم ، ويهدف إلى إغناء الحاكم وحاشيته من الصفوة. ومن أمثلته هايتي في ظل دوليفار، وزائير في ظل موبوتو.

(ب) نظام سلطوي لخدمة النمو Authoritarian growth:

ويقوم هذا النظام على التحالف بين مصالح الصفوة الاقتصادية في المجتمع ومصالح الصفوة السياسية الحاكمة. وهو يحقق نمواً سريعاً ولكن لصالح الصفوة فقط. ومن أمثلته البرازيل تحت الحكم العسكري.

(جـ) نظام سلطوي لخدمة التنمية Authoritarian developmentalist:

وهو نظام توجه فيه الصفوة الحاكمة جهدها لتحقيق التنمية لصالح الطبقات الفقيرة. ومن أمثلته الصين وكوريا الشمالية.

أما الأنظمة الديمقراطية فتنقسم أيضاً إلى ثلاثة أنواع من وجهة نظر النمو والتنمية:

(أ) نظام ديمقراطي لخدمة الصفوة Elite-dominated democracy:

وفي ظل هذا النظام يمارس الصفوة من أصحاب المصالح التجارية والصناعية والزراعية نفوذاً اقتصاديا وسياسياً كبيراً يمنع

من تحسن توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة بدرجة كبيرة ، ويحقق نمواً لصالح الصفوة. ومن الأمثلة على ذلك الهند.

(ب) نظام ديمقراطي شعبي(غير مستقر) Mass-dominated democracy:

وهو نظام لا تسنده صفوة اقتصادية ويتصف بالضعف وعدم الاستقرار ولا يحدث في ظله نمو أو تنمية، ولذا فهو سرعان ما ينهار. ومن الأمثلة علي ذلك شيلي في ظل اللنبي.

(جـ) نظام ديمقراطي ممثل ومستقر Stable, representative democracy:

ويقع هذا النظام بين النظامين السابقين ويتصف بالاستقرار والقوة وهو ما يضمن له الاستمرارية ويمكنه من تحقيق النمو ونشر ثماره بين أفراد الشعب. ومن أمثلته الدول الصناعية ذات الديمقراطيات العريقة.

ومن ناحية أخري تشير بعض الدراسات إلي أن التنمية الاقتصادية تحقق مزيداً من الديمقراطية. فمع حدوث التنمية تقل الفوارق بين الطبقات المختلفة نظراً لأن الرخاء يعم الجميع، ومن ثم يقل الصراع بين الطبقات. كما يتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بحيث يبني قطاع عريض من الطبقة المتوسطة ثروات يخافون عليها ويؤيدون النظام الذي يحترم ملكيتها الخاصة وهو النظام الديمقراطي. وهكذا فإن التنمية الاقتصادية تخلق الجو الملائم للديمقراطية. أما التخلف الاقتصادي فيتنازع الجميع في ظله إما لتوزيع الاتهامات، أو لتوزيع الكعكة المحدودة [٧].

---

[7] Huber, E & Others, "The Impact of Economic Development on Democracy", Journal of Economic Perspective, Summer 1993, Vol. 7, No. 3, P. 83

(٢) دور الحكومة في توزيع الدخل:

تدرك الحكومات عدم مقدرة السوق الحر على إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة ، ولذا فهي تقرر التدخل لتحقيق ذلك. غير أن التدخل الحكومي لتحسين توزيع الدخل يجب ألا يخل بميكانيكية السوق الحر. أي لا يتعين أن يأتي عن طريق وضع حد أقصي لأسعار السلع والخدمات أو وضع حد أدنى للأسعار والأجور، وإنما يجب أن يأتي عن طريق منح الدعم لمستحقيه إما في صورة نقدية أو عينية. وفي الواقع العملي تستخدم حكومات اقتصاد السوق أساليب عديدة لتحقيق الأهداف التوزيعية منها الضرائب التصاعدية والمدفوعات التحويلية، وتقديم برامج رفاهية Welfare Programs لإعانة العاطلين والأطفال والمحرومين، وتقديم الخدمات الاجتماعية بأسعار مدعمة كالتعليم والصحة، ورعاية كبار السن والمعوقين، والتعهد ببرامج التأمينات الاجتماعية التي تقدم معاشات. وعلى سبيل المثال يستحق كل المقيمين الذين ليس لهم مصدر دخل الحصول على مساعدة اجتماعية من الحكومة في ألمانيا. كما أن هناك دعما متاحا لتكملة دخول أصحاب المعاشات ومتلقي منافع البطالة من برامج الرفاهية الذين لا تكفي دخولهم تغطية احتياجاتهم الأساسية. وفي عام ١٩٩٤ بلغ عدد المتلقين لمساعدة اجتماعية في ألمانيا ٢,٥ مليون فرد ، وبلغ متوسط الإعانة للفرد البالغ حوالي ٦٠٠- ٧٠٠ دولار

في الشهر [٨]. ويحصل الأطفال على نسبة تتراوح بين ٥٠ - ٩٠% من تلك التي يحصل عليها الكبار المستحقين لإعانة اجتماعية.

وتعتبر السويد من بين أكبر الدول التي تقدم خدمات للأطفال وكبار السن والمعوقين. فمنذ بداية الستينات والقطاع الحكومي على مستوى المحليات يستحوذ على كل الزيادة في العمالة بالسويد ، هذا في حين ظلت العمالة بالقطاع الخاص والحكومة المركزية ثابتة تقريباً. ويقدر أن العمالة الحكومية من الإناث على مستوى المحليات تضاعفت أربع مرات خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٩٣، وأن العمالة الحكومية من الذكور تضاعفت مرتين خلال نفس الفترة ، ومعظمهم يعملون في برامج اجتماعية. ويمثل الإنفاق الحكومي ٦٠% من الناتج المحلي بالسويد. ومنذ سنوات قليلة وصل المعدل الحدي للضريبة ٧٠% -٧٥% للمواطن المتوسط وإن كان قد انخفض إلى ٦٠ - ٦٥% في الوقت الحالي [٩].

وهناك بعض حكومات اقتصاد السوق تفرض حد أدنى للأجور كوسيلة لتحسين توزيع الدخل مثل السويد والولايات المتحدة وفرنسا [١٠]. ويعتبر هذا إجراءاً مخلاً بميكانيكية السوق.

---

[8]Thimann, Christian, "Germany's Social Assistance Program: The Dilema of Reform ", Finance & Development, Sep. 1996, p. 40

[9]Rosen, Sherwin, " Public Employment and Welfare State in Sweden ", Journal of Economic Literature, June 1996, pp. 729 - 738.

[10]Lindback, Assar, " The Welfare State and The Employment Problem", The American Economic Review, Papers and Proceedings of the 106 Annual Meeting, May 1994, Vol 84, No. 2, P. 71

ولقد أثبتت بعض الدراسات أن مقدرة الحكومة على تحقيق أهداف توزيعية من خلال الضرائب التصاعدية محدودة. وأن هناك مجالاً كبيراً لتحقيق هذه الأهداف من خلال الإنفاق على الخدمات الاجتماعية. ويلاحظ في هذا الصدد أن اعتبارات الكفاءة قد تقتضي قيام القطاع الخاص ببعض هذه الخدمات كالتعليم والرعاية الصحية ،ولكن اعتبارات العدالة تقتضي أن تقدم الحكومة جزءاً يعتد به منها رغم كون نوعية الخدمة المقدمة من قبل الحكومة قد تكون أقل من نوعية الخدمة المقدمة من قبل القطاع الخاص. وحتى إذا قامت الحكومة بتقديم مقادير متساوية من الخدمة الاجتماعية لجميع الأفراد بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي فإن ذلك يزيد من تحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع. ويرجع السبب في ذلك إلي أن الأفراد الذين تزداد دخولهم عن مستوى معين يفضلون ترك الحصول على الخدمة الحكومية ، والحصول عليها من القطاع الخاص لكونها ذات نوعية أفضل. ويؤدي هذا لإتاحة فرصة أكبر لذوي الدخول المنخفضة للاستفادة من الخدمات الحكومية [11].

ويثور الآن جدل كبير حول الآثار الديناميكية طويلة الأجل التي تفرزها برامج الرفاهية المقدمة من قبل الدولة. وتنقسم هذه الآثار إلي نوعين إيجابية وسلبية. أما عن الآثار الإيجابية فهي تتمثل في مساعدة بعض الطبقات على تخفيف حدة الفقر، والمساهمة في تراكم رأس المال البشري وزيادة الإنتاجية من

[11] Boodway, R. & Marchand, M. " The Use of Public Expenditures for Redistributive Purposes", Oxford Economic Papers, Jan 1995, Vol. 47. , No. 1, pp. 45 - 46

خلال رفع المستوى الصحي والتعليمي لبعض الطبقات. كما تعمل على زيادة معدل مساهمة المرأة في العمل. ويؤدي كل ذلك إلى توسيع قاعدة الدخول الخاضعة للضريبة، بالتالي زيادة الموارد المتوافرة لتمويل برامج الرفاهية. بالإضافة إلى أنه يساعد على تخفيض معدل الجريمة.

أما عن الآثار السلبية فهي تتمثل في:

(أ) قد تؤدي برامج الرفاهية التي تهدف إلى تخفيف عبء البطالة إلى زيادة معدل البطالة. فهي تساعد الأفراد العاطلين على المطالبة بأجور أعلي لأنها تحميهم من ضغط الحاجة ، وبالتالي فإنها تساعد على طول فترة بطالتهم. كما أنها تقلل من رغبة الأفراد العاطلين في البحث عن وظيفة، ذلك لأنه بحصول الفرد على وظيفة يفقد إعانة البطالة، كما يخضع دخله للضريبة. ويكون الفرد بذلك قد تعرض لضريبة ضمنية عندما فقد الإعانة، ولضريبة صريحة عندما حصل على دخل من الوظيفة. بالإضافة إلى أن طول فترة البطالة التي تشجع عليها هذه البرامج يؤدي إلى تقليل فرصة الفرد في الحصول على وظيفة نظراً لانخفاض مستوى مهارته وتدريبه مع ابتعاده عن العمل لفترة طويلة [١٢]. وفي ألمانيا زادت نسبة المتلقين للإعانة من الأفراد في سن العمل من ٣٩%

---

[12] Snower, D. , "Converting Unemployment Benefits into Employment Subsidies", The American Economic Review, Papers and Proceedings of the 106 Th Annual Meeting, May 1994, p. 65

عام ١٩٧٢ إلى ٥٦% عام ١٩٩٤ ، كما وصل معدل البطالة إلى ١٠,٦%. ويعتقد أن برامج الرفاهية لها علاقة بذلك [١٣]

(ب) تؤثر برامج الرفاهية على تخصيص الموارد. ولقد بدا هذا الأثر واضحا في حالة السويد. فنظرا للاهتمام الشديد بتقديم الخدمات التعليمية للصغار وخدمات الرعاية الصحية لصغار وكبار السن فقد زادت نسبة مساهمة المرأة في العمالة بدرجة كبيرة لاتفاق هذه البرامج مع طبيعة المرأة. كما أدي التدخل الحكومي على هذا النحو إلى إعادة تخصيص الموارد في صالح الخدمات المنزلية التي تقدم من خلال برامج الرفاهية وفي غير صالح السلع المادية التي يتم إنتاجها في القطاع الخاص. وترتب على ذلك أيضا تحويل جزء كبير من الخدمات التي كانت تؤدى في المنازل بدون مقابل في القطاع غير الرسمي Informal sector إلى خدمات تؤدي بمقابل في القطاع الرسمي. وفي حقيقة الأمر أن نسبة كبيرة من النساء العاملات بالقطاع الحكومي كن يقمن برعاية أطفال النساء اللائى يقمن برعاية آبائهن من كبار السن. أي أن القطاع الحكومي كان يسهل تبادل الخدمات بين النساء حيث يرعى بعض النساء صغار البعض مقابل أن يرعى هذا البعض آبائهن. ولقد بلغ الإنفاق الحكومي السنوي على الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة في السويد مبلغ يتراوح بين ٨٠٠٠-١٠٠٠٠ دولار سنويا عام

---

[13]Thimann, C. , op. cit, p. 40

١٩٩٢/١٩٩١ [١٤]. وقد سادت هنـــاك مقولـــة بـــأن الحكومـــة الســـويدية أممت الأســـرة.

(جـ) قـــد تشـــوه برامـــج الرفاهيـــة العـــادات والتقـــاليد بـــالأجل الطويل. فوفقاً لقانون ساي فـــإن عـــرض المنـــافع المقدمـــة مـــن قبـــل برامج الرفاهية يخلق الطلب عليـــــها. وقـــد تؤجـــل العـــادات والتقـــاليد والأعراف الاجتماعية حدوث مثل هذا الأثر لبعـــــض الوقـــت. ويتضـــح هذا من أن هناك عدداً كبيراً من الأفـــراد لا يتقدمـــون للحصـــول علـــى منافع برامج الرفاهية بالرغم مـــن اســـتحقاقهم لـــها ، ومـــا زال هنـــاك أغلبية من الأفـــراد لا يقدمـــون علـــى التحـــايل للحصـــول علـــى هـــذه المنافع رغم علمـــهم بصعوبـــة ضبطـــهم. كمـــا أن الأغلبيـــة تســـتجيب لدفع ضرائب جديدة لتمويل برامـــج الرفاهيـــة لاقتناعـــهم بأنـــها توجـــه لأغراض نافعة [١٥]. ومن الثابت أن تراجع البعـــض عـــن طلـــب معونـــة اجتماعية رغم استحقاقه لها يرجع لخوفـــه مـــن فقـــدان الكرامـــة، كمـــا يرجع للمرارة التي يشـــعر بـــها عندمـــا يتحـــول مـــن شـــخص عـــامل يعطي إلى شخص عاطل يســـــتعطي.

ولكن الإغداق في المنافع التي تقدمها هـــــذه الـــبرامج المصحـــوب بتزايد في معدلات الضرائب قد يؤدي إلـــى تراجـــع العـــادات والتقـــاليد والأعراف أمام هذا الإغراء في الأجل الطويـــل. ومـــن ثـــم قـــد يـــزداد ميل بعض الأفراد للتقاعد المبكـــر للاســـتفادة مـــن برامـــج الرفاهيـــة ،

---

[14] Rosen, S. , op. cit, p. 735

[15] Lindbeck; A. , " The End of the Middle Way? The Large Welfare States of Europe; Hazardous Welfare State Dynamics", The American Economic Review, Papers and Proceeding of the 107 Th Annuel Meeting, May 1995, pp. 9 - 12.

وقد يزداد ميل بعضهم للتحايل بطرق غير مشروعة للحصول على هذه المنافع، كما قد يسعى البعض للتهرب الضريبي. ومن ثم فإن هناك تخوف من أن تشوه برامج الرفاهية العادات والتقاليد الحميدة لدى الأفراد مما يؤثر سلبيا على حافز العمل.

(د) قد تفضي برامج الرفاهية إلى آثار تعرقل النمو. فمن ناحية يؤدي تزايد الاعتماد على برامج الرفاهية المصحوب بارتفاع في معدلات الضريبة إلى انخفاض رغبة الأفراد في الادخار إما لقلة احتياجهم إليه أو لانخفاض معدل العائد على الادخار بعد الضريبة. ويترتب على ذلك انخفاض معدل الاستثمار مما قد يعرقل النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخري قد يؤدي الدعم الزائد لبعض الخدمات الحكومية إلى سوء استهلاكها ومن ثم تبديد الموارد وهو ما يعرقل النمو. بالإضافة إلى أن ارتفاع معدل الضريبة المصاحب لتزايد الإنفاق على برامج الرفاهية يؤدي إلى انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لوقت الفراغ مما يزيد الطلب عليه ويقلل من الحافز على العمل. وكل هذه العوامل تحقق ما يسمى بخسارة عدم الكفاءة التي تعرقل النمو. ولقد قدر البعض خسارة عدم الكفاءة نتيجة للتدخل الحكومي في الاقتصاد السويدي بنسبة ٥٠% من قيمة الإنفاق الحكومي [١٦].

(هـ) قد تزيد برامج الرفاهية من عدم الاستقرار الاقتصادي في المجتمع. فإذا صاحب الزيادة في الإنفاق على برامج الرفاهية زيادة في عجز الموازنة العامة وبالتالي زيادة في الدين العام ، فإن

---

[16] Rosen, S. , op. cit, p. 733

هذا قد يصاحبه مزيد من الارتفاع في أسعار الفائدة * على السندات الحكومية. وبارتفاع سعر الفائدة قد ينخفض الاستثمار وتظهر هناك موجة انكماشية في المجتمع.

(و) قد تزيد برامج الرفاهية من درجة مخاطرة الاستثمار. فإذا تضخمت برامج الرفاهية وزادت عن حد معين فقد يأتي الوقت الذي لا تستطيع فيه الحكومة الاستمرار في تمويلها ، ومن ثم تتخلى عنها. ولاشك أن هذا يخلق نوعا من عدم الثقة في الحكومة، حيث ماذا يفعل الأفراد الذين بلغوا ٦٠ سنة وكانوا يعتمدون على الخدمات التي تقدمها لهم الحكومة من خلال هذه البرامج؟ ويؤدي عدم الثقة في الحكومة وفي القوانين التي تصدرها إلى إضافة نوع جديد من المخاطرة يسمى بالمخاطرة السياسية. ويترتب على زيادة المخاطرة عرقلة قرارات القطاع الخاص فيما يتعلق بخطط الادخار والاستثمار وغيرها [١٧].

ولقد أجريت بعض الدراسات التطبيقية لاختبار بعض الفروض في هذا الصدد. ومن بين هذه الدراسات واحدة اختبرت أثر فرض حد أدنى للأجور على البطالة في اقتصاديات السوق مستخدمة بيانات عن ثلاثة دول هي الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا خلال فترة ١٥ - ٢٠ سنة الأخيرة. وانتهت هذه الدراسة إلى أن فرض حد أدنى للأجر يترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة

---

* يحدث هذا لأن زيادة الدخل التي تترتب علي زيادة الإنفاق تؤدي لزيادة الطلب النقدي ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة.

[17]Lindbeck, A. , op. cit, p. 14

بين العمال غير المهرة من صغار السن. وربما توضح هذه النتيجة أن هناك علاقة عكسية بين توزيع الدخل والبطالة [١٨].

ولقد اختبرت دراسة تطبيقية أخري أثر برامج الرفاهية على درجة التبعية لدى الأفراد الذين يعتمدون عليها. وبمعنى آخر حاولت هذه الدراسة الإجابة على سؤال محدد: هل تخلق برامج الرفاهية نوعا من التبعية والاتكال بين الأفراد العاطلين الذين يعتمدون عليها ؟ واستخدم الباحث بيانات عن مختلف الفئات العمرية في سن العمل في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٧. واعتمد في دراسته على مقياسين لدرجة الاعتماد هما مقياس الوقت ومقياس الدخل. أما المقياس الأول فهو يتمثل في نسبة الوقت الذي قضاه الفرد في بطالة معتمدا على برامج الرفاهية من الوقت الكلي خلال فترة زمنية محددة (٧سنوات). وبالنسبة لمقياس الدخل فهو يتمثل في نسبة الدخل المتولد من برامج الرفاهية إلى الدخل الكلي للفرد خلال فترة زمنية محددة (٧ سنوات). ولقد استخدم الباحث هذين المقياسين بدلا من مقياس سابق كان يتمثل في عدد المرات التي يعود فيها الفرد لبرامج الرفاهية خلال فترة محددة. وانتهت الدراسة إلى أن درجة الاعتماد أو التبعية للمترددين على برامج الرفاهية في الولايات المتحدة لم

[18] Fitoussi, Jean- Paul, "Wage Distribution and Unemployment" The French Experience", The American Economic Review, Papers and Proceedings of the 106 Th Meeting, May 1994, pp. 59 - 63.

تزداد بدرجة جوهرية عبر الزمـــن. وتخـــالف هــذه النتيجـــة الاعتقـــاد السائد في الكتابات النظرية وبيـــن العامـــة [١٩].

ولقد ظهرت هناك دعوة لتحويل إعانـــــات البطالـــة المقدمـــة مـــن خلال برامج الرفاهية إلى إعانات عمالـــة ولـــو جزئيـــا للقضـــاء علـــى المشاكل الناجمة عن هـــذه الـــبرامج [٢٠]. فالمنشـــآت ترغـــب فـــي دفـــع أجور منخفضة حتى توظف العمالـــة غـــير المـــاهرة، والعمالـــة غـــير الماهرة ترغب في الحصول على أجور مجزيـــة حتـــى تلتحـــق بـــالعمل وتترك برامج الرفاهيـــة. ولحـــل هـــذه المشـــكلة يمكـــن للحكومـــة أن تحول جزءا من إعانة البطالة ليغطي الفـــرق بيـــن مـــا يرغـــب رجـــال الأعمال في دفعه وما يرغـــب العمـــال فـــي الحصـــول عليـــه. وهنـــاك اقتراح بأن يتم الربط طرديا بيـــــن مقـــدار دعـــم العمالـــة الـــذي يقـــدم للمنشآت وبين طول الفترة التي قضاها الفـــــرد فـــي البطالـــة ، وكذلـــك مستوى التدريب الذي تقدمه المنشآت للعمالـــــة غـــير المـــاهرة ومدتـــه. ويمكن أن يقل مقدار الإعانة بعد فـــترة معينـــة عندمـــا تصـــل مـــهارة الفرد إلى المستوى العـــادي.

وتقدم البعض بمقترحات خاصة بكيفيـــــة تحويـــل إعانـــة البطالـــة إلى إعانة عمالة تمثلت فـــي:

(أ) منح إعفاءات ضريبية للعمال غير المـــــهرة أنفســـهم.

---

[19]Gettschalk, P. & Moffitt, R. , " Welfare Dependence: Concepts, Measures, and Trends ", The American Economic Review, Papers and Proceedings of the 106 Th Annual Meeting, May 1994, pp. 38 -42

[20]Phelps, Edmund, " Raising The Employment and Pay of the Working Poor - Low Wage Employment Subsidies Versus the Welfare State ", Ibid, p. 54

(ب) منح إعفاءات ضريبية للشركات التي تستخدم عمال غير مهرة.

(جـ) منح مبلغ ثابت للشركة مقابل كل فرد تقوم بتعيينه من العمالة غير الماهرة.

ولكن يخشى ألا يؤدي الاقتراح الأول لحل مشكلة البطالة لأنه يعود على العامل دون الشركة. كما أن الاقتراح الثاني قد يؤدي إلى محاولة عديد من الشركات القائمة لأن تصنف العمالة الموجودة لديها فعلا على أنها عمالة غير ماهرة وتطالب بناءا على ذلك بإعفاءات ضريبية. بل إن شركات قد تنشأ خصيصا للمتاجرة بهذا القانون.

وقد يكون الاقتراح الثالث هو أكثرها ملائمة حيث تحصل الشركة على مقدار إعانة محدد عن كل فرد توظفه من العمالة غير الماهرة منذ صدور القانون [٢١]. وبالطبع فإن تنفيذ اقتراح مثل هذا سوف يكتنفه عديد من المشاكل خاصة بتعريف العامل غير الماهر ،ومقدار المبلغ الذي تدفعه الدولة، وهل هو ثابت أم متغير ، وطول فترة الدفع، وغيرها.

وتشير بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة تبادلية بين النمو وتوزيع الدخل. فإعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات المتوسطة والفقيرة يزيد من مقدرتهم على الاستثمار في رأس المال البشري وهو ما يصاحبه زيادة في الإنتاجية وبالتالي دفع عجلة النمو. ويمتد أثر الزيادة في الإنتاجية إلى كل طبقات المجتمع. فإذا كانت

---

[21] Fitoussi, Jean - Paul, op. cit, p. 63

الطبقات الفقيرة والمتوسطة تستفيد من التحسن في الإنتاجية عن طريق زيادة دخولهم ، فإن الطبقات الغنية تستفيد باستخدام عمالة ذات إنتاجية أعلى.

ومن ناحية أخري يؤدي النمو في الأجل الطويل إلى زيادة دخول مختلف الطبقات في المجتمع وهو ما يزيد من مقدرة الطبقات الفقيرة والمتوسطة على التعليم والحصول على فرص أكبر في العمل ومن ثم زيادة نصيبهم النسبي من الدخل الكلي [22]

(٣) دور الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تتعرض اقتصاديات السوق الحر لتقلبات اقتصادية بسبب عدم وجود تنسيق بين خطط الإنتاج للمشروعات الخاصة. ومن بين الأدوار المنوطة بالحكومة خاصة في ظل الفكر الكينزي العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة. ويتضمن الاستقرار الاقتصادي أساسا القضاء على مشاكل التضخم والبطالة ، بالإضافة إلى تحقيق استقرار النمو.

وتشير بعض الكتابات إلى أن الكساد العظيم Great Depression الذي استمر خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ثم عاد مرة أخري في صورة ركود حاد Sharp Recession خلال الفترة

---

[22] Perotti, Roberto, "Political Equilibrium Income Distribution, and Growth" the Review of Economic Studies, oct. 1993, pp. 755 - 776.

١٩٣٧-١٩٣٨ كان من أهم عوامل استمراره أنه لم يجرب فيه السياسة المالية بجدية كأحد السياسات الاقتصادية [٢٣].

ويمكن التفرقة بين سياسات الطلب وسياسات العرض اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فيما يلي:

أ - السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تتمثل السياسة المالية في التغيير المخطط للإنفاق الحكومي أو الضرائب بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب. ويتضمن الإنفاق الحكومي عنصرين أولهما مشتريات السلع وثانيهما المدفوعات التحويلية. وبالنسبة لمشتريات السلع والخدمات فهي تحتوى على مرتبات الموظفين (مشتريات خدمات العمل) ومشتريات السلع والخدمات من القطاع الخاص. أما المدفوعات التحويلية فهي تشتمل على مدفوعات التأمينات الاجتماعية للمتقاعدين والعجزة، وإعانات البطالة ودعم الزراعة والفوائد على ديون الحكومة وغيرها من المدفوعات التي لا يتم الحصول مقابلها على سلع أو خدمات.

ويلاحظ أن الإنفاق الحكومي في صورة مشتريات قد يكون تأثيره على الطلب الكلي أقوى من تأثير الإنفاق الحكومي في صورة مدفوعات تحويلية. ويرجع هذا إلى كون تأثير المدفوعات

---

[23]Raynold, P. , Mcmillin, W. , & Beard, T. , " The Impact of Federal *Government Expenditures in the 1930 s", Southern Economic Journal, July 1991, p. 26*

التحويلية على الطلب الكلي يتحدد بالسلوك الإنفاقي لمتسلمي هذه المدفوعات [٢٤].

وتمثل الضرائب الشق الثاني من السياسة المالية وهي تؤثر عكسيا على الطلب الكلي. وبالطبع فإن أثر الضرائب على الطلب الكلي أضعف من أثر الإنفاق الحكومي نظرا لأن أثر الضرائب يتوزع بين الادخار والاستهلاك.

وتستخدم السياسة المالية التوسعية في القضاء على الفجوة الانكماشية، كما تستخدم السياسة المالية الانكماشية في القضاء على الفجوة التضخمية. ويلاحظ أن أثر السياسة المالية في ظل اقتصاد مفتوح يكون أضعف منه في ظل اقتصاد مغلق. فإذا كان المجتمع يعاني من فجوة انكماشية فإن علاجها قد يحتاج لزيادة الإنفاق الحكومي. ومع زيادة الإنفاق الحكومي يزداد الدخل بمعلومية المضاعف. وفي الاقتصاد المفتوح يزداد الطلب على الواردات مع زيادة الدخل، وبالتالي يقل صافي الطلب الأجنبي (الصادرات - الواردات) مما يمارس أثرا سلبيا على الطلب الكلي، ويحد من الأثر التوسعي للزيادة الأولية في الإنفاق الحكومي.

ب- السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تشير السياسة النقدية إلى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب. وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية على نفس النحو الموضح في حالة السياسة المالية.

---

[24] Baily, Martin Neil & Friedman, Philip, *op. cit, pp. 136 - 137*

وتوجد هناك ثلاثة خطوات للميكانيكية التي تؤثر من خلالها السياسة النقدية على الطلب الكلي. فزيادة العرض النقدي مع ثبات الطلب تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ، ومع انخفاض سعر الفائدة يزداد الاستثمار، ومع زيادة الاستثمار يزداد الطلب الكلي باعتبار أن الاستثمار أحد مكوناته، والعكس صحيح [25].

ويلاحظ أن السياسة النقدية في ظل الاقتصاد المفتوح قد تكون أكثر فاعلية منها في ظل الاقتصاد المغلق. فعندما تتبع السلطات النقدية سياسة توسعية بغرض القضاء على الفجوة الانكماشية فإن هذا من شأنه أن يخفض سعر الفائدة المحلي. ومع ثبات العوامل الأخرى فإن هذا يترتب عليه تحرك رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل إلى الخارج وراء أسعار الفائدة الأعلى نسبيا في الدول الأخرى، وذلك في حالة أن يكون الاقتصاد مفتوحا. ويترتب على ذلك نقص عرض الصرف الأجنبي بالداخل وبالتالي ارتفاع أسعار الصرف الأجنبي. أي ارتفاع أسعار العملات الأجنبية بدلالة العملة المحلية. ومثل هذه النتيجة يترتب عليها تشجيع الصادرات وتقليل الواردات بافتراض أن الجهاز الإنتاجي مرنا ،وهو ما يعني زيادة صافي الطلب الأجنبي وبالتالي زيادة الطلب الكلي. ولكن ليس من المتوقع أن تمارس السياسة النقدية أثرها قبل مرور فترة زمنية قد تمتد سنوات [26].

---

[25]Lipsey, R. & Courant, p. , Economics, New York: Harper Collins Publishers Inc, (eleventh edition), *1996, pp. 580 - 583.*

[26]Hall, R. & Taylor, J. , Macroeconomics, New York: W. W. Norton co. , *Fourth edition), 1993, p. 440.*

جـ - تفاعل السياسة المالية والسياسة النقدية:

عندما تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية بغرض القضاء على الفجوة الانكماشية فإن هذا قد يصاحبه زيادة في عجز الموازنة العامة. فإذا لجأت الحكومة إلى تمويل هذا العجز بالاقتراض من الجمهور عن طريق إصدار سندات وأذون خزانة فإنها قد لا تكون في حاجة إلى زيادة العرض النقدي.

ولكن مع زيادة الإنفاق الحكومي يزداد الدخل القومي بمعلومية المضاعف ، ومع زيادة الدخل القومي يزداد الطلب على النقود بغرض المعاملات. فإذا ظل العرض النقدي ثابتا فإن هذا من شأنه أن يرفع سعر الفائدة وبالتالي يمارس أثرا انكماشيا على الاستثمار الخاص. ويسمي هذا بأثر المزاحمة Crowding out. ويتحدد أثر المزاحمة بمرونة الاستثمار لسعر الفائدة، وهو يضعف من أثر السياسة المالية التوسعية.

ولكن من ناحية أخري إذا عمدت الحكومة لسد عجز الموازنة المصاحب للسياسة المالية التوسعية عن طريق إصدار سندات حكومية وبيعها للبنك المركزي الذي يقوم بدوره بتمويل هذه السندات بإصدار نقود جديدة، فإن هذا يعني أن السياسة المالية التوسعية تسببت في إحداث سياسة نقدية توسعية. وبالطبع فإن زيادة العرض النقدي في هذه الحالة سوف يحد من ارتفاع سعر الفائدة ويزيد من فاعلية السياسة المالية في القضاء على الفجوة

الانكماشية. ولكن قد يترتب على ذلك من ناحية أخري زيادة حدة التضخم [٢٧].

د- سياسات العرض:

لا ينحصر دور الحكومة في مجرد استخدام سياسات الطلب لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وإنما يتعين أن يمتد ليشتمل على سياسات العرض. ومن أبرز المجالات التي يمكن أن تقوم فيها الحكومة بدور في هذا الصدد هو تشجيع التقدم التكنولوجي. ويمكنها عمل ذلك عن طريق خلق بيئة ملائمة تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التكنولوجيا إما بمنح دعم مباشر له في هذا الصدد، أو بإزالة جميع القيود المفروضة على استيراد التكنولوجيا، أو بمنح مزايا للاستثمار الأجنبي الذي يحمل معه تكنولوجيا ويدرب العناصر المحلية على استخدامها. بالإضافة إلى ذلك يتعين على الحكومة أن تقوم بالاستثمار المباشر في البحث والتطوير والتدريب خاصة في المجالات التي لا يوجد فيها تنافس مع القطاع الخاص، على أن تجعل نتائج جهودها في هذا الصدد متاحة لجميع الشركات الوطنية لتستفيد منها. ولقد حققت الدول حديثة التصنيع نجاحات كبيرة في هذا المجال مكنتها من منافسة الدول المتقدمة [٢٨]

---

[27]Baily, M. , & Friedman, p. *op. cit*, p. *162*.

[28]Evenson, R. & Westphal, L. , Technological Change and Technology Strategy, UN Working Paper No. 12, Jan 1994, PP. 60 - 65.

وأوضحت بعض الدراسات أن الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير يحقق معدل عائد يفوق أو على الأقل يساوي معدل العائد المحقق من الاستثمار في رأس المال الاجتماعي أو رأس المال الخاص. ويوضح الجدول(٢) نتائج هذه الدراسة التي أجريت على الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٨٦. ويساعد التقدم التكنولوجي على زيادة الإنتاجية وتنويع هيكل الاقتصاد وهو ما يزيد من درجة الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل.

جدول (٢)

معدل العائد الاجتماعي للاستثمار الحكومي والخاص

في الولايات المتحدة (١٩٥٥-١٩٨٦)

الفترة	رأس المال الاجتماعي (البنية الأساسية)	الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير	رأس المال المادي الخاص
١٩٥٥-١٩٦٠	٤,١	١٧,١	٦,١
١٩٦٠-١٩٧٠	٥,٤	٧,٧	٧,١
١٩٧٠-١٩٨٠	٦,٧	٦,٠	٩,٤
١٩٨٠-١٩٨٦	٧,٥	٧,٠	١٢,٥

Source: Nadiri, M .& Mamuneas S, T, " The Effecs of public Infrastructure and R & D Capital on the Cost Structure and Performance of U. S .Manufacturing Industries ", The Review of Economics and statistics, Feb 1994, p .35.

ولقد أثبتت تجارب التاريخ الاقتصادي أن من العوامل الأخرى المؤثرة على الإنتاجية السعي وراء سوق واسعة تساعد

على تحقيق وفورات الحجم الكبير. ففي دراسة مقارنة اتضح أنه بالرغم من احتلال إنجلترا لمركز القيادة التكنولوجية على مستوى العالم خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتحول هذا المركز لأمريكا منذ بداية القرن العشرين ، ثم تحوله لكل من اليابان وألمانيا منذ بداية السبعينات، إلا أن إنتاجية العمل في الولايات المتحدة ظلت أعلي منها في جميع هذه الدول خلال طول هذه الفترة. وترجع الدراسة ذلك إلى تمتع الولايات المتحدة بموارد وفيرة وبسوق كبيرة مكناها من تحقيق وفورات الحجم الكبير ومن ثم تفوق الإنتاجية فيها على دول ربما تفوقت عليها في التقدم التكنولوجي [٢٩]. ويوضح هذا أهمية دور الحكومة في محاولة الدخول في تكتلات اقتصادية تفتح لها أسواق جديدة.

هـ - سياسات صندوق النقد والاستقرار الاقتصادي:

يطلب صندوق النقد الدولي من الحكومات التي ترغب في الاقتراض منه إتباع بعض سياسات الاستقرار. ولقد كانت حزمة سياسات صندوق النقد الدولي تركز قديما على جانب الطلب فقط، ولكنها أصبحت حديثا تحتوي على بعض العناصر التي تؤثر على جانب العرض. ومن أهم عناصر برنامج الصندوق ما يلي [٣٠]:

---

[29] *Broadberry, S. N.* , " *Technological* Leadership and productivity Leadership in Manufacturing Since the Industrial Revolution: Implifications For the Convergence Debate ", The Economic Journal, *March 1994, p. 291.*

[30] Doroodian, K. , "Macroeconomic Performance and Adjustment Under *Policies Commonly Supported by the International Monetary Fund*", *Economic* Development and Cultural Change, July 1993, Vol 41, No. 4, pp. 849 - 863.

١- تخفيض القيمة الحقيقية للعملة المحلية Real Devaluation. وتمارس هذه السياسة أثرين أحدهما على جانب الطلب والآخر على جانب العرض. فنظرا لما تؤدي إليه هذه السياسة من ارتفاع في الأسعار المحلية لسلع الصادرات وسلع الواردات، فهي تعيد توزيع الدخل في صالح طبقتي منتجي الصادرات ومستوردي السلع، خاصة إذا كان الطلب على الواردات قليل المرونة. أي أنها تعيد توزيع الدخل في صالح الطبقات التي تتصف بميل حدي للادخار مرتفع ، وفي غير صالح الطبقات التي تتصف بميل حدي للادخار منخفض. ويعني هذا أن أثرها انكماشي علي جانب الطلب.

ومن ناحية أخري يؤدي تخفيض القيمة الحقيقية للعملة إلى ارتفاع أسعار السلع التجارية Traded Goods بالنسبة لأسعار السلع غير التجارية Nontraded Goods ويؤدي هذا إلى زيادة الطلب على السلع غير التجارية وانخفاض الطلب على السلع التجارية. غير أنه على جانب العرض تتجه الموارد لإنتاج السلع التجارية لارتفاع أسعارها النسبية. ولما كان أثر الطلب انكماشي وأثر العرض توسعي، فإن الأثر النهائي يتوقف على أيهما أقوى.

٢- تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب. وتعتبر هذه سياسة انكماشية تهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة، وبالتالي تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. فتخفيض الطلب الكلي قد يقلل من معدل التضخم المحلي بالمقارنة بمعدلات التضخم العالمية ، وهو ما قد يقلل من الواردات ويزيد من الصادرات.

٣- تقييد الائتمان المحلي ورفع سعر الفائدة. وتتطلب هذه السياسة وضع أسقف ائتمانية للسيطرة على الطلب الكلي. كما يعمل رفع سعر الفائدة على زيادة الادخار ومن ثم نقص الاستهلاك وتقليل الطلب الكلي.

ولقد قامت إحدى الدراسات باختبار فاعلية سياسات الاستقرار التي يتبناها صندوق النقد الدولي على نمو الدخل الحقيقي ومعدل التضخم، ورصيد الحساب الجاري مستخدمة بيانات عينة مكونة من ٤٣ دولة خلال الفترة ١٩٧٧ -١٩٨٣. ولقد احتوت هذه العينة على ٢٧ دولة استخدمت موارد الصندوق، ١٦ دولة لم تستخدم موارد الصندوق في تحقيق الاستقرار فيها. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن تخفيض قيمة العملة أدي إلى حدوث تحسن في الحساب الجاري وإلي زيادة معدل النمو الاقتصادي، وإن كان هذا قد جاء على حساب ارتفاع معدل التضخم. كما أن تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال تقليل الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب ترتب عليه تخفيض معدل التضخم وتحسن الحساب الجاري، ولكن لم يؤثر جوهريا على النمو الاقتصادي. واتضح أن التغير غير المتوقع في حجم الائتمان يؤدي لعدم استقرار ممثلا في زيادة معدل التضخم وتدهور الحساب الجاري ، وتناقص النمو.

(٤) دور الحكومة في محاربة الاحتكار:

تعتبر الممارسات الاحتكارية من أهم العوامل التي تقضي على المنافسة داخل السوق الحرة. ولقد أوضحت مدرسة شيكاغو القديمة أن تركز القوة الاقتصادية في أيدي بعض المؤسسات

الخاصة (كما هو الحال في الاحتكار واحتكار القلة) يعتبر تهديدا للحرية الاقتصادية. فتمتع بعض الوحدات الاقتصادية بقوة احتكارية يمكنها من ممارسة ضغط سياسي لتحقيق مزيد من المنافع لها على حساب بقية أفراد المجتمع. ولقد عبر هينري سايمونز Henery C. Simons عن ذلك بقوله " لا يمكن الثقة في أحد تتركز في يده قوة زائدة سواء كان هذا قائدا ، أو حزبا ، أو طبقة ، أو أغلبية ، أو حكومة ، أو كنيسة ، أو منشأة ، أو اتحاد عمال، أو جامعة ، أو مؤسسة كبيرة من أي نوع " [31].

ومن ناحية أخري يؤدي السماح لقوة احتكارية بالظهور إلى قيام تكتلات احتكارية أخري إما لتواجهها ، أو لتحقق مكاسب مثلها. ويؤدي هذا للقضاء على حرية المنافسة ويهدد قوى الإنتاج. وقد أوضح سايمونز أنه ليس صحيحا أن اعتبارات الكفاءة تقتضي أحيانا تركز القوة الاقتصادية في أيدي قلة من الوحدات الاقتصادية. فعندما تكبر الوحدات الإنتاجية تتحول إلى كيانات سياسية ضخمة يديرها المحامون ورجال البنوك والسياسيون لتحقيق مزيدا من المزايا لأنفسهم. كما يترتب على الممارسات الاحتكارية انخفاض في رفاهية المستهلك وسوء في تخصيص الموارد لانحراف السعر عن مستوى المنافسة. ويقصد بالممارسات

[31] Adams, W. , Brock, J. & Obst, N. , " Pareto optimality and Antitrust Policy: The old Chicago and The New Learning ", Southern Economic Journal, July 1991, Vol 58, No. 1, pp. 2-3

الاحتكارية التي تخل بالمنافسة في السوق الحرة عددا من العناصر أهمها [٣٢]:

(أ) الاتفاقات الاحتكارية بين المنشآت التي تهدف إلى تقييد الإنتاج أو رفع الأسعار أو تقسيم الأسواق ، أو منع المنافسة.

(ب) الاتفاقات التعاقدية التي تحد من مقدرة المشترين على اختيار البائعين، مثال ذلك العقود المقيدة التي تلزم مشتري ما بأن يشتري مجموعة من المنتجات معا ، أو تلزمه بشراء سلعة أخري إذا أراد الحصول على سلعة ما من نفس المصدر.

(ج) الاندماج الذي يقلل عدد الشركات المستقلة في السوق ويزيد من سيطرة الشركة بعد الاندماج.

(د) الممارسات الضارة التي تتخذها بعض الشركات ذات النصيب النسبي الكبير في السوق لترغم منافسيها من البائعين الصغار إما على الخروج من السوق أو الدخول في تكتل معها.

(هـ) التمييز السعري الذي يؤدي لإعادة توزيع الدخل في صالح الشركات المحتكرة.

(و) الاحتكار الطبيعي.

ولقد حظي الاحتكار الطبيعي كأحد مظاهر الممارسات الاحتكارية باهتمام كبير. وهو يشير إلى الحالة التي تؤدي فيها وفورات الحجم الكبير إلى سيطرة منشأة واحدة على السوق ككل

---

[32] Lipsey, R. & Courant, P. , op. cit, p. 273. Internet, Electric Consumers, Power to Choose Act of 1997.

لتمكنها من إنتاج السلعة أو الخدمة بتكلفة منخفضة بالمقارنة بحالة تعدد المنشآت. وفي هذه الحالة تتناقص التكلفة المتوسطة مع كل زيادة في حجم الإنتاج في مدى الإنتاج الذي يغطي طلب السوق ككل [٣٣].

وبالطبع فإن ترك المنشأة المحتكرة لتحدد السعر وحجم الإنتاج بما يعظم ربحها يؤدي إلى رفع السعر وتخفيض الإنتاج بدرجة كبيرة بالمقارنة بحالة الإنتاج عند مستوى سعر يساوي التكلفة المتوسطة. كما أن التسعير على أساس التكلفة الحدية يترتب عليه تحقيق خسارة للمنشأة.

ومن أبرز ما تتميز به أنشطة الاحتكار الطبيعي من خصائص كما يوضحها واقع تجربة الولايات المتحدة أنها أنشطة كثيفة رأس المال وتتمتع بوفورات الحجم الكبير. كما أنها تنتج عادة واحدة من الضروريات في المجتمع. وتنتج غالبا خدمات غير قابلة للتخزين وإن كان طلبها غير مستقر كالكهرباء. وقد تنتج في بعض المواقع المتميزة التي تنفرد ببعض الخصائص التي لا توجد في مواقع أخري مثال ذلك مواقع تركز المواد الخام. وتنطوي على اتصال مباشر مع الجماهير [٣٤].

ومن أهم أهداف التدخل الحكومي لتنظيم الاحتكار الطبيعي ، تحديد سعر يلقى قبول الجماهير ، ويحقق إيراد كافي لتغطية

---

[33]Browning, E & Browning, J, Microeconomic Theory and Applications, New York: *Harper Collins Publishers, 1992*, pp. 480 - 483

[34]Berg, S. & Tschirhart, J. Natural Monopoly Regulation, *Principles and* Practice, New York: Cambridge University Press, 1988, pp. 3,7

التكاليف ويسمح بربح معقول ، ويحقق استقرار في الإيراد، ويتجنب وجود تمييز سعري غير مبرر، بالإضافة إلى تشجيع الكفاءة.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الدول التي يوجد لها تاريخ في مواجهة الممارسات الاحتكارية. ففي عام ١٨٩٠ صدر قانون شيرمان Sherman Antitrust act لمواجهة ظاهرة تضخم بعض الشركات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان هذا القانون يمنع الاحتكار ويجعل منه عملا غير قانوني. وفي عام ١٩١٤ صدر قانون كلايتون Clayton act ثم أدخلت عليه تعديلات فيما بعد. ويحرم هذا القانون التمييز السعري ويجعل منه إجراءا غير قانوني. كما يجرم العقود التي تحد من مقدرة المشتري على شراء السلع من المصادر التنافسية الأخرى. ويعطي للفرد الحق في المطالبة بتعويض عن الأضرار التي لحقت به نتيجة لأي تصرفات يمنعها القانون في هذا الصدد. وتصل هذه التعويضات إلى ٣ أضعاف قيمة الأضرار التي لحقت به كما يمنع هذا القانون الاندماج الذي يترتب عليه تقليل درجة المنافسة [٣٥].

وهناك من يري أن التدخل الحكومي لتطبيق قانون مناهضة الاحتكار كان مصحوبا دائما في تاريخ الولايات المتحدة بركود اقتصادي [٣٦].

---

[35] *Lipsey, R. & Courant, p. op. cit, pp. 274 - 275.*

[36] Bittlinmayer, G. " Macroeconomic Effects of Antitrust Enforcement", *Internet, Copyright 1994.*

(٥) دور الحكومة في حماية البيئة:

من أهم مظاهر فشل السوق عدم مقدرته على أخذ الآثار الجانبية Externalities في الاعتبار عند تخصيص الموارد. والآثار الجانبية تشير إلى تلك الآثار غير المقصودة التي تترتب على نشاط ما وتصيب الآخرين دون تقاضي مقابل لها. وهي قد تكون نافعة وقد تكون ضارة. ومن أمثلة الآثار الجانبية النافعة ما يترتب على شق طريق أو إقامة كوبري من زيادة في قيمة الأراضي والمباني المحيطة به على الجانبين، وما قد يصاحبه من عمران في بعض المناطق المعزولة من قبل. أما الآثار الجانبية الضارة فمن أبرزها تدهور البيئة Environment degradation نتيجة للتلوث.

ونظرا لأن السوق الحر لا يستطيع أن يأخذ الآثار الجانبية في الاعتبار عند تقييم السلع والخدمات الأساسية التي تمثل محور الأنشطة الاقتصادية فإن هذا يترتب عليه سوء تخصيص الموارد. فالسلع الملوثة للبيئة يوجه إليها موارد أكثر مما ينبغي، والسلع ذات الآثار الجانبية النافعة يوجه إليها موارد أقل مما ينبغي [٣٧].

وتعتبر حماية البيئة من أهم الموضوعات التي حظيت باهتمام واسع في الآونة الأخيرة. ومن أهم مظاهر الاهتمام به ارتباطه بمصطلح جديد ظهر في الكتابات الاقتصادية منذ بداية الثمانينات من هذا القرن هو " التنمية المتواصلة أو المستمرة " Sustainable Development. وتعرف التنمية المتواصلة أو

[37]Browning, E. & Browning, J, op. cit, pp. 664 - 666

المستمرة بأنها ذلك النمط من التنمية الذي يسهم في إشباع احتياجات الأجيال الحاضرة دون التقليل من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتهم [٣٨]. ولا يعني هذا أنه يتعين على الأجيال الحاضرة ألا تستخدم الموارد القابلة للنفاذ كالبترول مثلا حتى لا تنقص من حقوق الأجيال المقبلة فيها. وإنما يعني ضرورة تنمية مصادر بديلة ونظيفة للطاقة لتحل محل المصادر القابلة للنضوب ، وتعوض الأجيال المقبلة. مثال ذلك الطاقة الشمسية أو الطاقة النووية الآمنة.

ويتضح مما سبق أن التنمية المتواصلة أو المستمرة هو مصطلح يدعو إلى تبني نمط من التنمية يحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاح لدى المجتمع ويستحدث بدائل نظيفة له لا تدمر البيئة. ومن هذا المنطلق فإن التنمية المتواصلة تتضمن عددا من العناصر أهمها [٣٩]:

(أ) تخفيف حدة الفقر لوقف استنزاف الموارد، ذلك لأن الفقر يؤدي للمبالغة في استخدام الموارد الطبيعية Overutilization ويسرع من معدل نضوبها.

(ب) استخدام تكنولوجيا نظيفة وهو ما قد يكون له انعكاسات على برامج البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتقييم المشروعات الجديدة.

---

[38] Bojo, Jan, Mɛler, K. & Unemo, Lenda, Enviornment and Development: An *Economic Approach*, Boston: Kluwer Academic Publishers, 1992, p. 14

[39] Oodit, D. & Simons, U, " Poverty and Sustainable Development", Economics, 1993, p. eight.

(ج) تبطئ معدل النمو السكاني حتى يخف الضغط على الموارد الطبيعية.

(د) تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية Externalities إلى تكاليف داخلية Internalization يتحملها المتسبب فيها.

وتتم التفرقة في هذا الصدد بين نوعين من مظاهر التدهور البيئي أولهما التدهور البيئي في المناطق الريفية وثانيهما التدهور البيئي في المناطق الحضرية. ومن أول مظاهر التدهور البيئي في المناطق الريفية التصحر Desertification. ويشير التصحر إلى تآكل طبقة التربة المنتجة وتعرضها لعوامل التعرية ، وانخفاض محتوى الخصوبة العضوي فيها، وتدهور طاقة التربة على الاحتفاظ بالماء. ويؤدي كل هذا إلى انخفاض إنتاجية الأرض بدرجة كبيرة. ومن أبرز أسباب التصحر الجفاف لفترات طويلة ،والقضاء على الغابات كمصدات تحمي الأرض المجاورة من عوامل التعرية ، والاستخدام المكثف للأراضي الحدية فضلا عن تجريفها. ويقدر أن ٦ مليون هكتار تتصحر سنويا على مستوي العالم.

ومن مظاهر التدهور البيئي الأخرى انقراض الغابات وعدم تجديدها Deforestation. ويترتب على اقتلاع الغابات زيادة معدلات سقوط الأمطار ومن ثم زيادة معدلات الفيضان وهو ما يغير من طبيعة التكوين الداخلي للتربة. وفي الهند تسببت هذه الظاهرة في مضاعفة المناطق المتعرضة للفيضانات أكثر من ثلاث

مرات حيث زادت من ١٩ مليون هكتار إلى ٥٩ مليون هكتار [٤٠]. كما تؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة ندرة مواد الوقود للطبقات الفقيرة خاصة في البلدان النامية. وتشير بعض التقديرات إلى أن هناك ما يقرب من ٢٠٠٠ مليون نسمة على مستوى العالم يعيشون على الخشب كمصدر للطاقة.

ومن المظاهر الأخرى للتدهور البيئي تشبع الأرض بالماء والملوحة Waterlogging and Salinization، حيث يؤدي الإسراف في استخدام المياه دون أن يصاحب ذلك عمليات صرف ملائمة إلى ارتفاع درجة تشبع الأرض بالماء وارتفاع درجة الملوحة. ويؤدي هذا أحياناً إلى انخفاض إنتاجية الأرض الخصبة إلى مستوى إنتاجية الأرض الصحراوية. وتشير بعض التقديرات إلى أن ٢٦٧ مليون هكتار من الأرض بالبلاد النامية تعرضت إلى ارتفاع درجة الملوحة بنسب متفاوتة. ولقد تسببت هذه المشكلة في انخفاض الإنتاجية بنسبة ٣٠% في ١٥ مليون فدان في باكستان، ٣,٥ مليون فدان في مصر وفقاً لتقديرات البنك الدولي.

وتعتبر ندرة المياه من المظاهر الأخرى للتدهور البيئي. ومن القارات التي سوف تواجه مشاكل حادة في هذا الصدد كل من آسيا وأفريقيا. ففي آسيا ينخفض متوسط نصيب الفرد من المياه إلى أقل من نصف المتوسط العالمي. وفي أفريقيا يوجد هناك عدم اهتمام بتنمية وتطوير مصادر المياه. وترجع ندرة المياه جزئياً إلى

---

[40] Oodit, D, Ibid, pp. 9 - 12

سوء استخدام المياه في الزراعة والصناعة والمنازل، خاصة المياه الجوفية.

يضاف إلى ما سبق التلوث البيئي الذي يحدث نتيجة للاستخدام الزائد للمبيدات والأسمدة الكيماوية ، ونتيجة لإلقاء مخلفات الحيوان والإنسان في مصبات المياه. ولاشك أن هذا يترتب عليه أمراض كثيرة ليس فقط للذين يقطنون الريف وإنما للذين يعتمدون على منتجاتهم في الحضر.

أما عن التدهور البيئي في الحضر فمن أهم مظاهره تلوث المياه وتلوث الهواء وضجيج الزحام. وينمو التحضر Urbanization في البلاد النامية بمعدل مرتفع جدا ليس بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة فقط ، وإنما نتيجة لزيادة معدلات النمو السكاني خاصة في المناطق العشوائية بالمدن. ومن المتوقع أن تصل نسبة سكان الحضر في الدول النامية إلى ٥٢% من إجمالي السكان عام ٢٠١٠ [٤١].

ويتعين أن تتخذ الحكومات بعض الخطوات اللازمة لحماية البيئة على جميع الأصعدة. ومن أبرز المقترحات في هذا الصدد:

(١) العمل على تخفيض معدل النمو السكاني لتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية.

(٢) تشجيع الاتجاه لاستصلاح أراضي جديدة و تخفيف الضغط على الأراضي القديمة.

---

[41] Oodit, D. , Ibid, pp. 17 - 18

(٣) تشجيع تغيير التركيب المحصولي بما يحسن التربة. فمن المعروف أن التكثيف من زراعة المحاصيل الغذائية يضعف الأرض ، أما المحاصيل غير الغذائية فهي تزيد من خصوبة الأرض.

(٤) تشجيع التوسع في زراعة الغابات للمحافظة على البيئة.

(٥) المساعدة على إعادة تهيئة الأرض التي ضعفت خصوبتها.

(٦) تشجيع استخدام تكنولوجيا نظيفة في المصانع والسيارات ولو كان هذا من خلال زيادة الاعتماد على الفنون كثيفة العمل.

(٧) تشجيع استخدام مصادر نظيفة للطاقة سواء داخل المنازل أو المصانع أو في السيارات.

(٨) استخدام أساليب اقتصادية تأشيرية في تحقيق حماية البيئة لا تخل بميكانيكية السوق ، مثال ذلك:

(أ) فرض غرامات على مخالفي قواعد حماية البيئة مع ضرورة تدرج مقدار الغرامة ليتناسب مع مقدار خطر المخالفة.

(ب) منح قروض ميسرة أو إعانات تشجع على تركيب أجهزة منقية للعوادم بالمصانع أو السيارات.

(ج) إلغاء الإعانات المقدمة للمدخلات الملوثة للبيئة وذلك للحد من الإسراف في استخدامها مثال ذلك المبيدات الحشرية.

(د) التمييز في معـــدلات الضرائـــب المفروضـــة علـــى مبيعـــات المنتجات المختلفة وفقا لدرجة التلوث التـــي تحدثـــها.

(هـ) تشجيع العودة للعبوات القابلة لإعـــادة الاســتخدام مـــع دفـــع تأمين يرد عند إعادة العبوة الفارغـــة.

ولقد أجريت هناك دراسات لاختبـــار مـــدى فاعليـــة التشـــريعات المناهضة للتلوث. ومن بيـــن هـــذه الدراســـات دراســـة أجريـــت فـــي الولايات المتحدة لاختبار أثـــر التشـــريعات المناهضـــة للتلـــوث علـــى مدى إنقـــاء البيئـــة ، واختبـــار أثرهـــا علـــى توزيـــع المصـــانع بيـــن المنـــاطق المختلفـــة وفقـــا لدرجـــة اهتمامـــها أو تمســـكها بتنفيـــذ التشريعات. ولقد استخدمت هذه الدراســـة بيانـــات عـــن الفـــترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧[42]

ومن المعروف أنه يوجد بالولايـــات المتحـــدة تشـــريعات عديـــدة على المستوى الفيدرالـــي تحكـــم تصميـــم واختيـــار المعـــدات والآلات، واختيار المذيبات والوقود والمبردات التـــي تقلـــل مـــن تلـــوث البيئـــة. غير أن معظم هذه التشريعات يتم تنفيذهـــا علـــى مســـتوى المحليـــات. وبالطبع من المتوقع أن يكون هناك اختلاف فـــي درجـــة نقـــاوة البيئـــة من محلية لأخرى وفقا لدرجة الالـــتزام بتطبيـــق التشـــريعات.

ووفقا للقانون الفيدرالي في الولايات المتحـــدة يتـــم تصنيـــف كـــل إقليم سنويا بناءا على بعض القياسات الفنية هـــل يتبـــع منطقـــة نظيفـــة بيئيـــا Attainment area أم منطقـــة ملوثـــة Nonattainment area.

---

[42]Henderson, Vernon, " Effects of Air Quality Regulation", The American Economic Review, Sep. 1996, Vol 86, No. 4, pp. 789 - 813.

وفي حالة أن يصنف الإقليم على أنه يتبع منطقة ملوثة يطلب من الولاية التي يتبعها أن تقدم خطة لتنظيف الإقليم بيئيا وتحدد تاريخ لذلك. وبالتالي فإن كل المنشآت الصناعية القائمة والمحتملة تخضع لإجراءات قوية تحملها على التخفيف من التلوث.

وقد أثبتت الدراسة أنه عندما تصنف مقاطعة ما بأنها تتبع منطقة ملوثة فإن النشاط التشريعي المناهض للتلوث يزداد فيها، كما يتم تطبيق التشريعات القائمة بدرجة أكبر من الحزم. ويؤدي هذا في النهاية إلى زيادة درجة نقاوة البيئة وهو ما يوضح أن التشريعات يمكن أن تكون أداة فعالة في تنقية البيئة إذا ما تم الالتزام بتطبيقها. كما أثبتت الدراسة أن التشدد في تطبيق التشريعات المناهضة للتلوث يؤدي إلى انتقال المصانع من الأقاليم المصنفة كمناطق تلوث إلى المناطق المصنفة على أنها نظيفة. أي أن التشريعات والتمسك بها يؤثر على تخصيص الموارد وكذلك التلوث بين الأقاليم.

(٦) دور الحكومة في حماية الصناعات الناشئة:

لا يؤمن أنصار حرية التجارة بمبدأ الحماية ويدافعون عن ذلك بقولهم أن الحماية تشجع على نمو المنشآت غير الكفء ، ومن ثم تخل بمبدأ التخصيص وفقا للميزة النسبية ، وتنتهي إلى عدم تحقق التخصيص الأمثل للموارد. ولكن بالرغم من ذلك فقد ظهرت هناك دعاوى في الفكر الاقتصادي تنادي بضرورة التدخل الحكومي لحماية الصناعات الناشئة Infant Industries ، ويأتي على رأسها دعوة الاقتصادي الألماني فريدرك لست F. List في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. فالصناعات الناشئة خاصة

في البلاد النامية لا تقوى على النمو في ظـــل المنافســة الشــديدة مـــن قبل الصناعات العريقة بــــالدول المتقدمــة. ولـــذا فـــإن حمايتــها مـــن المنافسة الأجنبية حتى تصل إلـــى مرحلـــة النضـــج يصبـــح ضـــرورة. وهذا يعني أن الحمايـــة لا يتعيـــن أن تمنـــح لكـــل أنـــواع الصناعـــات الناشئة وإنما فقط للصناعات التي تتوافـــر لـــها مقومـــات النجـــاح فـــي المستقبل إذا تم حمايتها خلال فترة ســـماح معينـــة.

ولقد قامت حكومات عديدة مـــن دول الســوق بحمايـــة صناعاتـــها من المنافسة الأجنبية، وهو ما يشير إلى مشـــروعية مثـــل هـــذا النـــوع من التدخل الحكومي حتى فـــي ظـــل اعتنـــاق مبـــدأ اقتصـــاد الســـوق الحر. ويتضح هذا من الجـــدول(٣).

ولقد ظهرت هنـــاك دراســـات عديـــدة بعضـــها يؤيـــد وبعضـــها يعارض التدخل الحكومي لحماية الصناعـــات الناشـــئة. وتشـــير بعـــض الدراسات المعارضـــة إلـــى أن التدخـــل الحكومـــي إمـــا بمنـــح دعـــم للصادرات أو بفرض رســـوم جمركيـــة علـــى الـــواردات ينتـــهي إلـــى الإخلال برفاهية المستهلك المحلـــي [٤٣]. ويرجـــع هـــذا إلـــى أن التدخـــل الحكومي من النوعين يرفع الأســـعار المحليـــة عـــن التكلفـــة الحديـــة. والسبب في ذلك هو اختـــلاف ســـلوك المنشـــأة المدعمـــة فـــي الســـوق المحلي عن سلوكها فـــي الســـوق الأجنبـــي. فـــالدعم لا ينعكـــس فـــي سلوكها عندما تبيع في الســـوق المحلـــي حيـــث تبيـــع بســـعر يســـاوي التكلفة الحدية مضافا إليه معدل ربح معيـــن. وإن كـــان الدعـــم ينعكـــس

---

[43] Venables, A. ," Tariffs and Subsidies With Price Competition and Integrated Markets; The Mixed Strategy Equilibria " Oxford Economic Papers, Jan 1994, pp. 30 - 44.

في سلوكها التسعيري عندما تبيع في السوق الأجنبي. وبالطبع يؤدي فرض رسوم جمركية على الواردات إلى رفع الأسعار المحلية عن مستوى الأسعار الدولية.

ولقد حاولت بعض الدراسات اختبار مدى فاعلية حماية الصناعات الناشئة في تشجيع هذه الصناعات. ومن بين هذه الدراسات واحدة قامت باختبار العلاقة بين معدل الحماية من ناحية ومعدل نمو الإنتاجية في عدد من الصناعات وعدد من المنشآت الصناعية في تركيا من ناحية أخري. وقد تم استخدام نوعين من المعايير لقياس الحماية ، أولهما هو معدل الحماية الفعالة Effective rate of protection والذي يأخذ في الاعتبار أثر الحماية الموجبة المتمثلة في الرسوم الجمركية والحصص على واردات المنتجات النهائية ،وأثر الحماية السالبة المتمثلة في الرسوم الجمركية المفروضة على واردات المدخلات. أما المعيار الثاني فهو يتمثل فيما يسمى بتكلفة الموارد المحلية Domestic Resource Cost والذي يقيس تكلفة الإنتاج من الموارد المحلية بالأسعار المحلية للوحدة منسوبة إلى السعر الدولي. وتشير هذه النسبة إلى المحتوى المحلي لكل وحدة منتجة. وكلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على نجاح الصناعة المحلية في تقليل المحتوى المستورد.

ومن ناحية أخري تم استخدام معيار معدل نمو الإنتاجية الكلية مرة على مستوى الصناعة ومرة أخري على مستوى المنشأة الصناعية كمقياس للنمو في القطاع الخاص.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباطا طرديا وقويا بين معدل الحماية ومعدل نمو الإنتاجية للصناعات الناشئة في القطاع الخاص بتركيا. كما اتضح أن معدل نمو الإنتاجية في الصناعات أو المنشآت المحمية كان أعلي منه في الصناعات أو المنشآت غير المحمية [٤٤].

ولقد ظهر عاملان في الآونة الأخيرة قللا من مقدرة الحكومات على حماية الصناعات المحلية سواء كان هذا بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية. فعلي صعيد الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع ظهر هناك ميل تجاه الدخول في تكتلات اقتصادية مثال ذلك الاتحاد الأوروبي EU والمنطقة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA ، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي APEC وغيرها. وتعمل هذه التكتلات على إزالة القيود الحكومية المفروضة على تحركات السلع والموارد بين أعضائها. فالاتحاد الأوروبي يزيل جميع القيود المفروضة على تحركات السلع وعناصر الإنتاج بين أعضاءه ، ويسعى لإقامة اتحاد نقدي يستخدم عملة واحدة . وكما يقال فإن توقيع معاهدة ماستريخت Maastricht بين دول أوربا والذي تأسس بمقتضاها الاتحاد الأوروبي في ديسمبر ١٩٩١ ، كان الهدف منه هو إزالة جميع التكاليف المترتبة على عدم وجود الاتحاد الأوروبي والتي تعرف

[44]Harrison, Ann, " An Empirical Test of the Infant Industry Argument: Comment", The American Economic Review, Sep. 1994, pp. 1090 - 1095.

بـــ Cost of non- Europe [45]. وتتمثــل هــذه التكــاليف أو القيــود في:

(أ) تكاليف عبور الحدود الداخليـــة.

(ب) عدم وجود تنسيق بين المعـــايير الفنيـــة.

(ج) عدم التنسيق بين السياســـات الماليـــة.

(د) عدم استغلال وفورات الحجـــم الكبـــير.

(هـ) الفشل في تحقيق التخصيص الأمثـــل للمـــوارد.

(و) وجود تفضيلات حكومية للشراء مـــن الصناعـــات المحليـــة.

وتعمل مثل هذه التكتلات على نقــل جــزء مــن ســلطات الدولــة إلى سلطة الاتحـــاد.

أما عن العامل الآخر الذي سوف يقلـــل مـــن مقـــدرة الحكومـــات على حماية الصناعات المحلية فهو يتمثل في ظـــهور منظمـــة التجـــارة العالميـــة World Trade Organization (WTO) إثـــر انتـــهاء دورة أورجواي للجـــات **GATT** واعتمـــاد نتائجـــها فـــي ١٩٩٤/٤/١٥ فـــي مراكش بالمغرب. ومن بين مقررات هـــذه الـــدورة ضـــرورة تخفيـــض التعريفة الجمركيـــة علـــى واردات الـــدول الصناعيـــة مـــن المنتجـــات الصناعية بنسبة ٣٨% ، وعلى واردات الدول الناميـــة مـــن المنتجـــات الصناعية بنسبة ٢٧%. كمـــا يتعيـــن خفـــض دعـــم صـــادرات الـــدول الصناعيـــة بنســـبة ٣٦% ، ودعـــم صـــادرات الـــدول الناميـــة بنســـبة

[45] Vickerman, R. W. , The Single European Market, New York: Harvester Wheatsheaf, 1992, p. 13

٢٤%. بالإضافة إلى ضرورة خفض حجم الصادرات المعانة في حالة الأولي بنسبة ٢١% ،وفي حالة الثانية بنسبة ١٤%. بالإضافة إلى ذلك يتعين إلغاء اتفاقيات تجارة النسيج التي تتعارض مع بنود الجات تدريجيا ، كما سوف يتم فرض رسوم جمركية لمواجهة أي دولة تتبع الإغراق [46].

ويوضح الجدول(٣) النسب التي يتعين على مجموعات الدول المختلفة تخفيضها من الرسوم الجمركية المفروضة على واردات السلع الصناعية. ومن الواضح أن جميع الدول التي تشترك في الجات والتي بلغ عددها ١٢٧ دولة حتى نهاية ١٩٩٤ سوف تخفض من الرسوم الجمركية المفروضة على وارداتها الصناعية وهو ما يقلل من مقدرتها على حماية الصناعات الناشئة.

[46]Koopman, George & Scharrer, H. , " International Trade After the Uruguay Round of The GATT", Economics, vol. 52, 1995, p. 26

جدول (٣)

تخفيضات الرسوم الجمركية المتفق عليها في دورة أورجواي للمنتجات الصناعية %

السلعة	الدولة	التعريفة القديمة	التعريفة الجديدة	نسبة التخفيض
المنسوجات	الولايات المتحدة	١٠,٥	٧,٥	٢٩,٠
	الاتحاد الأوربي	٩,٠	٦,٨	٢٥,٠
	اليابان	٧,٤	٦,٠	١٩,٥
	الدول النامية	٣٠,٣	٢٠,٣	٣٣,٠
الملابس	الولايات المتحدة	١٦,٧	١٥,٢	٩,١
	الاتحاد الأوربي	١٢,٦	١٠,٩	١٢,٢
	اليابان	١٣,٠	١٠,٢	٢١,٩
	الدول النامية	١٤,٦	١٠,٨	٢٥,٩
الصلب	الولايات المتحدة	٤,٥	٠,٢	٩٥,٢
	الاتحاد الأوربي	٥,٣	٠,٥	٩٠,٨
	اليابان	٣,٩	٠,٦	٨٤,٦
	الدول النامية	٨,٧	٦,١	٣٠,٧
المنتجات المعدنية	الولايات المتحدة	٤,٧	٢,٨	٤١,١
	الاتحاد الأوربي	٥,٧	٣,١	٤٦,٤
	اليابان	٣,٤	٠,٩	٧٤,٣
	الدول النامية	٨,٥	٦,٩	١٨,٩
السيارات	الولايات المتحدة	٤,٨	٤,٦	٤,٥
	الاتحاد الأوربي	٦,٩	٦,٠	١٣,٠
	اليابان	١,٥	صفر	١٠٠
	الدول النامية	٢٧,٢	١٧,٣	٣٦,٦
الكيماويات	الولايات المتحدة	٥,٠	٣,٠	٣٩,٦
	الاتحاد الأوربي	٧,٧	٤,٢	٤٤,٨
	اليابان	٤,١	١,٦	٦٠,٩
	الدول النامية	١٩,١	١٣,٢	٣٠,٧
المنتجات الصناعية ككل	الولايات المتحدة	٤,٦	٣,٢	٣٠,١
	الاتحاد الأوربي	٥,٣	٣,٢	٣٩,٧
	اليابان	٤,٤	٢,٧	٣٨,٧
	الدول النامية	١٣,٥	٩,٨	٢٧,٤

Source: Koopman , G., Ibid , p. 35

(٧) دور الحكومة في حماية الطفل:

لقد نشـــطت الكتابـــات الاقتصاديـــة المناديـــة بضـــرورة تدخـــل الحكومة لحماية الطفل في الآونة الأخـــيرة. ولقـــد تعـــددت الأوصـــاف التي نعت بها الاقتصاديون الأطفـــال. فمنـــهم مـــن قـــائل أن الأطفـــال يمثلون سلعا استهلاكية معمرة تمد الأهل بالمتعـــة ، ومنـــهم مـــن قـــائل بأنهم رأس مال بشري سوف يدر دخلا ، ومنهم من قـــائل بأنـــهم ســـلع عامة لها آثار جانبية قد تكون إيجابية وقد تكـــون ســـلبية. ونظـــرا لأن أطفال اليوم هم شباب المستقبل فـــهم ســـوف يتحملـــون مســـئولية الغـــد بما يعود على الجميع كبارا وصغارا إما بـــالخير أم الشـــر. ومـــن ثـــم فمن وجهة النظر هذه ، لا يعتبر الأطفال ســـلعا خاصـــة ملكـــا لآبائـــهم ، وإنما هم سلع عامة ملك للمجتمـــع. ولـــذا فـــإن مســـئولية تربيتـــهم لا يجب أن تقع على عاتق والديهم فقـــط لأنـــهم لـــن يكونـــوا المســـتفيدين الوحيدين منهم ، وإنمـــا يجـــب أن تقـــع علـــى عـــاتق الدولـــة أيضـــا باعتبارهم سلعا عامـــة [٤٧].

ومن منظور المصالح المتبادلة يتعيـــن علـــى الأبـــاء أن يقرضـــوا الرعاية لأبنائهم اليوم حتـــى يســـتردوها منـــهم غـــدا. وهنـــاك دعـــوة لخصم كل المبالغ التي تنفق على تربيـــة الأطفـــال مـــن دخـــول آبائـــهم قبل خضوعها للضريبة، وهو ما يعني تحـــول تكلفـــة رعايـــة الأطفـــال من تكلفة خاصة يتحملها الأبـــاء وحدهـــم إلـــى تكلفـــة عامـــة يتحملـــها المجتمع ولو جزئيـــا.

---

[47] Folbre, Nancy, " Childran as Public Goods", The American Economic Review, Papers and Proceeding of the 106 Th Annual Meeting, 1994, pp. 86 - 87.

وتشير التقديرات إلى أنـــه مــن بيــن كــل خمســة أطفــال فــي الولايات المتحدة (كأحد اقتصاديات الســوق) يوجــد طفــل يعيــش فــي حرمان. ومن أهم أسباب حرمان الأطفال نشـــأتهم فــي أســر ينقصـــها أحد الوالدين ، وعلى وجه التحديد أسر عائلها هـــو الأم [48]. ولـــذا فـــإن هناك دعـــوة لضـــرورة أن تعطـــي الدولـــة أولويـــة لمســـاعدة هـــؤلاء الأطفال إما بإمداد أمهاتهم بوظـــائف، أو بمنحـــهم دعـــم للأجـــور ، أو بإعطائهم مدفوعات تحويليـــة، أو بتقديـــم مســـاعدات عينيـــة لـــهم ، أو بالحصول على دعم لهم مـــن الأب الغـــائب.

ويعتمد نظام رعايـــة الطفــل المحــروم فــي الولايــات المتحــدة على عنصرين، عنصر خـــاص وعنصـــر عـــام. أمـــا عـــن العنصـــر الخاص فهو يتمثل في الإعانة التـــي يدفعـــها الأب الغـــائب. وبالنســبة للعنصر العام فهو يتمثل في الإعانة التـــي تقدمـــها الحكومـــة.

وقبل ١٩٦٤ كانت رعاية الطفـــل متروكـــة لكــل ولايـــة كـــأمر داخلي ، وكانت قوانين الولايات تقرر مسئولية الوالـــد عـــن دفـــع دعـــم للطفل يتحدد من قبل المحكمة وفقا لكل حالـــة علـــى حـــدة. وفـــي عـــام ١٩٦٤ أعلن الرئيس جونســـون الحـــرب علـــى الفقـــر وبـــدأت الدولـــة تقدم بطاقات دعم للطعام والرعاية الصحيـــة للأطفـــال.

وبالرغم من ذلك فما زال الطفل المحـــروم غـــير حـــاصل علـــى حقـــه الكـــامل مـــن الرعايـــة. فوفقـــا لتقديـــرات ١٩٩٢ لا تتعـــدى المساعدات الكلية التي تحصل عليها أسرة مكونـــة مـــن ثلاثـــة عائلـــها

---

[48] Bergmann, Barbara, " The Economic Support of Childraising, Curing Child Poverty in the United states ", Ibid, p. 76

غائب ٧٢% من حد الفقر. كما لا يلتزم الأبـــاء الغـــائبون غالبـــا بدفـــع المبالغ المقـــررة عليـــهم لأبنائـــهم. ووفقـــا لإحـــدى الدراســـات التـــي أجريت عن عام ١٩٨٣، فإن الأبـــاء الغـــائبين كـــان مـــن المتعيـــن أن يدفعـــوا لأبنائـــهم مبلـــغ يـــتراوح بيـــن ٢٥ - ٣٢ بليـــون دولار فـــي الولايات المتحدة. ولكن لم تحكـــم المحـــاكم إلا بدفـــع مبلـــغ ٩ بليـــون دولار فقط. وما تـــم دفعـــه بـــالفعل ٧ بليـــون دولار. أي أن الأطفـــال المحرومين لم يصلـــهم مـــن حقـــهم إلا نســـبة تـــتراوح بيـــن ٢٢% - ٢٨% فقط. وقد أقر قانون صدر عام ١٩٨٤ حق الولايـــة فـــي خصـــم ما يتقرر للأطفال من منبـــع دخـــل آبائـــهم الغـــائبين بعـــد شـــهر مـــن التخلف عن الدفع. ويوجد هنـــاك دعـــوة لإقامـــة نظـــام مســـتقل يكفـــل رعاية الأطفال الأيتام من أحد الأبويـــن ويســـتمد مـــوارده مـــن الأبـــاء الغائبين والحكومة والتبرعـــات [49].

(٨) دور الحكومة في تقديم السلع العامة:

تتصف الســـلع العامـــة Public Goods أو الســـلع الاســـتهلاكية الجماعيـــة Collective Consumption Goods ببعـــض الخصـــائص التي تجعل من الصعب إشباعها بكفاءة عن طريـــق ميكانيكيـــة الســـوق الحر. ومن أهم خصائصـــها [50]:

(أ) عـــدم المنافســـة فـــي الاســـتهلاك Nonrivalry in Consumption وهو ما يعنـــي أن اســـتهلاك فـــرد لـــها لا يقلـــل مـــن

---

[49] Garfinkel, Irwin, " The Child - Support Revolution", The American Economic *Review, Papers and Proceedings of the 106 Th Annual Meeting, Ibid, pp. 81 85*

[50] Browrning, E. & Browning, J. op. cit, p. 657

القدر المتاح منها للآخرين ،مثال ذلك خدمة الدفاع أو بناء سد لمنع الفيضان. فتمتع بعض الأفراد بحماية الجيش من العدو أو بحماية السد من الفيضان لا يقلل من تمتع الآخرين بنفس الخدمة. وفي الحقيقة أنها يتم تقديمها لجميع الأفراد بنفس المقدار.

(ب) عدم القابلية للاستبعاد Nonexcludability وهو ما يعني أنه لا يمكن استبعاد الأفراد الذين لا يدفعون مقابلا لهذه السلعة أو الخدمة من الاستفادة منها. بل إن تمكن بعض الأفراد من التمتع بها دون مقابل يحفزهم على عدم الدفع ،ويطلق عليهم مصطلح الراكب المجان Free rider.

(جـ) التكلفة الحدية لتقديم الخدمة العامة لشخص إضافي تساوي صفر. أي أن أعدادا متزايدة من الأفراد يمكنهم الاستفادة من الخدمة العامة دون تحمل أي تكاليف إضافية. وتعتبر هذه خاصية مشتقة من الخاصية الأولى [٥١].

وبالرغم من إطلاق مصطلح السلعة العامة عليها فهي قد لا يكون لها كيان مادي ملموس وإنما غالبا ما تكون خدمة. وهناك بعض السلع التي تتصف ببعض خصائص السلع العامة دون أن تكون سلع عامة مثال ذلك بعض برامج التلفزيون التي تبث عبر كابلات خاصة للمشتركين أو الاختراعات. فمثل هذه السلع تتصف بخاصية عدم المنافسة في الاستهلاك ولكن يمكن تطبيق مبدأ الاستبعاد بشأنها ولو بقوة القانون كما هو الحال في براءات الاختراع.

---

[51] *Lipsey, R. & Courant, p. op. cit, p. 367*

ويوجد هناك بعض الخدمات التي يمكــن تطبيــق مبــدأ الاســتبعاد بشأنها ولكنها تندرج تحت مسمى الخدمات العامة مثــــال ذلــك الطــرق العامة. ويرجع هذا إلى أن تطبيق مبدأ الاســـتبعاد بالنســبة لـــها يــؤدي إلى عدم استخدامها بكفاءة. فطالمــــا أن التكلفــة الحديــة لمــرور فــرد إضافي على الطريـــق العــام = صفــر ، فــإن الســعر الــذي يحقــق الاستخدام الأمثل للطريق هو صفــر. ويظــل هــذا صحيحــا طالمــا أن المرور في حدود طاقة الطريق. ولاشـــك أن تقــاضي أي ســعر أكــبر من الصفر سوف يؤدي لاســـتخدام الطريــق عنــد مســتوى أقــل مــن المستوى الأمثل. ولكن لا ينطبق هـــذا المنطــق علــى كــل الحــالات. فالاختراع بالرغم مـــن أن التكلفــة الحديــة لاســتخدامه = صفــر ، إلا أن عدم تطبيق مبدأ الاستبعاد بشأنه ســوف يكــون لــه آثــار تدميريــة طويلة الأجل ، حيث لـــن يكــون هنــاك أي حــافز لــدي المؤسســات الخاصة للتوصل إلى اختراعات جديدة إذا لــم يمكنــها الحصــول علــى مقابل لاستخدامها من قبل الآخريـــن.

وهناك بعـــض الخبــائث العامــة Public bads التــي تتصــف بنفس خصائص السلع العامة ولـــذا تقتضـــي تدخــل الحكومــة للحمايــة منها ومن أمثلتها تلوث البيئة [٥٢] فجميــع الأفــراد فــي منطقــة التلــوث يتعرضون لنفس مقــادير التلــوث ، وإذا تــم إزالــة التلــوث لا يمكــن استبعاد الأفراد الذين لا يساهمون في تكــاليف الإزالــة مــن الاســتمتاع ببيئة نظـــيفة.

---

[52] Varian, Hal, Intermediate Microeconomics, A Modern Approach, (Third edition), New York: W. W. Norton & Company, 1993, p. 579

ومن أهم أمثلة الخدمات العامة المعلومات المتعلقة بالصحة العامة والسلامة العامة كالمعلومات الخاصة بالأضرار الناجمة عن تعاطي بعض الأدوية أو بعض أماكن العمل غير الآمنة ، أو مناطق السكن غير الآمنة، أو التعليمات الواجب إتباعها عند حدوث بعض المخاطر كالحريق أو الزلازل وغيرها. فمثل هذه الخدمات لا يمكن أن تقبل مؤسسات خاصة على تقديمها لأنها لا يمكنها تطبيق مبدأ الاستبعاد بشأنها إذا ما تم إعلانها على الملأ. ولذا يتعين على الحكومة أن تتولى مهمة تقديم الخدمات العامة ومن بينها المعلومات المتعلقة بالصحة والسلامة العامة.

٢- تقييم الأداء الحكومي في ظل اقتصاديات السوق

لقد اتضح مما سبق أن التدخل الحكومي في ظل اقتصاد السوق يجب أن يكون مقصورا على معالجة مظاهر فشل السوق. وبالرغم من ذلك فإن هناك من يشير إلى أن التدخل الحكومي قد لا يكون مبررا في كل حالات فشل السوق. فالتدخل الحكومي يتطلب استخدام موارد نادرة ومن ثم فإن له تكلفة. وقد تكون تكلفة التدخل الحكومي أكثر من منافعه ، ولذا قد يتعين تفضيل فشل السوق على تدخل الحكومة. ومن ناحية أخري إذا كان للسوق أخطاء فإن للحكومة أخطاء. ومن ثم إذا استخدمت الحكومة أسلوبا خطأ في التدخل فإن هذا قد يزيد الموقف سوءا. وفي هذه الحالة نكون إما قد استبدلنا فشل السوق بفشل الحكومة أم أضفنا فشل الحكومة إلى فشل السوق. ولقد أثارت هذه المناقشة سؤالا مقتضاه كيف نتأكد من أن ما تفعله الحكومة تصحيحا لأخطاء السوق ؟ وبمعنى آخر كيف نقيم الأداء الحكومي؟

وفي الحقيقة أن الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة ولا يمكن الإدعاء بأنه تم الوصول إلى حل نهائي بشأنها. ولقد تركزت الجهود المبذولة في هذا الصدد حول نقطتين ، الأولي هي توضيح الصعوبات التي تكتنف عملية تقييم الأداء الحكومي ، والثانية هي محاولة تحديد مدى إنتاجية الأنشطة الحكومية.

(١) صعوبات تقييم الأداء الحكومي:

إذا كان من الممكن تقييم أداء شركة خاصة ، فليس من السهل تقييم أداء مؤسسة حكومية ، وإذا كان من الممكن تقييم أداء مدير شركة خاصة ، فليس من السهل تقييم أداء وزير كمسئول حكومي. ولعل السبب في ذلك هو وجود بعض الصعوبات التي تنبع من طبيعة العمل الحكومي نفسه. ويمكن الإشارة إلى بعض هذه الصعوبات فيما يلي [٥٣]:

(أ) **صعوبة القياس:** ففي الوقت الذي يوجد فيه هدفا محددا للمنشأة الخاصة وهو غالبا ما يكون تعظيم الربح ، كما توجد معايير قابلة للقياس تستخدم في التأكد من درجة تحقيق هذا الهدف مثل معدل الربح أو الإنتاجية أو سعر السهم ، فإن المؤسسة الحكومية عادة ما توجد لها أهداف متعددة، وفي أغلب الحالات لا توجد معايير قابلة للقياس تمكن من التأكد من تحقيق هذه الأهداف.

فالمنظمة الحكومية قد يكون من بين أهدافها تعظيم فائض المستهلك، والقضاء على التلوث، وتحقيق التنمية، وتحقيق المزيد

---

[53]Tirode , Jean , " The Internal organization of Government " , Oxford Economic Papers , Jan 1994 , vol. 46 , No. 1 , pp. 1 - 29

من عدالة توزيع الدخل وغيرها. ولكن كيف يمكن قياس أثر التقييد الحكومي للاحتكار الطبيعي مثلا على فائض المستهلك؟ وحتى إذا كان مستوى الأداء قابل للقياس، كيف يمكن تحديد الوزن الذي يعطي لكل هدف من الأهداف المتعددة حتى نقيس أداء المنظمة الحكومية المحققة لها، ونحدد قيمة الحافز بناء على ذلك ؟ فوكالة حماية البيئة قد يكون من أهدافها القضاء على التلوث بتكلفة معقولة بالنسبة للصناعات. ولكن هناك صعوبة في تحديد ما هو المستوى المعقول للتكلفة ، وما هو الوزن الذي يجب إعطاءه للهدف الأول المتمثل في القضاء على التلوث والوزن الذي يجب إعطاءه للهدف الثاني المتمثل في التكلفة المعقولة.

(ب) صعوبة المقارنة: قد يمكن في حالة المنشآت الخاصة مقارنة أداء المديرين العاملين بشركة جنرال موتورز GM بأداء المديرين العاملين بشركة فورد FORD وهو ما يسمى بالتقييم النسبي للأداء. غير أنه من الصعب عمل ذلك في كثير من المنظمات الحكومية ، خاصة عندما تحتكر العمل الذي تقوم به. فكيف نقارن أداء وزارة الخارجية مع أداء وزارة الدفاع ؟ ولكن هذا لا يمنع من إمكانية إجراء المقارنة على مستويات أخري مثال ذلك مقارنة أداء المستشفيات والمدارس الحكومية بأداء المستشفيات والمدارس الخاصة ، ومقارنة أداء محافظ بأداء محافظ آخر.

(جـ) عدم وجود رقابة الملكية: ففي الوقت الذي تمارس فيه الملكية الخاصة دور الرقابة على أداء الإدارة في حالة القطاع الخاص، وذلك من خلال متابعة تحقيق الهدف، فإن هذا النوع من الرقابة غير موجود في حالة المنظمات الحكومية لعدة أسباب.

أولها عدم وجود عنصر الملكيـــة الخاصـــة، وثانيـــها تعـــدد الأهـــداف وتعارضها في بعض الأوقـــات.

(٢) محاولات قياس مدى إنتاجية النشاط الحكومي:

لقد جرت هناك محاولات عديـــدة لقيـــاس مـــدى إنتاجيـــة النشـــاط الحكومي في دول اقتصاد الســـوق ، وتوصلـــت هـــذه المحـــاولات إلـــى نتائج متضاربة بشأن إنتاجية هـــذا النشـــاط.

فلقد حاولت إحدى الدراسات قياس أثـــر رأس المـــال الاجتمـــاعي (خاصة البنية الأساســـية) علـــى النـــاتج الخـــاص الصنـــاعي فـــي ٤٨ ولايـــة أمريكيـــة عـــبر الفـــترة ١٩٦٩ - ١٩٨٦ [٥٤]. وقـــامت هـــــذه الدراسة بتقديـــر دالـــة إنتـــاج مســـتخدمة النـــاتج الصنـــاعي الخـــاص كمتغير تابع، والعمالة الخاصة ورأس المـــــال الخـــاص ، ورأس المـــال الاجتماعي كمتغيرات تفســـيرية. وخلصـــت الدراســـة إلـــى أن مرونـــة النـاتج الصنـــاعي الخـــاص لـــرأس المـــال الاجتمـــاعي فـــي الولايـــات المتحدة لا تختلف جوهريـــا عـــن الصفـــر. وتفســـير هـــذه النتيجـــة لا يعني أن البنية الأساسية غير هامـــة وأنـــها لا تؤثـــر علـــى المســـتوى الصنـــاعي فـــي الولايـــات المتحـــدة. وإنمـــا يعنـــي أن رأس المــــال الاجتماعي في الولايات المتحدة قد وصل إلـــى مرحلـــة متقدمـــة بحيـــث أن الإضافات إليه لم تعد هـــي العـــامل الأساســـي فـــي زيـــادة النـــاتج الصناعي الخاص. ولكن أصبح الـــدور الأساســـي فـــي النمـــو موكـــول

[54] *Holtz - Eakin , D.* , " public - Sector Capital and the Productivity Puzzle" , the American Economic Review , Papers and Proceeding of the 107 th Annual Meeting , *May 1995 , pp. 12 - 21*

لكل من رأس المال الخاص والعمل الخاص اللذان أثبتت الدراسة أنهما يؤثران تأثيرا جوهريا على الناتج الصناعي.

ولقد حاولت دراسة أخري أن تجيب على سؤال محدد طرحته منذ البداية: هل الأنشطة الحكومية منتجة ؟ وللإجابة على هذا السؤال اختبرت هذه الدراسة أثر الإنفاق الحكومي الرأسمالي (البنية الأساسية) والجاري على إنتاج القطاع الخاص غير الزراعي في ٤٨ ولاية أمريكية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦ [55] وقامت الدراسة بتقدير دالة إنتاج للقطاع غير الزراعي الأمريكي الخاص مستخدمة رأس المال الخاص ، والعمالة الخاصة، ورأس المال الاجتماعي (الإنفاق على الطرق والمياه والصرف الصحي وغيرها) ،والإنفاق الحكومي الجاري كمتغيرات تفسيرية. ولقد انتهت الدراسة إلى أن رأس المال الاجتماعي إنتاجيته سالبة في تأثيره على القطاع غير الزراعي الخاص، وأن النوع الوحيد المنتج من الخدمات الحكومية الجارية هو الخدمات التعليمية. وتفسير هذه النتيجة هو أنه كان هناك إسراف في إقامة البنية الأساسية في الولايات المتحدة Overprovision مما أدي لسوء تخصيص الموارد. فلو تم تحويل جزء من المبالغ المنفقة على البنية الأساسية إلى الاستثمار في القطاع الخاص لما نقص الناتج غير الزراعي الخاص وإنما ربما ازداد. وهذا يشير إلى وجود طاقة عاطلة بالبنية الأساسية. كما أشارت الدراسة إلى أن الإفراط

---

[55] *Evans , p. & Karras , G , " Are Government Activities Productive ? Evidence* from a Panel of U. S. States " , The Review of Economics and Statistics , Feb. 1994 , *pp. 1 - 11.*

في استثمار البنية الأساسية ينصرف للجانب الكمي فقط وأن هناك استهانة بالنوعية. وربما تتحول الإنتاجية السالبة لرأس المال الاجتماعي إلى إنتاجية موجبة إذا تم تحويل التوسع الأفقي فيها إلى توسع رأسي يركز على تحسن النوعية.

نخلص من الدراستين السابقتين إلى أنه ربما تعدى التدخل الحكومي في إقامة البنية الأساسية الحد المطلوب، أو ربما جاء على نحو خاطئ. ولقد اتصفت الدراستان السابقتان بالعمومية في اختبارهما لمدي إنتاجية الأنشطة الحكومية. ولذا ظهرت بعض الدراسات التي حاولت أن تكون أكثر خصوصية. فالاستثمار في رأس المال الاجتماعي لا يؤثر على جميع الصناعات بنفس الطريقة ، حيث قد تستفيد بعض الصناعات منه أكثر من غيرها. ومن بين الدراسات التي سارت في هذا الاتجاه واحدة قامت باختبار أثر البنية الأساسية بوجه عام والاستثمار الحكومي في البحث والتطوير بوجه خاص على تكلفة الإنتاج في ١٢ صناعة تحويلية في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٥٦ - ١٩٨٦ [٥٦].

ولقد اتبعت هذه الدراسة أسلوبا أكثر تحديدا في تقديرها لأثر رأس المال الاجتماعي على إنتاجية الصناعات الخاصة. فما يؤثر على الإنتاجية في صناعة ما ليس كل ما هو متاح من رأس مال اجتماعي وإنما ما يقدمه فقط من خدمات لهذه الصناعة. ولذا يتعين تحديد المقدار الذي تستفيد به كل صناعة من رأس المال

---

[56] Nadiri , M. & Mamuneas , T, " The Effects of Public Infrastructure And R & D capital on the Cost Structure And Performance of U. S. Manufacturing Industries" , Ibid , pp. 22 - 37

الاجتماعي وفقا لعاملين هما وزنها النسبي بين الصناعات، ونسبة تشغيل طاقتها الإنتاجية. وبأخذ هذين العاملين في الاعتبار قامت الدراسة بتقدير دالة التكاليف لأثني عشر صناعة تحويلية كل على حدة، ثم لهم جميعا دفعة واحدة. واستخدمت متوسط التكلفة كمتغير تابع، والعمل الخاص، ورأس المال الخاص، والمدخلات الوسيطة ،بالإضافة إلى البنية الأساسية والاستثمار الحكومي في البحث والتطوير كمتغيرات تفسيرية.

وانتهت الدراسة إلى أن الاستثمار في البنية الأساسية وفي البحث والتطوير يؤثران جوهريا وعكسيا على متوسط التكلفة في الصناعات التحويلية محل الدراسة. وفي تفسير هذه النتيجة أشار الباحثان إلى أنه في كثير من الحالات يعتبر رأس المال الاجتماعي إما بديلا أو مكملا لرأس المال الخاص وهو ما قد يمكن الصناعات الخاصة من تقليل استخدامها لرأس المال الخاص مع كل زيادة في رأس المال الاجتماعي. بالإضافة إلى أن الاستثمار الحكومي في البحث والتطوير يزيد من إنتاجية الصناعات الخاصة بما يقدمه من تقدم تكنولوجي يمكنها استخدامه.

وما تضيفه هذه الدراسة هو أن درجة استفادة جميع الأنشطة الخاصة من رأس المال الاجتماعي ليست واحدة، بالرغم من أن الكمية المتاحة منه للجميع متساوية.

ومن الدراسات الأخرى التي سارت في الاتجاه الأكثر تحديدا عند تقييمها لأداء الوحدات الحكومية دراسة قامت بتقييم أداء أقسام الشرطة باستخدام مدخل التكلفة. واستخدمت هذه الدراسة بيانات عن ١٤١ قسم شرطة في ولاية *Illinois* في الولايات المتحدة خلال

الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ [٥٧]. ولقد بدأت هذه الدراسة من فرضية مؤداها أن الحكومة الجيدة هي الحكومة التي يمكنها أن تقدم الخدمات المنوطة بها بأقل تكلفة ممكنة. ثم أخذت تقيس الكفاءة باستخدام معيار التكلفة النسبية والتي تتمثل في النسبة بين التكلفة الفعلية والتكلفة الكفء Efficient cost. وفي تقديرها لدالة التكلفة استخدمت الدراسة مجموع تكلفة التشغيل والتكلفة الرأسمالية كمؤشر للتكاليف الكلية، واستخدمت مقلوب معدل الجريمة كمؤشر للناتج حيث كلما قل معدل الجريمة في المنطقة كلما زاد مقلوب المعدل وبالتالي زاد ناتج قسم الشرطة.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المدينة المتوسطة يمكنها أن تحقق وفرا في التكلفة يبلغ ٢٤% إذا أحدثت إصلاحا في أقسام الشرطة بها بحيث تصبح أقسام ذات أداء كفء.

كما أثبتت الدراسة أن المراقبة المستمرة لسلوك الوحدات الحكومية وسلوك رجال السياسة من قبل الجمهور يحسن من كفاءتهم في أداء أعمالهم.

وتشير نتائج الدراسات السابقة إلى أن التدخل الحكومي حتى في اقتصاديات السوق ربما يكون قد زاد عن الحد المسموح به في بعض الحالات، وربما يكون قد تم على نحو غير كفء في حالات أخري. إلا أنه لا يمكن القول أن التدخل الحكومي كان غير منتج في كل الحالات.

---

[57]Davis , M. & Hays , K. , " The Demand for Good Government" , The Review of Economics and Statistics , Feb , 1993 , pp. 148 - 152.

٤- الإصلاح الحكومي

لقد ساد هناك شعور في معظم دول العالم في الآونة الأخيرة بأن التدخل الحكومي قد زاد عن الحدود المسموح بها في ظل اقتصاد السوق. ومن ثم ظهرت هناك دعاوى بضرورة تحقيق إصلاح حكومي حتى في دول اقتصاد السوق. والهدف من هذا الإصلاح هو تقليل جرعة الحكومة وزيادة جرعة السوق للوصول إلى نسبة المزج المثلي من وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ولقد دارت هناك مناقشات حول الإصلاح الحكومي على أربعة محاور:

(١) إصلاح في حجم النشاط الحكومي.

(٢) إصلاح في درجة المركزية.

(٣) الإصلاح الاقتصادي.

(٤) الإصلاح المؤسسي.

(١) إصلاح في حجم النشاط الحكومي:

لقد زاد حجم الحكومات في دول اقتصاد السوق الصناعية بمعدل كبير منذ نهاية القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٧٠ كانت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول حوالي ٨,٣% في المتوسط. وأخذت هذه النسبة تتزايد حتى وصلت ٤٤,٨% عام ١٩٩٠، ثم ٤٧,٢% عام ١٩٩٤ [٥٨]. وهناك بعض

---

[58] *Tanzi , V & Schuknecht , L.* ,“ Reforming Government in Industrial Countries” , Finance & Development , sep. 1996 , pp. 2 - 3

وهناك بعض الدعاوى بأن نمو حجم الحكومات كان مصحوبا بتحسن في مستوى التعليم والصحة والتدريب وغيرها من الجوانب الاجتماعية حتى عام ١٩٦٠. أما منذ ١٩٦٠ وحتى الآن فإن زيادة حجم الحكومات بالدول الصناعية لم يكن مصحوبا بزيادة جوهرية في المكاسب الاقتصادية والاجتماعية. ولذا فقد كان من الممكن الاستغناء عن التوسع في الحجم دون خسارة تذكر على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن توضيح ذلك في نقطتين:

(أ) أن الزيادة في التدخل الحكومي منذ ذلك التاريخ لم تكن بسبب التوسع في الاستثمار في مجالات الصحة والتعليم ،وإنما كانت بسبب زيادة الإعانات والمدفوعات التحويلية. فحتى عام ١٩٩٠ كانت نسبة الإعانات والمدفوعات التحويلية من الإنفاق الحكومي بدول اقتصاد السوق الصناعية تتراوح بين ٤٠ – ٥٥ % في المتوسط، وهي نسبة كبيرة.

(ب) من الملاحظ أن أداء اقتصادات الدول الصناعية ذات الحكومات صغيرة الحجم لم يكن أقل، بل ربما كان أفضل من أداء إقتصادات الدول ذات الحكومات كبيرة الحجم.

ولإثبات هذه النقطة الأخيرة قامت إحدى الدراسات بتقسيم حكومات دول اقتصاد السوق الصناعية إلى ثلاثة أحجام:

حكومات كبيرة الحجم **Big Governments** ، وحكومات متوسطة الحجم ***Medium - Sized Governments*** ، وحكومات صغيرة الحجم **Small Governments** [٥٩]. أما عن الحكومات

---

[59]Tanzi , V & schuknecht , L. , Ibid , pp. 4 - 5

كبيرة الحجم فهي التي تفوق نسبة إنفاقها العام ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠ ،وهي تتضمن بلجيكا وإيطاليا وهولندا والنرويج والسويد. وبالنسبة للحكومات متوسطة الحجم فهي تتراوح نسبة إنفاقها العام بين ٤٠% - ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠ ، وتحتوي على النمسا وكندا وفرنسا وألمانيا ونيوزلندا وأسبانيا. وفيما يتعلق بالحكومات صغيرة الحجم فهي التي تقل نسبة إنفاقها العام عن ٤٠% من الناتج المحلي عام ١٩٩٠ وهي تشتمل على أستراليا واليابان وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وبمقارنة أداء هذه الحكومات مع بعضها البعض ومع أداء حكومات الدول حديثة التصنيع كما بالجدول (٤) اتضح أن أداء الدول ذات الحكومات الصغيرة لم يكن أسوأ بل ربما كان أفضل من أداء الدول ذات الحكومات الكبيرة. ولذا فإن هناك دعوة لإحداث إصلاح حكومي يتم تخفيض حجم الحكومات فيه بحيث لا تتجاوز نسبة الإنفاق العام ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (٤)

مقارنة أداء دول اقتصاد السوق الصناعية

ذات أحجام الحكومات المختلفة

معايير	الدول الصناعية						دول حديثة التصنيع*
	حكومات كبيرة		حكومات متوسطة		حكومات صغيرة		
	١٩٦٠	١٩٩٠	١٩٦٠	١٩٩٠	١٩٦٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١- معايير الكفاءة الاقتصادية							
معدل نمو الناتج الحقيقي%	٣,٢	٢,٦	٤	٣,٣	٤,٦	٣,٣	٦,٢
معدل التكوين الرأسمالي من الناتج %	٢٣,٤	٢٠,٥	٢١,١	٢١,٣	١٩,٦	٢٠,٧	٣١,٢
معدل التضخم %	١,٧	٥,٤	١,٦	٤,٣	٢,٣	٦,١	١٥,٣
معدل البطالة %	٢,٩	٦,١	٤,٦	٩,٢	٢,٧	٤,٢	٢,٩
اقتصاد الظل من الناتج المحلي %	٤,٩	١١,١	٣,٨	٨,٢	٣,٥	٦,٢	
براءات الاختراع لكل ١٠ آلاف نسمة		٢		٢,٣		٨,٦	
٢- معايير اجتماعية							
رتبة دليل التنمية البشرية		١١		١٣		٦	
نصيب أفقر ٤٠% من الدخل %	١٥,٦	٢٤,١	١٦,٤	٢١,٦	١٧,٤	٢٠,٨	١٧
نسبة الأمية بين الكبار %	٩,٣	٢,٩	١٣,٣	٤,٦	٢,٤	٠,٥	٩,٢
نسبة التسجيل في المرحلة الثانوية %	٥٥	٩٣	٥١	٩٩	٦١	٨٩	٨١
العمر المتوقع	٧٢	٧٧	٧٠	٧٧	٧١	٧٧	٧٤
الوفيات بين كل ١٠٠٠ طفل	٢٣	٦,٧	٢٩	٧,١	٢٢,٤	٦,٤	
مساجين بين كل ١٠٠ ألف نسمة		٣٨		٦٨		١٥٤	
نسبة الطلاق بين الزيجات %		٣٣		٣٣		٣٦	

Source: Tanzi, Vito, Ibid, and p. 4.

• الصين ، هونج كونج ، كوريا الجنوبية وسنغافورة.

(٢) إصلاح في درجة المركزية:

يشير البعض إلى أنه هناك تماثلا بين سلوك الحكومة المركزية كوحدة، وسلوك المنشأة الاحتكارية في القطاع الخاص. فإذا كانت المنشأة الاحتكارية تسعي إلى تعظيم ربحها، فإن الحكومة المركزية تسعي لتعظيم إيراداتها. وإذا كانت المنشأة الاحتكارية تستغل قوتها الاحتكارية في رفع السعر وتحقيق مزيد من الأرباح، فإن الحكومة المركزية تسعي إلى زيادة حجم القطاع الحكومي وزيادة درجة تدخله في الشئون الاقتصادية. أما لامركزية الحكومة ممثلة في لامركزية الإيرادات ولامركزية الإنفاقات فإنها تقلل من التدخل الحكومي في الشئون الاقتصادية، كما أنها تساعد على تقليل حجم القطاع الحكومي.

ولقد حاولت إحدى الدراسات اختبار أثر اللامركزية الحكومية على حجم القطاع الحكومي. واستخدمت هذه الدراسة بيانات قطاعية عن الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة ، وحكومات الولايات (٥٠ ولاية)، وحكومات المحليات في عامي ١٩٨١، ١٩٨٤ [٦٠]. ولقد تم قياس درجة اللامركزية باستخدام معيارين ، المعيار الأول يتمثل في نسبة الإنفاق الحكومي للولاية مضافا إليه الإنفاق الحكومي للمحليات إلى الإنفاق الحكومي الكلي للولاية متضمنا الإنفاق الفيدرالي ، أما المعيار الثاني فهو يتمثل

---

[60] Joulfan , D. & Marlow , M. , " Government Size and Decentralization: *Evidence from Disaggregated Data* " , Southern Economic Journal , April 1990 , Vol. 56, No. 4 , pp. 1094 - 1102.

في عدد حكومات المحليات بالإضافة إلى حكومة الولاية. وفيما يتعلق بمقياس حجم الحكومة فلقد كان يتمثل في نسبة الإنفاق الحكومي الكلي بمستوياته الثلاثة في الولاية إلى الناتج الكلي للولاية.

ولقد اتضح من هذه الدراسة أن اللامركزية في الإنفاق الحكومي على علاقة عكسية وجوهرية مع حجم الحكومة، وهو ما يعني أن اللامركزية في الإنفاق الحكومي قد ترشد من الإنفاق الحكومي. ومن هنا جاءت الدعوة لإحداث إصلاح حكومي من خلال زيادة درجة اللامركزية.

ولكن هناك من يشير إلى بعض المخاطر التي يمكن أن تحدث نتيجة لما يسمى باللامركزية المالية البحتة Pure financial decentralization. وتتمثل هذه اللامركزية في إتاحة الفرصة للحكومات المحلية لتحصل الضرائب وتتولى الإنفاق المحلي دون التقيد بمبالغ محولة من الحكومة المركزية. ومن أبرز هذه المخاطر ما يلي [٦١]:

(أ) زيادة درجة عدم عدالة توزيع الدخل: فمن المعروف أن الأقاليم تختلف في توزيع الموارد بينها ، فهناك أقاليم غنية بالموارد، وأقاليم فقيرة في الموارد. ولاشك أن استقلال حكومات الأقاليم بتحصيل الضرائب والإنفاق منها سوف يؤدي إلى سوء توزيع الدخل بين الأقاليم.

---

[61] Prud ' homme , Remy , " The Dangers of Decentralization " , The world Bank Research Observer, August , 1995, vol 10 , No. 2, pp. 201 - 226.

ومن ناحية أخري إذا تبنت المحليات سياسات توزيعية مختلفة فإن هذا سوف يؤثر على التوزيع الجغرافي للسكان. فإذا كان هناك إقليم متصف بفرض ضرائب عالية على الأغنياء ومنح إعانات كبيرة للفقراء، فإن هذا قد يحفز الأغنياء لنقل نشاطهم منه إلى الأقاليم الأقل ضرائب، كما قد يحفز الفقراء للهجرة إليه من الأقاليم الأخرى. ومن ثم فإن هذه السياسة التوزيعية قد تقضي على الأساس الذي بنيت عليه.

ولذلك فإن الأغراض التوزيعية تقتضي من الحكومة الفيدرالية أن تركز النسبة الأكبر من الضرائب والإنفاقات في يدها حتى تتمكن من تحويل بعض الموارد من الأقاليم الغنية إلى الأقاليم الفقيرة.

(ب) خلق نوع من الثنائية الاقتصادية: قد تؤدي اللامركزية المالية إلى تركز النمو في الأقاليم الغنية دون الأقاليم الفقيرة داخل المجتمع الواحد. وقد يصاحب هذا منافسة مدمرة بين الأقاليم تستخدم فيها عناصر السياسة المالية لجذب الاستثمار الخارجي من خلال منح امتيازات قد تكون غير مبررة أحيانا. ولاشك أن هذا قد يعمق من الثنائية الاقتصادية داخل المجتمع الواحد ويصيب اقتصاده بأضرار بالغة.

(جـ) زيادة درجة عدم الاستقرار الاقتصادي: تستخدم الحكومة الفيدرالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. فإذا كانت نسبة كبيرة من عناصرها الممثلة في الضرائب والإنفاق الحكومي موزعة على المحليات لتستخدمها باستقلالية دون الرجوع للحكومة المركزية، فإن هذا يجعل من

الصعب على الحكومة المركزية أن ترسم سياسة ماليـــة متسـقة تحقـق من خلالها الاستقرار الاقتصادي. بـل إن تصرفـات الأقـاليم المختلفـة في هذا الصدد قد تكون متضاربة مما يلغي أثـــر بعضـه البعـض ، أو ربما يزيد من درجة عدم الاستقرار الاقتصـــادي فـي المجتمـع.

(د) عدم الكفاءة في الإنتاج: يوجد هنـاك بعـض الخدمـات التـي تتمتع بوفورات الحجم الكبير، وقـد يكـون مـن الأوفـر اقتصاديـا أن يتم إنتاجها على أسـاس مركـزي ، وتـوزع بيـن الأقـاليم المختلفـة. وبالطبع إذا تم إقامة وحدات مســتقلة لإنتاجـها فـي كـل محليـة قـد يؤدي هذا لفقـدان مـيزة وفـورات الحجـم الكبـير وبالتـالي ارتفـاع التكلفة. بالإضافة إلى ذلك فإن الفساد يزداد مـع زيـادة عـدد المكـاتب الحكومية الذي يصاحب اللامركزية الحكومية. ومـن ثـم فـإن تكـاليف إزالة الفساد تزداد مع اتســاع رقعتـه وهـو مـا يعتـبر ضربـا مـن ضروب عدم الكفـاءة.

غير أن هذا التحليل ينتقد نوعا مـن اللامركزيـة التـي لا توجـد في الواقع العملي ولا يدعـو إليـها أحـد وهـي اللامركزيـة الماليـة البحتة. والدعوة الموجهة للإصلاح الحكومي فـي هـذا الصـدد تركـز على لامركزية الإنفاق الحكومي وليـس الضرائـب.

(٣) الإصلاح الاقتصادي:

لقد عاني عدد من إقتصادات السوق في العقديـن الأخـيرين مـن عديد من مظاهر الاختلال الاقتصادي مثل عجـز الموازنـة الحكوميـة وعجـز مـيزان المدفوعـات وارتفـاع معـدلات البطالـة والتضخـم وغيرها. ولذا ظهرت هناك دعاوى بضـرورة تبنـي برامـج إصـلاح

اقتصادي يتم بمقتضاها تقلص الدور الذي تلعبه الحكومة في ملكية وإدارة وتشغيل الموارد وزيادة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص. ولقد انتقلت هذه الدعوة إلى كثير من الدول النامية والدول الاشتراكية سابقا. وتركزت الدعوة للإصلاح الاقتصادي حول عنصرين هما تصحيح الأسعار Get prices right والخصخصة Privatization.

ولقد كانت دول اقتصاد السوق هي السباقة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي تلك. فبدأت إنجلترا عام ١٩٧٧ أولي خطوات برامج الخصخصة فيها بعرض شركة البترول البريطانية British petroleum للخصخصة ، ثم عرضت شركة الطيران البريطانية عام ١٩٨١ للخصخصة ، ثم توالت العروض بعد ذلك لعديد من شركات المياه والكهرباء وغيرها. ولقد كان هناك إقبال شديد على شراء هذه الشركات العامة لدرجة أن نسبة الطلب إلى عرض رأس المال بلغ ٣٥ ضعفا في بعض هذه الشركات [٦٢].

أما نيوزيلندا فهي واحدة من بين دول السوق التي كانت توصف بدرجة تدخل حكومي عالية لحد ما في الشئون الاقتصادية. فلقد امتد التدخل الحكومي إلى تحديد الأجور وأسعار بعض السلع ، وأسعار العملات الأجنبية، وحصص الواردات. كما كانت الحكومة تمتلك بعض المؤسسات في مجال البنوك والتأمين والصحة والتعليم والنقل والخدمات العامة، وتضطلع ببرامج رفاهية واسعة. ولكن لوحظ أن أداء الاقتصاد النيوزلندي كان يتدهور مع مرور الزمن.

---

[62] Perotti, Enrico , " Credible Privatization" , The American Economic Review , *Sep. 1995 , p. 849.*

ففي عام ١٩٥٠ كان متوسط دخل الفرد في نيوزلندا يمثل ٧٠% من نظيره في الولايات المتحدة، ولقد وصل مؤخرا إلى نسبة ٥٠% تقريبا [٦٣]. وقبل أن يبدأ برنامج الإصلاح الاقتصادي فيها عام ١٩٨٤ كانت ظروفها الاقتصادية قد وصلت إلى حالة متردية تمثلت في ارتفاع الدين الخارجي إلى ٩٥% من الناتج المحلي ،وارتفاع معدلي البطالة والتضخم إلى مستويات غير مسبوقة ، بالإضافة إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات. ووصلت الأزمة إلى قمتها عندما أعلن البنك المركزي بعد انتخابات يونيو عام ١٩٨٤ مباشرة التوقف عن تحويل الدولار النيوزلندي إلى عملات أجنبية.

ولقد بدأت الحكومة النيوزلندية في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي امتد لجميع القطاعات منذ ذلك التاريخ ،حيث تم تحرير جميع الأسعار وتم التخلص من دعم عديد من السلع ، وتم تحرير التجارة الخارجية، وتم خصخصة عديد من الشركات العامة ، وتم تخفيض برامج الرفاهية. كما تم معاملة الشركات العامة على نفس أسس شركات القطاع الخاص. وترتب على ذلك تقلص دور الحكومة بدرجة كبيرة في الشئون الاقتصادية. فخلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٢ انكمش حجم العمالة في ١٤ شركة عامة بحوالي ٤٠ ألف ، وانخفضت العمالة في القسم التجاري من الحكومة المركزية الذي يشتمل على الشركات الإنتاجية والخدمية من ٨٣,٧ ألف عام ١٩٨٩ إلى ٣٩,٤ ألف عام ١٩٩٢.

[63] Evans , Lewis and others , " Economic Reform in NewZealand 1984 - 1995: *The Pureuit of Efficiency* " , *Journal of Economic Literature* , Dec. *1996* , p. *1860*

ولقد حققت نيوزلندا نجاحات كبيرة حتى عام ١٩٩٥ نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي فيها ،حيث تحول عجز الموازنة العامة إلى فائض، وانخفض معدل البطالة من ١٠% إلى ٦% ، ومعدل التضخم من ١٩% إلى ٣% وعجز الحساب الجاري من ٩% من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤% ، كما زادت إنتاجية وحدات القطاع العام [64].

وربما تكون الدول النامية الراغبة في التحول إلى اقتصاد السوق أحوج إلى تبني برامج إصلاح اقتصادي تتفق مع ظروفها.

(٤) الإصلاح المؤسسي:

يتبنى أرباب الاقتصاد المؤسسي Institutional Economics الدعوة إلى إحداث إصلاح حكومي من خلال ما يسمى بتصحيح المؤسسات Get institutions right. وتعتبر هذه الدعوة موجهة بدرجة أكبر إلى حكومات الدول النامية التي ترغب في التحول إلى اقتصاد السوق. ويركز الاقتصاد المؤسسي على عنصرين في الإصلاح هما [65]: إصلاح البيئة المؤسسية Institutional Environment، وإصلاح مؤسسات الحكم Institutions of Governance.

---

[64]Evans, Lewis , Ibid , pp. 1856 - 1902.

[65]Williamson , Oliver , " The Institutions and Governance of Economic Development and Reform " , Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics , 1994 , pp. 171 - 197

(أ) إصلاح البيئة المؤسسية:

تتمثل البيئة المؤسسية في مجموعة القواعد السياسية والاجتماعية والقانونية التي يتأسس عليها الإنتاج والتبادل والتوزيع داخل المجتمع. ومن أمثلة هذه القواعد تلك المبادئ التي تحكم الانتخابات وحقوق الملكية، وحقوق التعاقد. ويعتبر الدستور أحد المكونات الأساسية للبيئة المؤسسية. وليس المقصود هنا بالدستور النصوص التي يحتوي عليها. فالدستور قد يكون مكتوبا وقد لا يكون مكتوبا وإنما متعارف عليه. فاستقلال البنك المركزي في الولايات المتحدة ليس منصوصا عليه في الدستور، وإنما هو أمر معمول به [٦٦]. كما أن الدستور قد يكون فعالا أو غير فعال. فدساتير الدول الشيوعية سابقا لم تلعب أي دور ذو شأن في تنظيم الحياة السياسية لهذه الدول. ويتكون الدستور في الدول التي يوجد فيها تقاليد دستورية من مجموعة الأحكام القضائية التي عدلت في القوانين العامة بما يتلاءم مع الظروف التي يمر بها المجتمع ولم تكن موجودة وقت أن تم صياغة هذه القوانين العامة. فالدستور في خدمة المجتمع، وليس العكس.

وتتكون الحقوق الدستورية من ثلاث أنواع: الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاجتماعية، والحقوق الاقتصادية. وبالنسبة للحقوق المدنية والسياسية فهي تشتمل على حرية التعبير عن الرأي، والمساواة في المشاركة السياسية. أما الحقوق الاجتماعية

---

[66] Elester, Jon , " The Impact of Constitutions on Economic Performance " , *Ibid* , PP. 209 - 225.

فهي تتضمن حق العمل، وحق الحصول على دخل عادل، وحق التعليم، وحق الرعاية الصحية، وحق التمتع بمنافع برامج الرفاهية. وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية فهي تحتوى على حق الملكية ، وحق التبادل ، وحق التعاقد.

ومن الواضح أن كفالة الحقوق الدستورية تؤثر على الأداء الاقتصادي للمجتمع بجانبيه الممثلين في الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فمن الملاحظ أن المجتمع الذي توجد فيه ديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي يقل فيه حدوث المجاعات وذلك لسهولة تدفق المعلومات من المناطق التي تعاني من كوارث إلى بقية أنحاء المجتمع القومي أو الدولي.

ومن ثم فإن المسئولين في الدولة يشعرون بضرورة التحرك لحل المشكلة. كما أن تدفق المعلومات يتيح الفرصة لكل من أراد أن يساهم في حل المشكلة أن يتقدم في الوقت المناسب.

ومن ناحية أخري تكشف الديمقراطية عن أوجه الفساد المختلفة في المجتمع، وتساعد على القضاء عليها، وهو ما يزيد من درجة الكفاءة الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية فإن تحقيقها يساعد على تحسين توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة من خلال المساعدة في مجالات الصحة والتعليم والتوظيف وبرامج الرفاهية. أما الحقوق الاقتصادية فإنها تكفل توافر الحافز الخاص الذي يبعث على استخدام الموارد أفضل استخدام.

ومما سبق يتضح أن أي إصلاح مؤسسي يضمن الحقوق الدستورية لأفراد المجتمع سوف يترتب عليه إصلاح اقتصادي.

(ب) إصلاح مؤسسات الحكم:

من المعروف أن مؤسسات الحكم هي التي تتولى وضع وتنفيذ القواعد بما يضمن تحقيق الاستقرار في التعاون أو التنافس بين الأفراد. فالحكم الذي يرتبط بالأشخاص وليس المؤسسات لا يتولد في ظله استقرار حيث تتغير قواعد الحكم مع تغير الأشخاص. أما الحكم المبني على أساس مؤسسات بغض النظر عن الأشخاص يتسم بالاستقرار والمصداقية. ولاشك أن الاستقرار والمصداقية يمكنان الأفراد من التنبؤ الدقيق ويساعداهم على رسم خطط تنموية طويلة الأجل.

ولقد اتضح أن نجاح أي برنامج إصلاح اقتصادي يعتمد على مقدرة الحكومة على توليد تأييد سياسي من قبل الرأي العام لهذا البرنامج وتحجيم دور المعارضة. فأي إصلاح اقتصادي لابد أن يظهر له معارضون سواء على المستوى الفكري أو السياسي أو الاقتصادي. فعلي المستوى الفكري يعارض المفكرون المعتنقون للمذهب الاشتراكي أي إصلاح يستند إلى المذهب الرأسمالي. وعلي المستوى السياسي تقف أحزاب المعارضة أمام أي إصلاح تأتي به حكومة الأغلبية. وعلى المستوى الاقتصادي تعارض الفئات التي تضار اقتصاديا من برنامج الإصلاح مثل هذا البرنامج ،فمنتجو بدائل الواردات يعارضون تحرير التجارة، والمزارعون يعارضون إلغاء الإعانات الزراعية، والطبقات الفقيرة تعارض

إلغاء الدعم عن السلع التموينية، وغيرها [٦٧]. وقد يعارض بعض الأفراد الذين ربما سوف يفيدهم البرنامج فقط لأنهم لا يستطيعون التنبؤ بما سوف يحدث من جراء هذا التغيير.

ومن ثم فإن قوة التأثير السياسي للحكومة ومؤسساتها مهمة جدا في عملية الإصلاح. ولقد أثبتت التجربة أن الحكومات الديمقراطية الضعيفة التي تسعى وراء إرضاء الناخبين حتى يعاد انتخابها عادة مالا تكون قادرة على إقناع الجماهير بضرورة تحمل التكاليف قصيرة الأجل للإصلاح. أما الحكومات التي تقوى على حماية برامج الإصلاح الاقتصادي فهي الحكومات الديمقراطية القوية التي يمكنها إقناع الجماهير بضرورة تحمل تكاليف الإصلاح قصيرة الأجل، أو الحكومات السلطوية القوية التي يمكنها فرض هذه التكاليف على الجمهور بالقوة. وينحصر الفرق في الحالتين في أن برامج الإصلاح التي تقوم على الاقتناع يتوافر لها قوة دفع ذاتية في الأجل الطويل أكثر من قوة الدفع التي تتوافر للبرامج القائمة على الإجبار.

ولقد قامت إحدى الدراسات باختبار أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي مستخدمة بيانات عن ٣١ دولة أفريقية في الجنوب خلال الفترة ١٩٦٠ -١٩٨٦. ولعمل ذلك قامت بتقدير دالة انحدار متغيرها التابع هو متوسط معدل النمو الحقيقي خلال الفترة المذكورة، ومتغيراتها المستقلة هي: متوسط

---

[67] Haggard, S. & Webb, S. , " What Do We Know About the Political Economy of Economic Policy Reform ? " The World Bank Research Observer , July 1993 , vol. 8 No. 2 , pp 143 - 150

معدل نمو قوة العمل خلال نفس الفـــترة، ومتوسـط معـدل الاسـتثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسـط معـدل نمـو الصـادرات السلعية، بالإضافة إلى مؤشر عن عـدم الاسـتقرار السياسـي [٦٨]. ولقـد تم تعريف عدم الاستقرار السياسي بأنـه يشـير إلـى عـدم اسـتقرار الحكومات والأنظمة والمؤسسـات بسـبب محـاولات الإطاحـة بنظـام الحكم المتكررة. وتـم قيـاس عـدم الاسـتقرار السياسـي بمتغـيرين بديلـين:

(أ) مجمـوع محـاولات الانقـلاب وهـي علـى ثلاثـة أنـواع: الانقلاب الناجح ويمثل قمـة عـدم الاسـتقرار السياسـي ولـذا يعطـي الوزن ٥، والانقلاب غير الناجح وهـو يمثـل درجـة أقـل مـن عـدم الاستقرار ولذا يعطي الوزن ٣ ، والمؤامـرة ضـد نظـام الحكـم Plot وهي تمثل أقل درجات الاستقرار السياسـي وتعطـي الـوزن ١. ومـن ثم فبالنسبة لدولـة مثـل غانـا حـدث فيـها خـلال الفـترة ١٩٥٦ - ١٩٨٥: ٥ انقلابـات ناجحـة ، ٦ محـاولات انقـلاب ، ١٣ مؤامـرة. ومن ثم فإن مجموع متغـير عـدم الاسـتقرار السياسـي لـها = (٥ × ٥) + (٦ × ٣) + (١٣ × ١) = ٥٦. وهكـذا بالنسـبة للـدول الأخـرى.

(ب) متغـير صـوري Dummy variable (Di) يتـم تقسـيم الدول بمقتضاه إلى مجموعتين: مجموعة دول ذات درجـة عاليـة مـن عـدم الاسـتقرار السياسـي (Di = 1)، ومجموعـة دول ذات درجـة

---

[68] Fosu, A. K. , " Political Instability and Economic Growth: Evidence From Sub- Saharan Africa" , Economic Development and Cultural Change, July 1992 , Vol 40 , No. 4 , pp. 829 - 841.

منخفضة من عدم الاستقرار (Di = 0). والمجموعة الأولى هي التي يزيد فيها مؤشر عدم الاستقرار السابق عن المتوسط ، والمجموعة الثانية هي التي يقل فيها هذا المؤشر عن المتوسط.

ومن المتوقع أن يؤثر عدم الاستقرار السياسي سلبيا على النمو الاقتصادي لأسباب عديدة منها:

(أ) يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى ارتفاع معدل المخاطرة مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للخارج، ومن ثم انخفاض معدل التكوين الرأسمالي طويل الأجل.

(ب) كما يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى هجرة العقول بحثا عن فرص اقتصادية أفضل، وهو ما يؤثر على نوعية العمالة المحلية تأثيرا سلبيا.

(جـ) يحول عدم الاستقرار السياسي دون تحقيق استمرارية النمو بسبب فجوات التقطع التي تحدثها الانقلابات المتكررة. ولاشك أن هذا يفقد المجتمع المزايا المحققة من الدفع الذاتي للنمو.

ولقد أثبتت هذه الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي يخفض معدل النمو بمقدار ١,٠٦ نقطة وهو ما يمثل ٣٣% تقريبا من متوسط معدل النمو في عينة الدراسة.

ولا يقتصر الإصلاح المطلوب على المؤسسات السياسية فقط وإنما يمتد ليشتمل على كل المؤسسات في المجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تعليمية أو دينية. ومن أمثلة المؤسسات الاقتصادية البنوك والبورصات، والغرف التجارية والصناعية، ومن أمثلة المؤسسات الاجتماعية الجمعيات الخيرية

بأنواعها المختلفة ، وجمعيات حماية المستهلك، ومن أمثلة المؤسسات الثقافية وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ودور الثقافة، ومن أمثلة المؤسسات التعليمية الجامعات والمعاهد العليا، وغيرها.

٥- خلاصة

ينصرف مصطلح الدولة هنا إلى الحكومة بقطاعيها التجاري وغير التجاري وللنظام السياسي بمؤسساته المختلفة. ويمكن تلخيص أهم النقاط السابقة فيما يلي:

(١) لا يوجد هناك اتفاق عام قاطع حول الدور الذي يجب أن تقوم به الحكومة في اقتصاد السوق. فالدور الذي ترسمه النظرية يختلف عن الدور الذي يمارس في الواقع. والدور الذي تقوم به الحكومة في دولة نامية تتبع اقتصاد السوق ، يختلف عن الدور الذي تقوم به الحكومة في دولة متقدمة. كما أن الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومة فيما بعد التوقيع على اتفاقية الجات في دورة أوروجواي عام ١٩٩٤ ، يختلف عن الدور الذي كانت تقوم به قبل هذه الاتفاقية. وبالرغم من ذلك فإن هناك مساحة واسعة تشترك فيها هذه التقسيمات للدور الذي يجب أن تقوم به الحكومة في ظل اقتصاد السوق.

(٢) ينحصر دور الحكومة في ظل اقتصاد السوق في علاج مظاهر فشل السوق. ومن هذا المنطلق فإن هذا الدور يشتمل على تهيئة البيئة الاقتصادية للنمو، والتدخل لتحسين توزيع الدخل، والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجلين القصير

والطويل، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الاحتكار، والاضطلاع بحماية البيئة، ومحاولة حماية الصناعات الناشئة، والقيام بحماية الطفل، بالإضافة إلى تقديم السلع العامة.

(٣) لا يعتبر التدخل الحكومي مبررا في كل الحالات التي يوجد فيها مظاهر عدم كمال السوق. وحتى يكون هذا التدخل مبررا يجب أن تفوق منافع التدخل تكاليفه. وعندما يحدث هذا التدخل يجب ألا يخل بميكانيكية السوق الحر ما أمكن.

(٤) لا توجد هناك علاقة محددة بين الديمقراطية والتنمية حتى الآن. فلا يمكن القول أن جميع الدول التي تسلك طريق الديمقراطية تحقق تنمية، أو أن جميع الدول التي تتخلى عن الديمقراطية لا تقوى على تحقيق التنمية. وإنما ما يمكن قوله هو إذا كانت الديمقراطية قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع فإن هناك احتمال كبير أن تؤدي إلى تحقيق التنمية.

(٥) من أخطر آثار برامج الرفاهية التي تقدمها الحكومات أنها قد تولد نوعا من الاعتماد والتبعية لدى المستفيدين منها. ولذا من المفضل أن تقتصر هذه البرامج على الفئات غير القادرة على العمل من الأطفال والعجزي وكبار السن المستحقين للإعانة. أما الفئات الأخرى المستحقة للدعم فيجب أن تتم إعانتها من خلال زيادة قدرتها على العمل عن طريق دعم التعليم والصحة والتدريب ودعم أجور العمالة غير الماهرة لدي القطاع الخاص.

(٦) لا يتعين أن تقتصر جهود الحكومة في تحقيقها للاستقرار الاقتصادي على استخدام سياسات الطلب فقط وإنما يجب

أن تمتد إلى سياسات العــرض التــي تحفــز علــى تحســين الإنتاجيــة وتنويع هيكل الإنتـــاج.

(٧) لقــد أثبتــت الدراســات التطبيقيــة أن إصــدار التشــريعات الحكومية والتمسك بتنفيذها يعتبر أداة فاعلة فـــي تنظيــف البيئــة مــن التلوث. ومن هذا المنطلق يتعيــن علــى الحكومــات أن تتبنــى مفــهوم التنمية المتواصلة الــذي يــأخذ فــي الحســبان حمايــة البيئــة، وذلــك باعتبار أن تلوث البيئة هــو أحــد الآثــار الجانبيــة للأنشــطة التــي لا يستطيع الســوق أن يعكســها فــي قيــم الســلع والخدمــات. غــير أن التدخل الحكومي يجب أن يأتي من خلال أســاليب لا تخــل بميكانيكيــة السوق.

(٨) لقد كانت حماية الصناعات الناشئة مــن الأدوار التــي تقــوم بها الحكومات في ظل اقتصاديات الســوق. غــير أن شــيوع التكتــلات الاقتصادية وتوقيع اتفاقيــة الجــات فــي نهايــة دورة أورجــواي عــام ١٩٩٤ قللتا من مقدرة الحكومات على حمايـــة هــذه الصناعــات. ولــم يعد أمام الدول النامية إلا أن تتحمل بعـــض العقوبــات الدوليــة مقــابل حمايتها للصناعات الناشئة لفـــترة معينـــة حتــى تصــل إلــى مرحلــة النضج.

(٩) لا يقوى السوق على تقديــم الســلع العامــة عنــد المســتوى المرغوب اجتماعيا، ولذا فإن من مــهام الدولــة أن تقــوم بتقديــم مثــل هذا النوع من السلع. ومن أهم الأنواع غـــير التقليديــة للســلع العامــة حماية الطفل، وتقديم المعلومات المتعلقـــة بالصحــة والســلامة العامــة ، والاضطلاع بــبرامج البحــث والتطويــر والتدريــب فــي المجــالات

التي تخدم جمهور صغار المنتجين (خاصة الصناعات الصغيرة) الذين لا تتوافر لديهم القدرة على عمل ذلك.

(١٠) مازالت إمكانية تقييم الأداء الحكومي محدودة نظرا للصعوبات التي تواجه هذه العملية. ومن أبرز هذه الصعوبات عدم إمكانية قياس أهداف الوحدات الحكومية فضلا عن صعوبة تحديد أوزانها ، وصعوبة مقارنة أداء الوحدات الحكومية ، وعدم وجود رقابة فاعلة نظرا لوجود ما يسمى بالملكية الغائبة. وتفيد بعض الدراسات التطبيقية أن حكومات إقتصادات السوق ربما تكون قد زادت درجة تدخلها عن الحد المطلوب في بعض الحالات ، وربما كان هذا التدخل غير كفء في حالات أخري.

(١١) لقد اتضح أن هناك حاجة لإصلاح حكومي يضمن إعادة مزيج الحكومة والسوق إلى النسبة المثلي من وجهة نظر اقتصاد السوق. ويتعين أن يتم هذا الإصلاح على أربعة محاور وفقا لظروف كل مجتمع من المجتمعات. وتتمثل هذه المحاور في إصلاح حجم الحكومة، وإصلاح درجة المركزية، وإصلاح اقتصادي من خلال تصحيح الأسعار وزيادة الخصخصة، وإصلاح مؤسسي.

الفصل السادس

التغيرات الاقتصادية العالمية

وأثرها على التنمية بالدول النامية

لقد حدثت تغيرات اقتصادية عالمية سريعة في الربع الأخير من القرن العشرين كان لها تأثير كبير على معظم اقتصادات العالم. ومن أهم خصائص هذه التغيرات أنها متشابكة يغذي بعضها بعضاً، بحيث يصعب تحديد أيها السبب وأيها النتيجة. ويمكن تلخيص أهم التغيرات الاقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين في أربعة أساسية تتمثل في:

1. زيادة موجة التحرر الاقتصادي.
2. إقامة منظمة التجارة العالمية.
3. تزايد قوة التكتلات الاقتصادية الدولية.
4. ظهور العولمة وسرعة انتشارها.

١- زيادة موجة التحرر الاقتصادي العالمي:

لقد بدأت كثير من الدول في الآونة الأخيرة تعيد توزيع الأدوار بين الحكومة والسوق. والاتجاه السائد كان نحو زيادة الدور الذي يضطلع به السوق في إدارة الشئون الاقتصادية للاعتقاد بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في تخصيص الموارد وتحقيق النمو الاقتصادي. ولقد تمثل هذا الاتجاه في تخلي عديد من الحكومات عن جزء من ملكيتها وإدارتها للمال العام وتحويله إلى القطاع الخاص،

وإزالتها لكثير من القيود المفروضة علـــى نشـــاط هـــذا القطـــاع . وعــرف هذا الاتجاه بالخصخصة Privatization فـــي حينـــه.

ولقد بدأت موجة الخصخصة بـــإنجلترا فـــي بدايـــة الثمانينـــات تحـــت زعامة تاتشر عندما قـــامت الحكومـــة ببيـــع شـــركات النقـــل والاتصـــالات والبترول والخدمات للقطاع الخاص. وتبع إنجلـــترا فـــي ذلـــك دول متقدمـــة أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وكندا وغيرهـــا. كمـــا تبنـــت دول ناميـــة عديدة برامـــج للخصخصـــة كـــالأرجنتين وبنجلاديـــش والـــبرازيل وشـــيلي وماليزيا وتركيا ونيجيريا ومصـــــر وغيرهـــا[1]. ولعـــل مـــن أبـــز حركـــات التحرر الاقتصادي التي شهدها الربع الأخير مـــن القـــرن العشـــرين تحـــول الاقتصادات الاشتراكية واعتناقها لمبـــادئ الاقتصـــاد الحـــر. ويـــأتي علـــى رأس القائمة في ذلـــك الاتحـــاد الســـوفيتي ســـابقاً والتـــي تفتـــت إلـــى دول مستقلة، ودول وسط و شرق أوربـــا. ولقـــد أصبحـــت هـــذه الـــدول تعـــرف بمجموعـــة الاقتصـــــادات المتحولـــة Transition Economies. وتفيـــد التقديرات إلى أنه في غضون خمس ســـنوات خـــلال التســـعينات تخلـــت ٣٠ دولة عن التخطيط المركـــزي كوســـيلة لتخصيـــص المـــوارد، وقـــامت ٨٠ دولة بتحرير السياسات المشجعة للاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر [2].

ومن أهم الآثار المترتبـــة علـــى موجـــات التحـــرر الداخليـــة خاصـــة بالدول النامية ما يلـــي:

---

[1] رمزي زكي" الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في مصر" المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد الثاني-العدد الأول، يونيو ١٩٩٤، ص١٩٣.

[2] Dunning,John, "The Advent of Alliance Capitalism", The New Globalism and Developing Countries, UN, 1997, p.15.

١- الآثار الإيجابية:

(أ) التخلص من عناصر عدم الكفاءة في وحدات القطاع العام. فلقد اتضح أن من أهم أسباب تدني كفاءة وحدات القطاع العام الفصل بين الملكية والإدارة وما يصاحبها من ضعف في الحافز الخاص، وسيطرة البيروقراطية على اتخاذ القرارات، واتباع سياسات حكومية للتسعير لا تعكس التكلفة الحقيقية ، وفرض عمالة زائدة تؤدي لوجود بطالة مقنعة، وتقديم دعم وحماية جمركية لوحدات القطاع العام تفقدها حافز المنافسة، وفرض عناصر إدارية غير كفء عليها، والسماح لها بالسحب على المكشوف من البنوك. وترتب على كل هذا انخفاض مستوى جودة المنتجات، وتدني الإنتاجية، وزيادة المخزون الراكد، وارتفاع المديونية، وزيادة الخسائر.

(ب) إعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص وفي غير صالح القطاع العام مما يرفع من الإنتاجية ويزيد من معدلات الأرباح وذلك باعتبار أن وحدات القطاع الخاص أكثر كفاءة من وحدات القطاع العام. يضاف إلى ذلك أن تحرير الأسواق من القيود السعرية والحصص السلعية يؤدي إلى زيادة درجة المنافسة بين وحدات القطاع الخاص بعضها وبعض وبينها وبين ما تبقى من وحدات القطاع العام، وهو ما يحفز على تحسين أداء جميع الوحدات الإنتاجية.

(جـ) تخفيض الإنفاق الحكومي بسبب التخلص من الدعم الذي كانت تمنحه الحكومة لشركات القطاع العام، وزيادة حصيلة الضريبة المفروضة على أرباح المشروعات بعد ما يتم إصلاحها وتحويلها للقطاع الخاص، وهو ما يترتب عليه انخفاض العجز في ميزانية الحكومة والتخفيض من الضغوط التضخمية.

(د) دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال رفع إنتاجية المشروعات التي تتبع مبادئ السوق الحر، وفتح فرص جديدة أمام المدخرات الخاصة لتستثمر في مشروعات قائمة أو جديدة، وإعادة تدوير رؤوس الأموال المحررة من المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص .

(هـ) إعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات المتوسطة والفقيرة من خلال إتاحة الفرصة لها لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام.

٢ـ الآثار السلبية:

تتمثل الآثار السلبية في زيادة العبء الاقتصادي على الفقراء من الدول والفقراء من الأفراد. ومن أبرز هذه الآثار:

(أ) فقدان الدول النامية لأسواقها بالدول الاشتراكية والتي كانت تتحصل عليها من خلال الاتفاقات الثنائية، بعدما انتهجت هذه الدول سياسات التحرر.

(ب) مزاحمة الاقتصادات المتحولة للدول النامية في تحركات رؤوس الأموال والمعونات المتدفقة من الدول المتقدمة. فلقد تلقت ألمانيا الشرقية من ألمانيا الغربية ما يقرب من ٧٠٠ مليون دولار واستحوذت الاقتصادات المتحولة الأخرى على ما يقرب من ١٥ % من إجمالي تدفقات رأس المال إلى الدول النامية خلال الفترة ١٩٩٠– ١٩٩٥[٣]

(جـ) يوجد هناك احتمال أن تدخل بعض الاقتصادات المتحولة في اتحاد اقتصادي مع الدول الأوربية المتقدمة وهو ما يحولها من قوى داعمة للدول النامية إلى قوى منافسة لها.

---

[3] Wang, Z.Kun, "Integrating Transition Economies into The Global Economy", *Finance and Development*, Sep. 1996, P.21.

(د) يترتب على تحويل بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص الاستغناء عن العمالة الزائدة وهو ما يحول البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة، ويزيد بذلك من معدل البطالة الرسمي المعلن بين الفقراء .

(هـ) يؤدي تحرير الأسعار وتخلي الحكومة عن الدعم إلى ارتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة للطبقات الفقيرة وزيادة عدد الأسر الذين يعيشون تحت خط الفقر.

(و) توجد هناك مخاوف من سيطرة الأجانب على رأس المال الوطني بوجه عام والأنشطة الإستراتيجية بوجه خاص من خلال شراء أجزاء كبيرة من المشروعات العامة المطروحة للبيع.

٢- إقامة منظمة التجارة العالمية
World Trade Organization

تعاقدت دول العالم على اتفاقية الجات GATT (General Agreement on Tariff and Trade) عام ١٩٤٧. وكان من أهم أهداف هذه الاتفاقية تخفيف القيود الجمركية المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء والتي بلغ عددها ٢٣ دولة وقت الإنشاء ازداد إلى ١٢٧ دولة في نهاية ١٩٩٤. ولقد جرت هناك ٨ جولات للتفاوض بين الدول على تخفيف القيود المفروضة على حرية التجارة في ظل هذه الاتفاقية كان آخرها جولة أورجواي التي تمت خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٣ وتم اعتماد نتائجها في مراكش بالمغرب في ١٩٩٤/٤/١٥. وتمخضت هذه الجولة عن **منظمة التجارة العالمية**، وكان من أهم نتائجها:

١. تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الصناعية إلى معدل ٣%.

٢. إزالة القيود غير الجمركية على الواردات الزراعية والممثلة في الحصص وإحلالها بقيود جمركية أخف. وتلتزم الدول النامية بتخفيض التعريفة الجمركية على وارداتها الزراعية بنسبة ٢٤%، في حين تلتزم الدول المتقدمة بتخفيض هذه التعريفة بنسبة ٣٦%.

٣. تخفيض الدعم الحكومي المقدم للصادرات الزراعية بنسبة ٢١%.

٤. إلغاء اتفاقية النسيج Multifiber Agreement والتي كانت الدول النامية تتمتع في ظلها بحصص صادرات اختيارية للدول المتقدمة.

٥. مد فترة الحماية الفكرية للمخترعات والعلامات التجارية إلى ٢٠ سنة، مع تحصيل براءات اختراع مقابل استخدامها.

٦. يلتزم المستثمر الأجنبي بشراء مكونات محلية أو بتصدير منتجات للخارج تساوي قيمة وارداته.

٧. فرض عقوبات مناهضة للإغراق من قبل أي دولة.

٨. إحلال منظمة التجارة العالمية WTO محل اتفاقية الجات. وتتولى هذه المنظمة الإشراف على تنفيذ بنود اتفاقية الجات وحل النزاع بين الإطراف.

ولقد تم إعطاء مهلة ١٠ سنوات للدول الأكثر فقراً لتنفيذ بنود الاتفاقية. وما زالت هناك بعض النقاط التي لم تحسم بعد، حيث لم تخضع بعض الخدمات لبنود الاتفاقية مثل البنوك والتأمين وبرامج السينما والتلفزيون، كما تم تأجيل مناقشة بعض مشاكل الصادرات الزراعية والمنسوجات الخاصة بالدول النامية.

ومن بين الآثار المتوقعة لهذه النتائج:

(أ) من المقرر أن يكسب العالم ككل من هذه الإصلاحات ٩٦ بليون دولار سنوياً في الأجل القصير، ١٧١ بليون دولار سنوياً في الأجل الطويل. غير أن معظم هذه المكاسب سوف تكون مركزة في الدول الصناعية ممثلة في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة. فمن المتوقع أن تستأثر هذه الدول بنسبة ٨٠% من المكاسب في الأجل القصير ونسبة ٦٨% في الأجل الطويل[4]

(ب) سوف تعاني منتجات الدول النامية من المنافسة الشديدة التي ستتعرض لها من منتجات الدول المتقدمة بعد إزالة الحماية المفروضة عليها، ولن تتمكن من تطوير منتجاتها بالسرعة المطلوبة دون مساعدة الدول المتقدمة. ومن المقرر أن تخسر منطقة الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا سنوياً ٠,٣ بليون دولار في الأجل القصير، وتكسب ما قيمته ١,٥ بليون دولار سنوياً في الأجل الطويل وهي نسبة لا تتعدى ٠,٣% من الناتج المحلي.

(جـ) سوف يترتب على إلغاء الإعانات الزراعية تدهور شروط التجارة في غير صالح بعض الدول النامية كما سوف تفقد عديد من الدول النامية أسواق النسيج التي كانت تتمتع بها في ظل اتفاقية النسيج التي تم إلغاؤها.

---

[4] Harrison, G.e Others"Quantifying the outcome of the uruguay Round", Finance and Development,Dec. 1995,p.39

٣- تزايد قوة التكتلات الاقتصادية الدولية:

لقد بدأ عدد من التكتلات الاقتصادية يظهر على الساحة الدولية. وتحاول دول كل تكتل أن تتعاون فيما بينها، بحيث تصبح أقوى اقتصادياً في مواجهة التكتلات الأخرى. ومن أبرز هذه التكتلات: الاتحاد الأوروبي، والمنطقة الحرة لدول أمريكا الشمالية(نافتا)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (أبيك). ونلقي بعض الضوء على كل تكتل منها فيما يلي:

(١) الاتحاد الأوروبي The European Union (EU)

لقد وقعت أثنتا عشرة دولة أوروبية على ما عرف بمعاهدة ماستريخت، و بدأ تطبيق هذه المعاهدة تدريجياً منذ الأول من نوفمبر عام ١٩٩٣. ولقد ازداد عدد هذه الدول إلى خمس عشرة دولة فيما بعد. وتتمثل هذه الدول في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا وبلجيكا وهولندا والدنمارك ولوكسمبرج واليونان والبرتغال وأيرلندا وانضمت إليها فيما بعد النمسا وفنلندا والسويد. وتهدف هذه المعاهدة إلى تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والعسكرية لدول أوربا. ومن أهم بنود الاتفاقية:

(أ) إقامة اتحاد نقدي يتم بموجبه إنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية والتي تتحول إلى بنك مركزي في فترة لا تتعدى ١٩٩٩. وسيتولى البنك إصدار عملة أوروبية موحدة تسمى اليورو Euro.

(ب) إقامة اتحاد سياسي يتم بموجبه صياغة سياسات خارجية وعسكرية مشتركة.

(جـ) تبني سياسات تعليمية وصحية وثقافية وبحثية مشتركة.

(د) إقامة البرلمـــان الأوروبـــي والـــذي ســـوف يتولـــى تقديـــم استشـــارات مختلفة في مجالات الصحة والبيئة والتجـــارة الداخليـــة.

(هـ) منح المواطنة الأوروبية والتي يتمتع بمقتضاهـــا أي مواطـــن أوروبـــي بحق التصويت في الدول الأوروبية التي يقيـــم فيـــها، ويتحـــرك مـــن دولـــة لأخرى بدون جواز سفر، ويتمتع بالمســاعدات الدبلوماســية مـــن أي ســفارة أوروبيـــة.

(و) تحقيق وحدة اقتصادية تتمثل في إزالة جميـــع القيـــود المفروضـــة علـــى تحركات السلع والخدمـــات ورؤوس الأمـــوال والتكنولوجيـــا والعمالـــة بيـــن دول الاتحاد الأوروبـــي.

ويمثل الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية يعتد بـــها فـــهو يســتحوذ علـــى عدد سكان بلغ ٣٤٦ مليون وفقاً لتقديرات ١٩٩٢ مليـــون وهـــو يقـــرب مـــن عدد سكان أمريكا الشمالية ممثلة في الولايـــات المتحـــدة وكنـــدا والمكســـيك. وتبلغ صادراته مرة ونصف صادرات أمريكـــا الشـــمالية واليابـــان. ويفـــوق متوسط الدخل فيه متوسط الدخل في أمريكـــا الشـــمالية[5]

(٢) المنطقة الحرة لأمريكا الشمالية

North American Free Trade Area (NAFTA)

لقد تم التوقيع علـــى اتفاقيـــة نافتـــا بيـــن ثلاثـــة دول هـــي الولايـــات المتحدة الأمريكية وكنـــدا والمكســـيك فـــي نوفمـــبر ١٩٩٣ علـــى أن يبـــدأ العمل بها منذ يناير ١٩٩٤. وبمقتضـــى هـــذه الاتفاقيـــة يتـــم إزالـــة القيـــود المفروضة على تجارة السلع والخدمـــات بيـــن الـــدول الثلاثـــة، كمـــا يتـــم

[5]Salvator, o., International Economics,New Jersey: Prentice-Hall, Inc,1995 (5th ed.), p.309-

تخفيف القيود المفروضة علـــى تدفـق الاســتثمارات بينــها. وتمثــل هــذه المنطقة تجمع اقتصادي قوي يبلغ عدد ســـكانه ٣٦٣ مليــون نســمة ونـــاتج المحلي ٦٤٠٤ بليون دولار وفقا لتقديرات ١٩٩٢ وهــو يقــترب مــن نــاتج الاتحاد الأوروبـــي.

وسوف تتيح هذه الاتفاقية الفرصة لكل من كنـــدا والولايـــات المتحـــدة الاستفادة من العمل الرخيص فـــي المكســيك كمـــا ســوف تتيــح للمكســيك فرصة الاستفادة من السوق الواسعة بالولايـــات المتحـــدة وكنـــدا والاســـتثمار الأجنبي المتدفق منـــهما.

(٣) منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC)

ويحتوي هذا المنتدى على ١٢ دولـــة مــن بينــها الولايـــات المتحـــدة واليابان والصين وماليزيا والفلبين وكوريـــا وتـــايوان وســـنغافورة وغيرهـــا. ويهدف المنتدى إلى التحول إلى أكبر منطقة حرة فـــي العـــالم بحلــول عـــام ٢٠٢٠. وهو يعتبر بذلك أكبر تجمع اقتصـــــادي عـــالمي مـــن حيـــث القـــوة السكانية والقوة الاقتصاديـــــة.

وجدير بالذكر أنه توجد هناك اتفاقيـــــة تجـــارة حـــرة بيـــن الولايـــات المتحدة وإسرائيل تم توقيعها عام ١٩٨٥، وتـــم بمقتضاهـــا تخفيــض القيــود المفروضة على تجارة السلع والخدمات بين البلديـــن. كمـــا تتلقـــى إســـرائيل مساعدات خارجيـــــة بواقـــع ١٢٠٠ دولار للفـــرد الواحـــد وفقـــاً لتقديـــرات ١٩٩٤م وهو مبلغ يساوي ضعف متوسط دخل الفـــرد فـــي مصـــر.

ومن أهم المزايا التي تتمتع بـــها دول التكتـــل:

(أ) الاستفادة من وفورات الحجم الكبير والتي تنعكس في تخفيض التكلفة. ويتيح هذه الميزة السوق الواسعة في دول التكتل، والموارد الكبيرة.

(ب) تخفيف القيود المفروضة على تدفق الاستثمارات بين دول التكتل مما يزيد من القدرة الإنتاجية لهذه الدول خاصة الأضعف اقتصاديا منها.

(جـ) تبادل المعلومات والمعارف التكنولوجية بين دول التكتل مما يرتقي بقدرتها التكنولوجية ويخفض من تكلفة البحث والتطوير لتضافر الجهود في هذا الصدد.

(د) إتاحة الفرصة للدول التي توجد بها عمالة نادرة وتكلفة مرتفعة للاستفادة من العمالة الرخيصة التي توجد في بعض الدول الأخرى.

(هـ) زيادة القدرة التفاوضية لدول التكتل في مواجهة الدول الأخرى مما يحقق لها مزايا لا يمكن الحصول عليها من قبل الدولة بمفردها.

٤- ظهور العولمة Globalization وسرعة انتشارها:

لقد ترتب على تفاعل العوامل السابقة ظهور ما اتفق على تسميته بالعولمة أو الكونية. ويمكن أن نلقي الضوء على هذه الظاهرة فيما يلي:

(١) تعريف العولمة:

يمكن تعريف العولمة الاقتصادية بأنها عملية توسيع Widening وتعميق Deeping المعاملات الاقتصادية عبر الحدود بين الأفراد والمؤسسات والحكومات المتوطنة في دول مختلفة بطريقة تسهل من

سرعة انتقال أثر التغيرات من مكان ما إلى باقي أرجاء الكون بدرجات متفاوتة.

ويلاحظ من هذا التعريف أن للعولمة أبعاد أهمها:

(أ) اتساع مجال العلاقات الاقتصادية بين الوحدات المتوطنة في دول العالم المختلفة حتى أصبحت تتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر، وتجارة السلع والخدمات، ونقل التكنولوجيا، وتبادل الأصول المالية من أسهم وسندات وعملات أجنبية، وهجرة العقول والعمالة، وغيرها من مجالات.

(ب) تعميق العلاقات الاقتصادية بين الوحدات المتوطنة في دول العالم المختلفة. فلم تعد العلاقات مقصورة على مجرد تبادل السلع بين مصدرين ومستوردين في الدول المختلفة، أو قيام بعض الشركات الأجنبية بإتمام عمليات تجميع في الدول المضيفة لأجزاء تصنعها في الدولة الأم تحت مسمى الاستثمار الأجنبي المباشر. وإنما ظهرت الشركات الكونية global firms والتي تقيم لها فروع في جميع أو معظم دول العالم وقاراته، وتقوم هذه الفروع بتصنيع أجزاء مختلفة في الدول المختلفة بما يحقق لها في النهاية أقل تكلفة ممكنة، ثم تقوم ببيع منتجاتها في جميع أو معظم أسواق العالم بما يحقق لها أقصى عائد ممكن.

(ج) سرعة انتقال أثر التغيرات الاقتصادية عبر أرجاء المعمورة وذلك نتيجة لشبكة الاتصالات القوية التي تربط بين أنحاء العالم، ونظرا لزيادة درجة الترابط بين الأنشطة الاقتصادية في مختلف الدول، ونتيجة لزيادة موجة التحرير التي اجتاحت معظم دول العالم

وصحبها إزالة عديد من القيود المفروضة على حرية إتمام المعاملات الاقتصادية عبر الحدود.

(د) لا تتمتع جميع الأسواق بنفس الدرجة من العولمة. ففي الوقت الذي تتمتع فيه الأسواق المالية وأسواق السلع والخدمات بدرجة عالية من العولمة، مازالت أسواق التكنولوجيا وأسواق العمل تتصف بالقومية أو الإقليمية Regionalization على أكثر تقدير.

(٢) مظاهر العولمة:

يمكن الإشارة إلى أهم ملامح العولمة فيما يلي:

(أ) عولمة الإنتاج وهي تشير إلى كون السلعة الواحدة يتم إنتاجها ليس في مكان واحد أو دولة واحدة، وإنما تنتج أجزاء منها في دول مختلفة كما تجمع هذه الأجزاء في دول متعددة. ولقد ترتب على هذا الحصول على ما يمكن تسميته بالسيارة العالمية والطيارة العالمية والحذاء العالمي.

(ب) عولمة الاستهلاك وهي تشير إلى توحد أنماط الاستهلاك في جميع دول العالم حتى أصبح الهامبورجر، والبتزا هوت، والشيبسي ودجاج كنتاكي والبيبسي كولا والبيرسيل والإيريال وغيرها من منتجات منتشرة في جميع أنحاء العالم.

(ج) ولقد انعكست كل من عولمة الإنتاج والاستهلاك في التوسع السريع للاستثمار الأجنبي المباشر عبر القارات من خلال الشركات متعددة الجنسية. فمنذ منتصف الثمانينات الميلادية زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل أعلى من معدل الزيادة في الناتج العالمي والتجارة العالمية. ويوجد الآن ٣٩٠٠٠ شركة متعددة الجنسية (منها

١١% من دول نامية) لـها ٢٧٠٠٠٠ فرع في دول أخرى (منها ٤٤% في دول نامية). وقد قدرت مبيعات فروع الشركات متعددة الجنسية بحوالي ٦ تريليون دولار عام ١٩٩٣ مقارنة بإجمالي صادرات العالم التي بلغت ٤,٧ تريليون في نفس العام[٦]. كما أن أكبر ١٠٠ شركة متعددة الجنسية تستحوذ على ٣٣% من الاستثمار الأجنبي المباشر خارج نطاق التمويل والبنوك.

(د) اقتران التقدم في تكنولوجيا المعلومات بالثورة في مجال الخدمات:

فلقد ساعد التقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات على حدوث ثورة في مجال الخدمات. ولهذا أصبحت صناعات الخدمات هي المستثمر الأساسي في تكنولوجيا المعلومات. وتلعب صناعات الخدمات دورا كبيرا في زيادة درجة العولمة لما تؤدي إليه من زيادة الربط بين الاقتصادات المختلفة على مستوى العالم.

ولقد ساعد التقدم في تكنولوجيا المعلومات على تجسيد الخدمات في صورة سلع مما زاد من قابليتها للتداول على المستوى الدولي. فبرامج الكمبيوتر تعبأ في اسطوانات مرنة، والأفلام الترفيهية والتعليمية تسجل على أشرطة فيديو، والموسيقى تسجل على أشرطة واسطوانات مرنة يسهل تبادلها دوليا.

كما ساعد التقدم في تكنولوجيا المعلومات على تفكيك إنتاج واستهلاك الأنشطة الخدمية كثيفة المعلومات، بحيث يمكن ممارسة بعضها أو كلها ليس فقط داخل صناعات الخدمات نفسها ولكن أيضا

---

[6] Dunning, John, op. cit,P.23.

داخل الصناعات التحويلية والأولية وغيرهـــا. ومـــن أمثلـــة هـــذه الأنشـــطة الخدمية البحث والتطوير، وإدارة المخـــزون، وضبـــط الجـــودة والمحاســـبة، والسكرتارية، والتســـويق ، والإعـــلان ، والتوزيـــع، والخدمـــات القانونيـــة. وبالطبع لم تعد هناك صناعة متقدمة تخلـــو مـــن هـــذه الأنشـــطة الخدميـــة. فعلى سبيل المثال ٦٥%-٧٥% من العمالة في قطـــاع الصناعـــة التحويليـــة بالولايات المتحدة تعمل في أنشطة خدمية داخـــل هـــذا القطـــاع[7].

كما أصبح من الممكن تبادل الخدمات التـــي كـــانت تتصـــف بالصلـــة الوثيقة بين المستهلك والمنتج في الأسواق الدوليـــة مثـــال التعليـــم والرعايـــة الصحية. فالتعليم عن بعد أصبح ممكنا عن طريـــق الاتصـــال عـــبر شـــبكات الاتصال الإلكترونية أو الإنترنت بين الأستاذ والطـــالب. كمـــا أصبـــح عقـــد مؤتمرات علمية باســـتخدام الأقمـــار الصناعيـــة بيـــن الأطبـــاء والبـــاحثين المقيمين في مناطق بعيدة مـــن الوســـائل التعليميـــة المفيـــدة. وأصبـــح مـــن الممكن الحصول على خدمـــات طبيـــة مـــن متخصصيـــن فـــي مستشـــفيات دولية لمرضى في مستشفيات بدول أخرى. مثـــال ذلـــك نقـــل نتيجـــة Ultra sound scans إلى متخصص في مستشفى دولي لإعطـــاء تقييـــم لحالتـــه.

كما ساعدت ثورة المعلومات على إمكانيـــة الاتصـــال بأســـواق المـــال الدولية والحصول منها على معلومات وإتمام صفقـــات فـــي الحـــال.

بالإضافة إلى ذلك ســـاعد التقـــدم فـــي تكنولوجيـــا المعلومـــات علـــى تخفيض تكلفة الاتصالات طويلة المدى بنسبة كبـــيرة. فعلـــى ســـبيل المثـــال نجد أنه خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٨ انخفـــض الســـعر الحقيقـــي للكمبيوتـــر الشخصي بمعدل ٢٨% ســـنويا. كمـــا أن نوعيـــة الخدمـــات المقدمـــة مـــن

---

[7]Braga, G, "The Impact of the internationalization of services on Developing Countries", Finance and Development ,March 1996,pp.34-37.

خلال وسائل الاتصال الحديثة تقدمت بدرجة كبيرة بالإضافة إلى انخفاض تكلفتها. ففي الولايات المتحدة نجد أن عقد مؤتمر لمدة ساعة عبر شبكات الاتصال الإلكترونية بالصوت والصورة بين ساحل وساحل يتكلف ما كانت تتكلفه مكالمة تليفونية لمدة ٤ دقائق عام ١٩١٥ لنفس المسافة.

كما ساعد التقدم في تكنولوجيا المعلومات على ظهور أنشطة خدمية جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل تجميع البيانات وتشغيلها وكتابة تقارير عنها بواسطة أجهزة الكمبيوتر. وأصبح من الممكن لشركة ما في دولة ما أن ترسل البيانات الخام لشركة تحليل بيانات في دولة أخرى عبر البريد الإلكتروني أو شبكة الإنترنت لتقوم الأخيرة بتحليلها وإرسال النتائج للشركة المستفيدة. كما ظهرت تجارة (Software) البرمجيات والتي يتم تبادلها من خلال الأقراص المرنة. وأصبح من الممكن لشركات التأمين والاستشارات الضريبية وشركات المحاسبة أن ترسل دعاوى وطلبات يتم تجهيزها في الخارج من قبل مكاتب وشركات متخصصة وتعاد إليها مرة أخرى عبر شبكات الاتصال الحديثة. وتسمى هذه خدمات Back Office.

ولقد أصبح قطاع الخدمات في ثوبه الجديد هو أكثر القطاعات ديناميكية بالنسبة للنمو وليس قطاع الصناعة التحويلية. وأصبح تطور القطاعات الأخرى مرهون بما يحدث من تطور في قطاع الخدمات الحديث. ولقد حدث هناك نمو كبير في الخدمات التجارية ممثلة في النقل والسفر والاتصالات والمعلومات والخدمات الفنية والمهنية حيث بلغ معدل نموها السنوي ٧,٧% خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٩٣ مقابل ٤,٩% للتجارة السلعية، وزادت نسبة الخدمات التجارية من ١٧% إلى

٢٢% من التجارة الكونية خلال نفـــس الفـترة. وتـم توجيــه ٥٠%-٥٥% من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطـــاع الخدمـــات عــام ١٩٩٢.

ومن أهم الآثار المترتبة على العولمة بالنسـبة للـدول الناميـة:

(أ) إن عدم استجابة حكومات بعض الدول للتغـيرات العالميــة التـي تحـدث من حولها عن طريـــق تعديـل سياســاتها لتصبـح أكـثر جذبـا لــرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وتهيئة البنية التحتية لتصبــح أكـثر ملائمــة لــها سوف يجعلها تخسر الكثـير. ففـي عصــر العولمــة أصبحـت الحكومــات تتنافس مع بعضها علـــى جــذب رؤوس الأمــوال. وهنــاك مقولــة " بــأن المواطنين يعبرون أحيانا عن أصواتهم بأقدامــهم" وهــو مــا يعنــي أنــه إذا كانت السياسات الحكومية غير ملائمة من وجهة نظـــر الأفــراد، فــإن هــذا قد يحفزهم علـــى الرحيـل مــن بلــد لآخــر محمليــن بخبراتــهم ورؤوس أموالـهم.

(ب) إن اتباع أي حكومة لسياسات مـــن شــأنها تحقيــق مصلحــة رعاياهــا والأضرار بالغير لن يسمح له أن يســـتمر طويــلا بــل قــد يــؤدي لتوليــد سياسات مضادة من قبل الدول الأخرى تســـبب آثــار عكســية أقــوى مــن الآثار الإيجابية الأولية للسياســـات القوميــة محــدودة النظــر. ولــذا يتعيــن الإقــلاع فــي ظــل العولمــة عــن سياســات إفقــار الجــار "beggar my neighbour".

(جـ) توجد هناك مشاكل عــابرة الحــدود والقــارات تــهدد جميــع الــدول وتتطلب تعاون الجميع لحلها،أي أنـــها تحتــاج إلـــى أنظمــة فــوق القوميــة Supranational regimes أكثر من احتياجها لأنظمـــة قوميــة فــي ســلوكها.

ومن الأمثلة على ذلك مشكلة تنظيم الاتصالات عبر الفضاء، واكتشاف قاع البحر وحماية طبقة الأوزون وحماية البيئة من التلوث، ومكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن العسكري وغيرها. وهذا يعني أن العولمة أصبحت في حاجة إلى رأسمالية التحالف Alliance Capitalism بدلا من الرأسمالية الفردية Individualistic Capitalism. رأسمالية تتحالف في ظلها الحكومة والقطاع الخاص لإنجاح النظام القائم على المنافسة، وتتحالف الحكومات للقضاء على المشاكل الكونية. فالمنافسة والتحالف أصبحا وجهين لعملة واحدة هي رأسمالية التحالف.

(د) تحمل العولمة في طياتها سرعة انتشار الأزمات بين أرجاء العالم. فأي اهتزاز يحدث في اقتصاد دولة ذات أهمية يحدث ردود فعل سريعة في اقتصاديات الدول الأخرى. وليس أدل على ذلك من الأزمة المالية الأخيرة التي حدثت في دول جنوب شرق آسيا وانتشرت آثارها في المنطقة ككل.

(هـ) أصبح هناك ضرورة لتطوير الخدمات بمفهومها الحديث بحيث تعتمد على تكنولوجيا المعلومات ذلك لأن الخدمات هي أساس تطوير الصناعات الأخرى. فالخدمات أصبحت جزءا هاما من تصدير السلع المادية نفسها. ولم يعد مبدأ "اشحن وانس" Ship and forget موجودا. فالمصدر الناجح لابد أن يهتم بتوصيل السلعة في أقرب وقت ممكن وعلى أعلى مستوى من الخدمة. أي أن الخدمة الممتازة أصبحت جزءا من التصدير ولا يكفي أن تكون السلعة ذات نوعية جيدة. وفي الصناعات الحساسة للوقت تصبح المنشآت إما سريعة أو ميتة "quick or dead".

(و) تخلق العولمة صراعا بين الثقافات. فانفتـــاح الحـــدود وتدفــق الأنمـــاط الاستهلاكية والثقافية الجديدة يخلق صراعـــا بيـــن القـــائم والوافـــد، ويدمـــر عادات وتقاليد ربما كانت مفيـــدة.

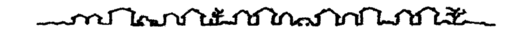


فهرس

R

S

T



أ

ا

ب

ت

ث

ج

ح

خ

س

ش

ص

ض

ط

ع

ف

ق

ك

ل

م

ن

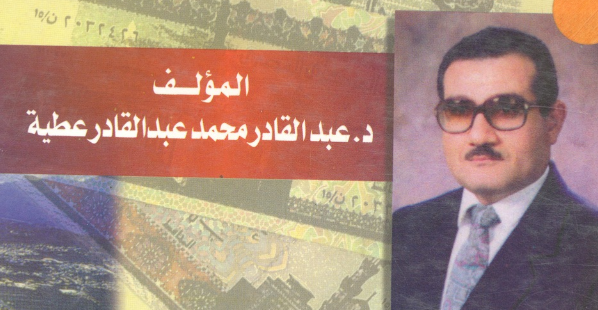
هـ

و



١٣ شارع حسبو ـ منشا ـ محرم بك

☎ ٤٩٣٢١٩٨



المؤلـف

د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية

مصرى الجنسية ولد عام ١٩٥٢.

حصل علي الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة نوتردام بالولايات المتحدة عام ١٩٨٧.

يشغل وظيفة أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الإسكندرية منذ عام ١٩٩٧.

صدر له عدة مؤلفات منها :

١. الاقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق.

٢. دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع تطبيقات الحاسب الالكترونى.

٣. الاقتصاد الصناعى بين النظرية والتطبيق.

٤. النظرية الاقتصادية الكلية.

٥. التحليل الاقتصادى الجزئى بين النظرية والتطبيق.

٦. إقتصاد المملكة العربية السعودية. نظرة تحليلية (مشترك).

٧. مبادئ الاقتصاد الجزئى.

٨. التطور الاقتصادى فى مصر (مشترك).

كما نشر له عديد من الأبحاث العلمية.

يتضمن هذا الكتاب بعض الموضوعات الحديثة فى مجال التنمية :

١. تنميط التنمية.

٢. التنمية البشرية وكيفية قياسها.

٣. التنمية والتعليم.

٤. التنمية والصحة.

٥. التنمية والبيئة.

٦. الأثار التنموية للخصخصة.

٧. دور الدولة في ظل إقتصاد السوق.

٨. العولمة والتنمية.

٩. منظمة التجارة العالمية والتنمية.

الدار الجامعية

طبع - نشر - توزيع

الإدارة : ٨٤ ش زكريا غنيم (تانيس سا

الإبراهيمية - الإسكندرية

ص.ب ٣٥ الإبراهيمية - الإسكندرية ت :